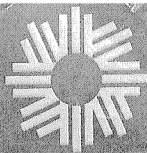


المواجهة



المثقفون والأرهاب



مجموعة من كبار الكتاب والمفكرين

الأرهاب



المواجهة

مجموعة من كبار الكتاب والمفكرين

المثقفون والأرهاب

الأرقام



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٣

من يملك سلطة الفصل بين الصحيح والباطل ؟

د . حسين احمد امين

من الأهمية بمكان أن نميز بين المعرفة والرأى . فالمعرفة قد تكون فى وقت من الأوقات غائبة ، (كجهل البشر فى الماضى بقبالية الذرة للانشتار) ، أو قاصرة (كجهلنا اليوم بسبل علاج السرطان أو الايدز) ، أو حتى خاطئة (كظن الأوائل أن الشمس هى التى تدور حول الأرض) . غير أنها دائماً فى سبيل التطور والتقدم والتصحيح حتى تغدو ثابتة مثبتة لا يختلف حولها اثنان . أما الرأى فغالبا ما يتأرجح بين الصحة والفساد ، والتصديق والتكذيب ، وكثيرا ما يكون غير قابل لأن يجتمع عليه الناس ، وعرضة لأن تتحكم فيه الأهواء والمصالح ، وأن يكون موضع الجدل والنزاع ، والخصومة والقمع ، والارهاب والقتل .

صحيح أن الجدل والنزاع والارهاب قد ثار أحيانا ، فى الماضى ، حول بعض المعارف العلمية (كما فى حالة نظرية جاليليو) . غير أنه ليس أمرا نادر الحدوث فى التاريخ فحسب ، بل والأرجح أن يكون قد انقضى اليوم الى غير رجعة ، بحيث بات الخلاف والخصومة الآن مقصورين على الآراء دون المعارف .

والعلوم والمعارف القطعية ليست فى حاجة الى شن حملات صليبية لآبادة غير المصدقين للنتائج التى توصلت اليها . بل هى

على استعداد كامل لتعديل هذه النتائج متى نجم عن تطور سبيل البحث والتجربة ما يقضى بتصحيحها ، ولا تعرف التزاما غير الالتزام تجاه كل ما فى الكون بحب استطلاع محايد • والعلماء واجدون فى نشاطهم لذة لا يفسدها ابااء البعض أن يشترك فى نشاطهم لذة لا يفسدها ابااء البعض أن يشترك فى نشاطهم ، ووليمتهم لا يعكس من صفوها رفض جيرانهم الانضمام اليهم للاستمتاع بها •

وهذا هو السبب فى أنه فى حين نجد من النادر أن يصبر امرؤ على الاستماع الى رأى سياسى أو اقتصادى أو دينى من شخص يخالفه ، أو أن يعرض قضيته عرضا موضوعيا نقديا هادئا مجردا عن الهوى ، نرى العالم ينظر الى كافة الحقائق • عدا طرائق الاثبات ومناهج التحقيق المنطقية • على أنها قابلة للتمحيص والتصحيح ، ويرى الشك مطلوبا ومرحبا به ، ومشجعا عليه ، بل ويزيد من لذة البحث •

★★★

فنحن اذن حين نتحدث عن حرية الفكر انما نعنى عادة حرية التعبير عن الرأى ، لا حرية البحث عن المعارف العلمية والتصريح بها • وقد غدت حرية التعبير عن الرأى اليوم مقبولة ومسلما بها فى معظم البلدان المتحضرة ، غير أنها حرية لم تكتسب الا فى العصر الحديث ، وبعد اراقة بحور من الدماء ، وكان لا بد من مرور قرون طويلة حتى تقتنع الشعوب المتمدينة بأنها فى صالح الانسان لا العكس • بل كان لا بد من انقضاء أمد طويل قبل أن تخطر فكرة حرية الرأى نفسها فى اذهان الناس • فتمة من المجتمعات ما عرف حرية التعبير عن الرأى قبل أن يطرا بباله أنه يتمتع بها ، (كالاغريق والرومان فى بداية دولتيهما) وقبل أن يعى أن هذه الحرية حق من حقوق الانسان ليس من حق سلطة أن تمسه • والمجتمعات التى كانت فى الماضى • أو لا تزال • تعارض

حرية الفكر ، وتناهض الآراء الجديدة ، انما تعارض هذه وتتناهض .
تلك للأسباب الثلاثة التالية :

الأول : ان عقل الانسان العادى هو بطبيعته كسول ، وأفكاره يقبلها عادة من البيئة المحيطة به دون مناقشة . فهو يعارض غريزيا كل ما من شأنه أن يخلخل النظام الثابت فى عالمه المألوف . والفكرة الجديدة تحتم ضرورة قيامه باعادة ترتيب أفكاره ، وهو أمر شاق . ومن ثم فان الفكرة الجديدة تبدو له شريرة خبيثة لمجرد أنها مرهقة ، ويفضل عليها اعتناق الآراء والمعتقدات المستندة الى سلطان كنيسة أو كتاب مقدس أو رأى عام ، حتى ان كان من المستحيل البرهنة على صحتها ، لمجرد ايمانه المطلق بسلطة أو بقدر .

وثانيها : ذلك الخوف من أن تؤدى الأفكار الجديدة الى تهديد المجتمع وأسس ، بالنظر الى ما تعنيه من ضرورة أسخال التغيير والتعديل على النظم السائدة فيه . وقد ظل الناس حتى عصرنا هذا يخالون صالح الدولة فى الاستقرار الثابت الجامد ، وفى المحافظة على التقاليد والأنظمة دون أدنى مساس بها .

ولذا صاروا يرون الشخص خطرا متى شرع فى التساؤل عن حكمة المبادئ الشائعة ، أو التشكيك فى التقاليد .

وثالثها : ان الأفكار الجديدة تهدد مصالح شرائح قوية من المجتمع ، كتهديد مبادئ الثورة الفرنسية للطبقة الارستوقراطية ، والماركسية للطبقة البرجوازية ، والعلمانية لرجال الدين ، وهى طبقات ترتبط مصالحها بالنظام القائم ، وبالأفكار التى يستند اليها هذا النظام . ولذا صار من المؤكد أن تلقى هذه الأفكار معارضة قوية من تلك الشرائح . والواقع أن معظم المعتقدات الخاصة بالطبيعة والانسان مما يقوم على أساس علمى ، كان يخدم بصورة مباشرة أو غير مباشرة مصالح طبقة اجتماعية مباشرة دينية ، وبالتالي فقد كانت القوة تحميه دائما من هجمات وانتقادات أفراد

يصرون فى عناد على الاحتكام الى العقل . والملاحظ بوجه عام .
وكما سبق أن المحنا . انه ما من شخص يغضب اذا انكر جواره
حقيقة قابلة للمتحيص والاثبات ، غير انه يثور ويغضب متى أنكر
هذا الجار معتقدات لا يمكن باى حال اثباتها علميا . فان أصر الجار
على أن صلاح الدين الأيوبي لم يكن له وجود ، أو انكر أن الملح يذوب
فى الماء ، فانه يثير سخريتنا أو شفتتنا . أما أن شك فى وجود الجن
أو فى خلود الروح ، فانه يثير غضب الناس وكرهيتهم ونقمتهم ،
وقد يحكم عليه فى بعض المجتمعات بالموت بسبب شكه هذا .

وقد شهدت العصور الوسطى بالأخص مسدانا شاسعا من
المعتقدات التى فرضت السلطات على الناس واجب قبولها ، وحذرتهم
من الخوض فى الكلام عنها أو تحكيم العقل فيها . غير أن العقل انما
يخون طبيعته أو وظيفته أن هو قبل الصدود التحكيمية أو القيود
المفروضة على حريته . . وتأكيده العقل لحقه المطلق فى النظر فى
كافة .

الأمر هو ما يعرف بالعقلانية . وما ادانة البعض لهذه
العقلانية الا من آثار الصراع المرير بين العقل والقوى العبادية ،
لا سيما فى مجال الثيولوجيا التى احتدم فيها الصراع بصفة
خاصة .

والحقيقة أن أولئك الذين يهتمهم حقا تأكيد سلطان العقل كانوا
دوما اقلية صغيرة من البشر ، ومن المثقفين الذين بوسعهم
استخدام السلاح الوحيد المتاح للعقلانية ، أعنى به الجدل . أما
أعدائهم فقد لجأوا فى حربهم ضد هؤلاء الى العنف المادى ، والقهر
المعنوى ، والضغط القانونى ، واثارة الاستنكار الاجتماعى :

وقد لجأوا أحيانا الى استخدام سلاح أعدائهم وهو الجدل
وتحكيم العقل . غير أنهم كانوا دائما فى تلك الأحيان يخرجون
من الصراع جرحى منهزمين ، كما هو الحال حين حاربت الكنيسة

أفكار جاليليو فى أوائل القرن السابع عشر ، ثم اعترفت بخطئها فى أواخر القرن العشرين . والواقع أن أضعف نقطة فى المركز الاستراتيجى لأعداء العقلانية هى أنهم . وهم بشر . لم يستطيعوا أن يحولوا بين أنفسهم وبين استخدام الجدل والحجج العقلية ، مما أدى الى حدوث الانقسامات فى صفوفهم هم ، والى إتاحة فرصة النصر للعقلانيين .

وقد يعترف البعض بخطأ السلطة فى محاكمة جاليليو ، ولكنه يرى لها الحق مع ذلك فى أن تتحكم فى مجال العقائد التى تخرج عن نطاق الخبرات البشرية ، والتى لا يمكن إثباتها أو التأكد من صحتها ، كما لا يمكن إثبات خطئها . وفى الرد على ذلك نقول : إنه بوسع أى مخلوق أن يخترع أى عدد من الافتراضات التى لا يمكن إثبات خطئها ، والتى يمكن لأى شخص أبه ، أو مندفع ، أو سهل الانخداع ، أن يقبلها ويعتقها . غير أنه ما من أحد يملك أن يدعى أن كل هذه الافتراضات جديرة بالتصديق ما لم يثبت كذبها . فان كان بعضها فقط أهلاً لأن يصدق فأى سلطان سوى سلطان العقل له أن يميز بين ما هو أهل للتصديق وما هو أهل للتكذيب ؟ فان ادعوا للسلطة هذا الحق ، أجبنا بأن الكثير من المعتقدات التى أزرتها السلطة فى الماضى ثبتت على مر الأيام بطلانها وهجرت . والخلاصة أن عبء الإثبات لا يقع على عاتق المكذب بل على عاتق المصدق . فلو أنه قيل لك ان بالفضاء الخارجى كوكبا يسكنه جنس من الحمير، يتحدث بلسان عربى مبين ، ويقضى يومه فى مناقشة آراء ابن سينا وابن رشد ، لما كان بوسعك أن تثبت كذب ما يقال لك . غير أنك لست مطالباً بالتصديق لمجرد عجزك عن إثبات بطلان الزعم . ومع ذلك فان البعض قد يقبل الفكرة ويصدقها متى كررتها السلطات بما فيه الكفاية ، وأذاعتها الانذاعة والتلفزيون صباحاً ومساءً ، ونادى بها قوم من أسطح المنازل ، وغرسها الإباء والمعلمون فى ذهنه منذ طفولته ، وأكدوا له بقوة أناس يوقرهم ويحترمهم . ونحن نعلم

عن يقين قوة تأثير التكرار فى ثقة (كما فى الاعلانات) ، وقدرة هذا التكرار على تثبيت الآراء والعقائد فى النفوس .

ولا شك فى أن قمع الآراء الجديدة كثيرا ما تسبب فى الماضى فى عرقلة التقدم أو الحيلولة دونه فى المجتمعات البشرية . وقد كان هذا القمع يستند دائما الى حجة أن الآراء الفاسدة ليست أخف ضررا من الأعمال الاجرامية ، وانه من مسئوليتهم مقاومة تلك . والرد الواضح على ذلك هو بالتساؤل عن الحكم بصدد تقييم الآراء ومن صاحب الحق فى الفصل بين الصحيح والباطل ، والتمييز بين الاجرامى والبطولى ، وبيان ما هو خليق بالمكافحة وما هو خليق بالتشجيع والرعاية . وكثيرا ما حدث فى التاريخ أن ادان حكام رايأ ثم اعتنقه حكام تالون ، كمكافحة حكومة القيصر نيقولا الثانى للشيوعية فى روسيا ، ومكافحة حكومة لينين بعدها للآراء المناهضة للشيوعية ، كل بدعوى أن آراء خصمه آراء فاسدة . غير أن المثال الأقرب على هذا هو تغيير الفرد نفسه لآرائه بمرور الوقت . فالرأى الذى أؤمن اليوم بكل قوة وثقة بأنه صحيح وفوق مستوى الشبهات، قد أغيرته بعد عام أو عامين وأرى خطله وفساده ، ثم قد انتقل من هذا الرأى الثانى فى مستقبل أيامى الى ثالث فراجع ، ففى أية مرحلة اذن من تلك المراحل من العمر يمكننى أن أقول فى ثقة بأننى على حق ؟ وقد سبق لفرويد أن عرف الآراء بأنها « اعتقاد المرء بصحة شيء ما لمجرد رغبته فى أن يكون ذلك الشيء صحيحا » ، وعرف الشاعر روبرت جريفر الأساطير بأنها ديانات الآخرين . فمن ذا الذى بمقدوره أن يصف رأيه بأنه الرأى الحق ، وغيره أنه أساطير . وهو يعلم أنه لو كان قد نشأ نشأة غير نشأته ، وبين قوم غير قومه ، وتلقى تعليما غير ما تلقاه ، لوصف الرأى الذى يعتنقه الآن بأنه من الأساطير ؟ .

كذلك فان الاحتجاج بأن عقيدة الأغلبية العظمى فى مجتمع معين هى الحكم فى مضمار صحة الرأى ، هو الآخر احتجاج مردود

عليه . فقد تخطى الأغلبية في اعتقادها وقد يصيب انسان فرد . ولو أن البشرية بأسرها أجمعت على رأى وخالفها فيه شخص واحد ، لما حق للبشرية أن تخمد صوته ، تماما كما أنه ليس من حق هذا الفرد أن يخمد صوت البشرية ، فاختفاء الصوت في حد ذاته وعلى حد تعبير جون ستيوارت ميل ، « يضر بالجنس البشرى ، ويحضره ومستقبله ، كما يضر بquamعى الرأى أكثر من اضراره بصاحب الرأى . ذلك أنه لو كان رأى ذلك الفرد سليما يحرم الناس بقمعه من فرصة تصحيح خطئهم . ولو كان رأيه باطلا يحرمون من فضل يفوق فضل تصحيح الخطأ ، الا وهو الرؤية الأوضح للحق الناجمة عن صراعه مع الباطل ، وذلك أنه حتى لو كانت عقيدة الأغلبية هي الحق المطلق ، فإن حرمانها من فرصة اثبات نفسها على حساب الباطل يجردا من أسسها العقلانية ، ويحجب الأسباب التي أحالتها من رأى الى معرفة قطعية .

★★★

وختاما فان تأكيد حق انسان فى حرية التعبير عن رأيه ، لا يستهدف استمرار اختلاف الآراء بين الناس الى ما لانهاية ، ولا ابقاء الآراء دوما محلا للشك والجدل . وبالعكس ، لقد كان من أفضال حرية التعبير عن الرأى على البشرية أن زادت (ولا تزال تزيد) من عدد الآراء والمعارف التى لم تعد موضعاً للشك والخلاف ، أو هى على الأقل ضيقّت من حدود الشك واحتمال الخلاف . اذ من ذا بمقدوره اليوم ، غير قلة يدينها الضمير البشرى ، أن يدافع عن نظام الرق أو تجارة العبيد ، أو عن نظرية تفوق جنس على جنس ، أو عن حرمان المرأة من الحقوق ، أو أن ينكر أنه لا اكراه فى الدين ، أو حقوق الأقليات الى آخره ؟ فالمواقع أن تقدم البشرية يمكن أن يقاس بعدد وأهمية الحقائق التى لم تعد تثار الشكوك حولها . وهو أمر ما كان ليحدث لولا أن أتاحت للناس فرصة الطعن فى الآراء السائدة ، والحق فى التعبير عن أفكارهم المخالفة لفكر الغالبية فى

مجتمعهم ولولا انتصار دعوى انه خير امتحان للحقيقة هو قدرة
الفكرة على أن تلقى القبول في ظل التنافس في السوق ، وانه ما من
شخصية أو جماعة قد بلغت من الحكمة مبلغا يبييت من حقها معه
أن تستقل بالحكم على هذا الرأي أو ذاك بالصحة أو البطلان .

قال الراوى :

انقاذ ما يمكن انقاذه مسئولية الدولة فى نشر التطرف والارهاب وضرورة التغيير

د . أحمد صبحى منصور

● كانوا يحكون فى بلاد الفرس القديمة أن أربعة من السحرة اجتمعوا حول عظام حيوان ميت فاتفقوا على اعادته للحياة ونجحوا ، وفوجئوا بأنه أصبح أسدا مفترسا ، ونظر اليهم الأسد بعد أن عاد للحياة ، وقال: هؤلاء أعداؤى للحياة ويمكنهم أن يسلبوها منى ، فأسرع بافتراسهم ٠٠ وتلك القصة الرمزية تكاد تنطق على حال الدولة المصرية وعلاقتها بالتطرف والارهاب ، لقد بعث السادات تيار التطرف من مرقدہ ليستخدمه ضد خصومه من اليسار والأقباط، ولكن سرعان ما افترسه التطرف وقتله ، ولم تستوعب الدولة المصرية الدرس ، فاتخذت مع التطرف سياسة التردد والمهادنة ومسك العصا من المنتصف على أمل أن تسيطر على تيار التطرف وتجعله يجلس على ركبته ، فاستيقظت الدولة من أحلامها وإذا بها هى التى تجلس على حجر التطرف يتلاعب بها كيف شاء ، وحين أدركت الدولة هذه الحقيقة أسرع بحشد قواتها لتضرب معاقل التطرف المسلح وتسير فى المعالجة الأمنية الى النهاية ، وأسرع بتأوى لتصدر قانون الارهاب وتضع قيودا أخرى على هامش

الحرية الضيق الذى يتنفس الناس من خلاله بصعوبة ، والدولة لا تدرك أنها بذلك تدق آخر مسمار فى نعش وجودها ، لأن المعالجة الأمنية وصدر قانون آخر يطلق يد الدولة البوليسية فى العمل مع اشتداد الأزمة الاقتصادية وارتفاع الأسعار وكل ذلك مما يجهز المناخ الملائم لانتصار التطرف وانضمام أفواج الساخطين الى رحابه ، وفى النهاية لن يدفع الثمن الا المخلصون لهذا الوطن اما فئران السفينة الذين يتسببون فى غرقها فهم عادة أول من يهرب منها قبل الغرق ٠٠ !

● ان مواجهة التطرف بالعنف لا يجدى لأن الفكر لا يواجهه الا الفكر ، بل على العكس فان عنف الدولة يساعد على انضمام كثير من المحايدى الى تيار التطرف ، بل ان عنف الدولة لا يلبث أن يذهب بهيبتها - على خلاف ما يتوقع بعضنا - لأن الذى يدخل السجن لأول مرة يحس بالرهبة والخوف ، ثم لا يلبث أن يعتاد الحياة داخله ، فاذا دخله للمرة الثانية أحس بأنه يعود لبيته ، وحين يخرج منه ربما يشتاق اليه خصوصا فى زمننا الرديء ، ثم أن استعمال الدولة للعنف يدفعها لمزيد وهكذا حتى تصل الى نقطة اللاعودة وبعدها تنهار حتى تجد نفسها فى مواجهة شعب بأكمله ، وحينئذ ينهار النظام كما حدث مع شاه ايران وثورة الخمينى ٠٠

● لقد أصبح واضحا عجز الدولة أمام أزمة التطرف بعد أن أسهمت فى انتشاره خلال جهاز الاعلام وجهاز الشرطة على وجه الخصوص . أسهم جهاز الاعلام فى تلميع الجناح المدنى للتطرف من خلال البعض الذين سيطروا على أجهزة الاعلام والمساجد الحكومية والأهلية وبنا بين السطور بذور التطرف على شكل أحاديث كاذبة منسوبة للنبي عليه السلام يتم من خلالها تكفير المسلم واتهامه بالردة وتعريض حياته للخطر ، ثم لا بأس بأن تتعمق الفقرة بين عنصرى الأمة من مسلمين وأقباط ويترسب فى الأذهان أن القبطى مواطن من الدرجة الثانية يجوز استحلال دمه وماله وشرفه ٠٠ !

وفى نفس الوقت أسهمت الشرطة فى اضافة المزيد من الانصار الى الجناح العسكرى للمتطرف ، من خلال تجاوزات فى معاملة المواطنين فى اقسام الشرطة اتاحت للبعض أن يشوه سيرة الأغلبية العظمى من الشرطة ، ثم دخول الشرطة وهى عنوان هبة الدولة فى صراع مع المتطرفين تخلفه كرفر واعتقال وافراج ومطاردات ومساومات ومباحثات وتنازلات ، وادى ذلك الى ضياع هبة الدولة بقدر ما ادى الى تضخم الجناح العسكرى للمتطرف حتى أصبح يغتال من يشاء من المشاهير ويتحكم فيمن يشاء من القرى والمراكز فى القاهرة والصعيد على السواء ٠٠ وضاعت اصواتنا هباء فى وجوب أن تكون الشرطة هى خط الدفاع الاخير لأن العنف لا يجدى فى مواجهة الفكر ٠

★★★

● ان اجهزة الدولة التى ساعدت على تفاقم المشكلة لا تأمل أن يتم الحل على يديها ٠ ولأن الأمر يعنينا نحن أكثر لأنه حاضرننا ومستقبل أولادنا فاننا ندعو الدولة لترك سياسة الاحتواء ومحاولة السيطرة على تيار التطرف الى انتهاج سياسة جديدة لا تخاذل فيها ولا ترد ، لأن الخطر يحيق الآن بمصر وحاضرها ومستقبلها ، وليس مجرد نظام حاكم ٠٠

ان كاتب هذه السطور قد لاقى الاضطهاد وعرف الفصل من العمل والتشريد لأنه أراد أن يبرىء الاسلام من تراث التطرف الفكرى وسبق الجميع فى التنبيه على خطورة أن تستعين الدولة بالبعض الذين يدافعون عن فكر التطرف فى مواجهة المتطرفين والآن أصبح واضحا خطورة ذلك الجناح المدنى للتطرف الذى يصدر الفتاوى بالقتل ثم يتحدث عن سماحة الاسلام بعد أن يغسل يده من دماء القتلى ٠٠ ولا أمل فى قيام حركة فكرية دينية فى وجود هؤلاء البعض التى يمنع بها مجرد الاقتراب من مناقشة جذور التطرف الدينية ومخالفتها لمصحيح الاسلام ٠٠

وندخل بذلك على المطلب الأساسى وهو اتساع هامش الديمقراطية ليشمل السماح للاخوان المسلمين وغيرهم بتكوين احزاب دون شروط مسبقة ، وان يكون الحكم فى ذلك ليس لجنسة الاحزاب وانما للشعب المصرى الذى نضج فكريا وحضاريا بحيث يعرف أين تقع مصلحته ، ثم يتم السماح باصدار الصحف لأى مصرى لينشغل الجميع بالحوار فلا يكون هناك متسع للعمل السرى واسالة الدماء ، والذى يختار بعد ذلك العمل السرى يتكفل به القانون العادى ، يعد الغاء القوانين سيئة السمعة ومن بينها قانون الارهاب المقترح .

ومن الطبيعى أن يقتزن ذلك بسرعة الاصلاح الاقتصادى وتقليص سيطرة البيروقراطية على الانتاج والاستثمار والخدمات واعطاء الفاعلية لأجهزة الرقابة فى مطاردة الفساد ، وفى جو من الحرية والديمقراطية يستطيع الشارع المصرى ان يتحمل الآثار الجانبية للاصلاح الاقتصادى ، ويشعر المواطن بمسئوليته الشخصية عن وطنه ومستقبله فيتخلى عن السلبية ، واذا نجحنا فى اجتذاب الأغلبية الصامتة الى التفاعل مع مصلحة البلد فاننا نكون بذلك قد حررنا تيار التطرف من المجال البشرى الذى يسعى للسيطرة عليه ، ونكون ضد ضمنا النجاة بمصر وحاضرها ومستقبلها .

نجوم الشباك فى صناعة التطرف

سهل أن يصبح الشاب أميرا ؛ صعب أن يصبح موظفا !

على سالم

فى أداء سريع يتسم بالنعومة حصلت الدولة على تعديلات القوانين المطلوبة ، التى ترى أنها تساعد على مواجهة الارهاب ، تلك القوانين التى رآها البعض أقل تشددا مما يجب ورآها البعض أكثر صرامة مما ينبغى . وبذلك تكون الإشارة التى أرسلتها الى أعدائها هى : انظروا . . . لقد حصلت القاعدة الشرعية التى انصب عليها كل اسلحتى ضدكم ، لدى الآن كل ما احتاجه من ذخائر منذ كل العيارات .

الطريف فى الأمر أن الدولة – أى دولة – لديها دائما فى ترسانة قوانينها كل الأسلحة الكافية لمواجهة أعدائها ، غير أن أمناء المخازن أحيانا يهملون إثباتها فى الدفاتر أو يخفونها – لصالح الغير – تحت بضائع أخرى أو يقومون بتكهناتها وبيعها للآخرين بثمن بخس أو على الأقل يفتنون بعدم صلاحيتها لقدمها أو للصدأ المتراكم عليها طوال عدم الاستخدام .

والحياة كما يعرف الجميع ، صراع دائم ومتجدد ، يكسبه دائما من يجيد فهم قوانين الصراع ، وذلك عندما ينجح فى تحويل هذا الفهم الى « أفعال » واضحة على ساحته . ويوصل المسألة الى الصراع المسلح ، لا مفر من تطبيق قواعده المعروفة ، فى الصراع المسلح أنت لا تقضى على « أفراد » العدو أو تعمل على وضعهم فى الأسر أو تجريدهم من السلاح ثم تطلق سراحهم . ولذلك تقضى على معداتهم وعتادهم وخطوط تموينهم من ثم يتركهم اليأس فيتوقفون عن مواصلة القتال ويقبلون بشروط السلام ويعودون الى حقولهم يحملون الفأس ويقودون النورج .

وهناك فى ساحة القتال آلاف المواقع منها ما هو حصين ومنها ما هو حكيم يشرف على ممرات استراتيجية . ومنها ما هو عادى ، مجرد خندق يجلس فيه بعض الجنود البسطاء .

فعلى من سنطلق الرصاص ؟

هل سنطلقه على خنادق الأفراد ، من الجنود التعساء الذين قهمناهم فى التلفزيون والصحافة أنهم جند الله ؟ وهل تتوقعون منهم الا كل استبسال فى القتال والتخفى من أجل القضاء على جند الشيطان الذين هم نحن ؟

هل نتوقع من شخص حصل على لقب « أمير » أن يتخلى ببساطة عن أحلام الوصول الى هذا اللقب الجميل بينما آلاف البشر يناضلون سنين طويلة بينما آلاف البشر يناضلون سنين طويلة للحصول على لقب « وكيل الوزارة » أو حتى مدير عام ؟

أوافق على أن الدولة لديها على الجبهة الأمنية الآن كل الذخائر المطلوبة ، أو على الأقل التى طلبتها هى ، السؤال هو : هل أعدت الدولة كشفا بالمواقع الاستراتيجية المطلوب ضربها ؟ أم أنها ستحارب حرب خنادق طويلة على طريقة الحروب العالمية الأولى

تذبح فيها نحن ويذبحون هم الى ما شاء الله ؟ أم هي ستضرب الحصون ومراكز الاتصالات وخطوط التموين ومخازن الذخيرة ثم تتقدم بسرعة خاطفة بكل مدرعاتها مخترقة كل الخطوط من أضعف نقطة لعمل كاماشة محكمة على الجبهة كلها وبذلك تتمكن من إنهاء الصراع في عدة أيام بأقل قدر من الخسائر . ثم تتفرغ بعد ذلك لبناء المستقبل على أساس متين ؟

أتوقع أن الدولة عندما تقوم بأعداد كشوف الأهداف المطلوبة ستفاجأ بمفاجأة طريقة ومحزنة ، من الصعب ضرب هذه الأهداف لسبب بسيط ، جانب كبير من رجالها يقيمون هناك ، هل ستتخلى عنهم ؟ هل ستلقى بقنابلها عليهم ؟ هم هناك في تلك الحصون والمواقع ، يأكلون نفس الطعام من نفس « القروانة » ويتكلمون نفس اللغة ، ويتدربون على حمل نفس السلاح ، ثم الاستيلاء عليهم في غفلة أو في يقظة من الزمن .

ولعل أوضح مثال لذلك ، عندما وقف مسئول كبير في مجلس الشعب يقول أن قانون الإصلاح الزراعي كان حراما . وأن القانون الجديد حلال . ووقف مسئول آخر يقول : لقد سألنا وتأكدنا أن القوانين الفلانية تتفق مع الشريعة . وكان الطرف الآخر يريد - بالفعل - تطبيق الشريعة الإسلامية ، وبذلك تكون مهمتنا سهلة ، أن نشرح لهم أن كل ما نفعله حلال ، وكان المسئولين يصدقون بالفعل أن ما يحدث في مصر الآن من قتل للمسلمين والأقباط ورموز الدولة والمناداة بهدم الآثار والهرم الأكبر ، ووادي المرأة في قبر متحرك من القماش الأسود له صلة بالحلال والحرام .

لا مفر من ضرب أقوى حصون الإرهاب في مصر ، وهو النفاق ، تلك القلعة الحصينة التي تهدد حاضر مصر ومستقبلها .

لا بأس ، ما أخف الألم الذي نشعر به عندما نمشي على الإثناك .

بعد أن مشيت طلقات الرصاص فى أجسام أبنائ هذا الوطن الجريد
أنهم يقومون بواجبهم دفاعا عنه •

من هم النجوم فى هذا المجتمع ؟

لكل مجتمع نجومه فى الطب والزراعة والسياسة والبحث
العلمى والأدب والفكر والفن والدين و ••• و ••• و •••

أفراد من البشر لامعون ومؤثرون وأقوياء يتمنى كل فرد فى
المجتمع أن يكون واحدا منهم • وعندما كنا أطفالا كان السؤال الذى
يوجه إلينا دائما هو : من هو مثلك الأعلى ؟ من تريد أن تكون ؟
سعد زغلول ، مصطفى كامل ، النحاس ، طه حسين ، العقاد ، على
باشا مشرفة ؟ عبود باشا ؟

ماذا تريد أن تكون ؟ طبيبا ، طيارا ، مدرسا فى الجامعة ؟
ضابطا فى الجيش ؟

من تريد أن تكون الآن ؟ وجهت هذا السؤال للطفل بداخلى
وأوجه للطفل بداخلك •• هل تريد أن تكون عاطف صدقى ؟ عمرو
موسى ، عبد الحليم موسى ؟

بصراحة لا أريد أن أكون واحدا من هؤلاء فهم يعملون عملا
شاقا ، يقفون فى المطار ، ونوجه لهم استجوابات فى مجلس الشعب
ويسخر عنهم رسامو الكاريكاتير ، وينتقدهم الكتاب ، وهم فى النهاية
يحاولون الى المعاش •

من تريد أن تكون اذن ؟

فؤاد سراج الدين ، خالد محيى الدين ، إبراهيم شكرى ،
مصطفى كامل مراد ، « أسف ، لا تحضرنى الآن أسحاء رؤساء بقية
الأحزاب » • لا سبب لدى يدعونى أن أكون واحد منهم لأسباب
عديدة ، على الأقل لأننى لا أعرف ما هو غملمهم بالضبط •

اذن ماذا تريد أن تكون ومن تريد أن تكون ؟

الاجابة : انا و انت وكل مخلوق فى مصر يتمنى أن يكون شيخا جليلا .

أريد أن أكون محترما ورعا تقيا نقيا غنيا ثريا قويا لأبعد حد . لا أحد يناقش ما أقول ، لا أحد يقترب مما أقول ، أنا رمز القوة والثراء والايمان الماسك بناصره الدنيا والدين . سأعيش فى اجازة دائمة تنهال على الفلوس من كل المشاريع ومن كل الجهات التى تكره مصر أن تكون دولة حديثة ، قد يعنى لى - مثل أى انسان آخر - أن أقول كلاما غيبيا ولكن لا أحد سيفامر بمناقشة ذلك ، سيتهم على الفور أنه ضد الاسلام . صورتى ستظهر فى كل أجهزة الاعلام فى كل مكان وكل يوم ، سيهرع الى الصحفيون لمعرفة رأى - الذى هو رأى الشرع - فى أى حدث فى المجتمع ، فى أى شىء ، حتى لو كان حادث مرور .

وما رأيك فى الارهاب ما رأيك فى قتل رجال الشرطة والأقباط والمسلمين ، ما رأيك فى هؤلاء الذين ينادون بتدمير الآثار والهرم الأكبر ؟ ما رأيك فى هؤلاء الذين ينادون بعدم تحية العلم ؟ ما رأيك

نعم ٠٠ ؟ يا بنى هذه الأسئلة خاصة بالدنيا ، اذهب بها للدينويين . القوة الآن فى هذا المجتمع للنجوم المتحدثين شكلا وظاهريا فى علوم الدين ، بينما اذا اقتربت منهم فوجئت أنهم لا يتحدثون عن الدنيا أو الدين ، لذلك ستجد احدى دور البشر عند صناعة نجم جديد تنشر لعدة أيام ثلث الصفحة الأخيرة فى الجرائد اعلانا عن كتابه الجديد ، هى صناعة مربحة ، لماذا لا يدفعون اليهم بنجوم جدد ؟

ثلث صفحة لم تحدث لأعظم مفكر مصرى ، لم تحدث لكتاب البحث عن الذات ، أيام الرئيس السادات . لنقترب الآن معا

يقولة النجم الجديد فى التلفزيون مع المذيعه اللامعه ، تستطيعين ان تفسدى اثر الحسد اذا استطعت الحصول على كمية من الماء استخدمها الحاسد ، استحم بها او غسل بها يده .

— هذا امر صعب ..

● بالعكس .. هذا سهل جدا .. وجهى له الدعوة على الغداء ، اقللى محابس البيت كلها ، وبعد ان ينتهى من تناول الطعام ، قولى له انا آسفة ، المياه مقطوعة ، ثم تحضيرين له « طشتا » و « ابريقا » به ماء ، وبعد ان يغسل يديه خذى المياه ورشيها على جسده وبذلك يفسد اثر الحسد .. كما يجب على كل منا ان يعطى اى انسان — يشك فى أنه محسود منه — المياه التى يطلبها بعد استخدامها .. انا شخصيا افعل ذلك وسماحة .

تقدم ياسيدى فى طريقك المفروش بالكميرات وحروف الطباعة والأموال والخرافه ، ضع قدميك أنت وزملائك على حاضر ومستقبل هذا البلد .. تفضل ضع تعليق على عقولنا .. بالطبع تم مسح كل أشرطة هذه البرامج بعد ان فعلت ما فعلت فى عقل الشعب المصرى ولكن أرجو الا يكون قد تم مسح شريط يوم الاثنين الماضى ٢٠ يوليو ، كان الحديث مع نجم متحدث جديد ، سألته المذيعه اللامعه : هل ملاك الموت ملاك واحد ؟ وكيف يتمكن اذا كان ملاكا واحد من قبض ارواح الكثيرين فى وقت واحد ، أم ان هناك ملائكة كثيرين للموت ؟

وكانت الاجابة هى : هو ملاك واحد ولكن معه فريق كبير معاون من ملائكة الرحمة والعذاب .

وكان السؤال الثانى عن الموت والحشرجة والغزغرة ، وعن كيفية خروج الروح من الجسد .

هل هذا ما تقصدونه « بجرعة الدين » فى التلفزيون ؟

هل هذا حديث فى الدين ؟ هل الشعب المصرى منشغل الآن بالكيفية التى ستخرج بها روحه عندما يموت ؟ هل هناك شخص واحد على أرض هذا الوادى - باستثناء السيدة المذبةعة - مهتم بمعرفة الاجابة عن مثل هذه الأسئلة .

لو أن صوتا مسموعا فى هذا البلد لقلت ما رأيكم فى أن تخلع هذه السيدة الحجاب أمام الكاميرا ، أن يأتى رجل دين حقيقى فى هذا البرنامج ويقول لها : هذا نفاق ياسيدتى .. ما معنى أن تخفى مفاتن شعرك وتظهرى مفاتن وجهك ؟

وتكون هذه بداية الحملة .

وعلى التلفزيون أن يتكفل بالخسائر الناشئة عن ذلك فى محلات بيع ملابس المحجبات ، فنحن لا نريد لأحد أن يخسر أموالا فى سبيل مصر الحديثة ، خصوصا إذا كان يعمل فى التلفزيون -

مواجهات
الخروج على النص
« الاسلام السياسى »
ثورة مضادة للإسلام
لا صلة بين الايمان والارهاب ولا بين الدين والدم
المعارضة المسلحة تخرج على الشريعة والشرعية

د غالى شكرى

لماذا لا يصلح أو يصلح « الاسلام السياسى » طرفا فى معادلة
تهضوية بديلة ؟

كان فكر « الاصلاح الدينى » وما يزال من محمد عبده الى
محمد خلف الله مروراً بعلى عبد الرازق وخالد محمد خالد
وأمين الخولى عنصراً جوهرياً فى بناء « النهضة » التى عاشت
واحتضرت فى حوالى قرن ونصف ٠٠ لانها استطاعت من ناحية
ان تكون جسراً بين اسلام الشعب واسلام المؤسسة الشرعى الذى
عقد « الكتاب » بين البرجوازية المحلية والغرب ٠

ولكن فكر الاصلاح الدينى حوشر مرتين مشهورتين ٠ الاولى
فى ظل النظام الأكثر رجعية والاخرى فى ظل النظام الأكثر تقدماً

٠٠ فى الأولى جوصر طه حسين وعلى عبد الرازق وخالـد محمد خالـد من جانب اسـلام المؤسسة (الأزهر) ، وفى الثانية جوصر خالـد محمد خالـد من جانب المؤسسة ذاتها (المؤتمر الوطنى للقوى الشعبىة ١٩٦٢) ٠ وكانت النتيجة ان خلا الجو الثقافى – السياسى من اسلام « الاصلاح الدينى ٠٠ ولم يعد هناك سوى اسلام الشعب كأيدىولوجىة ثابوىة فى عمق اعماق مجرى الشعور ، واسـلام المؤسسة الطافى فوق السطح ٠٠ وهو الاسلام الموظف فى خدمة الدولة ٠٠ لذلك ينحاز له الاسلام الشعبى فى ظل الدولة الناصرىة لانه يفتى بان « الاشتراكىة » و « الوحدة العربىة » و « عدم جواز الصلح مع العدو الصهيونى » كلها قرارات واجراءات واختبارات مستوحاة من الاسلام ٠

ولذلك أيضا ، فان الاسلام الشعبى يفقد الثقة تماما فى اسلام المؤسسة ، فى حين يفتى فى ظل الثورة المضادة ودولة السادات بأن « الانفتاح » و « مصرىة مصر » و « الاستثمار أو الاستغلال » و « الصلح مع اسرائيل » كلها قرارات واجراءات واختبارات مستوحاة من الاسلام ٠

هنا لا يجد اسلام الشعب ما يرتكز عليه سوى الاسلام السياسى ٠٠ لان اسلام الاصلاح الدينى خبا ، ولان اسلام المؤسسة لم يعد جديرا بالثقة ، ولان ما يكتبه اليسار عن الاسلام اشبه ما يكون بالاعتذار ، ولا يبدو مقنعا ، بل اقرب الى الانتهازىة الفكرىة والسياسىة أو الرعب من الزحف الجارف ٠ أو فى احسن الاحوال كانه يحاكى خيل الرواد حين هرولوا اثر انتكاسة ثورة ١٩١٩ الى الكتابات الدينىة ٠

شعارات

وهناك اضافات اخرى لا تقل اهمىة ، فى مقدمتها الهزىمة المستمرة من ١٩٦٧ الى اليوم ، حيث بدت القومىة والاشتراكىة

لقطاعات عريضة لا يستهان بها من الشعب كما لو انها مجرد شعارات فقط غير قابلة للتطبيق . وكان ما يشسميه عبد الناصر « بالمطبقة الجديدة » و « حزب الرجعية المنظم » متحفزا دوما للانقضاض على كافة المكاسب البنوية للمجتمع المصرى (القطاع العام - الاصلاح الزراعى ٠٠ الخ) . وفى المقدمة كذلك حرب لبنان التى اتخذت طابعا طائفيا يخفى باتقان معالم الصراعات الاجتماعية والوطنية والقومية . ولذلك حين استطاعت قوى الثورة المضادة فى مصر ان تستولى على السلطة ، تبلورت على الفور فئتان اجتماعيتان لهما جذور ضاربة فى التاريخ والمجتمع ، ولكنهما الآن تتمتعان بسيادة قانونهما ٠٠ الفئة الاولى هى الشرعية الكميرادورية من البرجوازية الكبيرة ، والفئة الثانية هى الشرعية الدنيا من البرجوازية الصغيرة ، والتى يطلق عليها فى العادة تسمية البروليتاريا الرثة . ان ازدهار هاتين الفئتين من « تجار الشنطة » الكبار والصغار ، يصوغ الاطار الاجتماعى للاسلام المعاصر فى مصر الآن .

وهكذا لن يعود الاسلام الاخوانى منذ عام ١٩٦٧ ، وأساسا مع بداية السبعينات ، هو الممثل الشرعى الوحيد للاسلام السياسى . الحذر (استيراد الأفكار الباكستانية والهندية والافغانية وغيرها - التحالف مع الدكتاتوريات والاضطراب الاجتماعى - الارهاب) هو الذى سيوجد من الآن فصاعدا بين « الجماعات » توحيدا هشا ، اذ سرعان ما تتفرق تحت ضغط المتغيرات الاجتماعية المتلاحقة ومتغيرات حركة السلطة . وسيصبح الاخوان المسلمون انفسهم متهمين لدى الجماعات الأخرى بالمروق والتميع .

ولكن الاستقامة المنطقية للجماعات وفكرهم ، لن تؤدى بهم فى الأغلب الى التوحد مع اسلام الشعب الجاهل لاستقبالهم ، ولا الى التوحد مع اسلام السلطة العاجز عن استقبالهم ، ولا الى الاشتراك فى السلطة التى تنظر اليهم كملحقات لاسلامها عند الضرورة وكعقبات يجب ازاحتها عند الضرورة أيضا .

ولكن ما لا شك فيه ان المأزق كان وما يزال أكثر تعقيدا وتنوعا . فالغرب والسلطة المحلية يدركان ان المعادلة القديمة مستحيلة القيام على صعيد الفكر طالما انهم قتلوها على صعيد الاقتصاد والمجتمع والسياسة . وبالتالي « فالإيمان » الذى يجاور « العلم » فى شعار دولة السادات لم يكن طرفا فى معادلة جديدة بديلة ، وانما كان غطاء ذهبيا للغرب الذى استبدله لفظيا بكلمة « العلم » هذا الغطاء يشبه المصيدة المزودة لاصطياد الاسلام الشعبى من جهة ، والاسلام السياسى من جهة أخرى - كلاهما لتأييد الثورة المضادة ، واحدهما - الاسلام السياسى - لضرب معارضيهها .

النص الكامل

والاسلام السياسى من جانبيه لم يكن طرفا فى معادلة قديمة ، ولا يبحث عن دور فى معادلة جديدة ، لأنه يرى نفسه النص المكتفى بذاته ، ويرى فى الآخرين الذين يتمسحون بأهداب الاسلام شرانم من الغرياء والطفيليين (يتساوى فى ذلك الأزهر والماركسيون السابقون والقوميون التائبون) .

الثورة المضادة اذن هى الغرب منفردا . ومراكز الضغط على دائرة القرار ليست أكثر من الوعاء البشرى والقانونى والمصلحى لهذا الغرب وهو الوعاء الذى لم يستح يوما من زخرفة جدرانهِ برسوم الناصرية ، ويوما آخر بالاشتراكية الديموقراطية ، ويوما ثالثا بالوطنية المصرية ، وهكذا . انه لا يبحث عن معادلة مستحيلة ، ولكنه يبحث عن مقومات شبه فكرية تبرر « خطواته اللاعقلانية » ولا أقول التكتيكية لأن هذا يعنى ان هناك استراتيجية . بينما الاستراتيجية يملكها مصدر واحد هو الغرب . وهى استراتيجية قديمة جديدة مستمرة منذ الحروب الصليبية الى الحروب الصهيونية تستهدف السيطرة على مصر بعزلها عن المحيط القومى ، وانهائها للسيطرة على مفتاح الشرق الأوسط وأفريقيا .

وهى الاستراتيجية التى لا تنتهى بعزل مصر عن انتماؤها القومى ، بل تحقق هذا الانسلاخ على الأرض بقيام نظام شرق اوسطى يضم « اسرائيل » . وليست مصر فى هذه الحال الا العمود الفقرى الذى ينكسر فتشعل بقية الأطراف ، وليست صدفة هنا ان حرب لبنان توافقت مع مراحل استسلام النظام المصرى لقوى الثورة المضادة . التى لم تكن قط ثورة مصرية مضادة ، بل ثورة مضادة للأمة العربية فى مصر ولبنان أولا (ولأسباب جيوبوليتيكية) وبقيّة الإقطار العربية ثانيا وما حولها فى آسيا وأفريقيا وأجزاء من أوروبا المتوسطية ثالثا .

ولا « تبرير » مصرى لقبول « اسرائيل » عضوا فاعلا بل مهيمن فى أسرة الشرق الأوسط الا باستقامة الفكرة المصرية والغاء « الوطن العربى » وهويته القومية . لذلك تصبح الشوفينية العرقية أو التنظيمية هى الإطار المرجحى لركائز الثورة المضادة فى بلادنا ، لا تعود الفكرة الوطنية المصرية القائلة « بوحدة الهلال مع الصليب » فى مواجهة الاحتلال والطغيان ، بل تسمى للفكرة المصرية المعادية القومية العربية .

وقدنا يلتقى الاسلامى الأسمى مع الوطنى الليبرالى مع المسيحى القبطى حول دولة « العلم والايمان » ولكن المشكلة تبدأ حين يمتد « ايمان » هذه الدولة حتى ليشمل العدو الصهيونى بصفته « عدوا له » هنا تصبح القدس لا فلسطين - رمزا للمواجهة بين الاسلام الأسمى والمسيحية القبطية من جهة ، وبين دولة العلم والايمان من جهة أخرى .

فتح الملفات

وفى الوقت نفسه ، فان هذا « الصلح » مع العدو « الصهيونى » يفتح الباب واسعا لمواجهة أخرى بين الاسلام السياسى والوطنى

« المسيحي » ، لا عبرة هنا بأية محاكاة عقلية حول عداء اليهود للمسيحية منذ بدايتها ولا عبرة أيضاً بأية محاكاة وطنية حول مصرية المسيحي الذي يحتفظ للآن باسم « القبطي » وهي اللفظة القديمة التي تعني المصري ، لا عبرة لذلك كله ، لأن صلح « الدولة » مع دين غاصب يسمح بفتح الملفات المتعلقة في الأعماق مع دين آخر ، طالما أن النص الديني هو الذي يحكم الرؤيا .

ولقد رجبت دولة العلم والإيمان في البداية وساهمت الى ما يقرب النهاية في تسوية هذه الرؤيا التي يمكن ان تحجب النظر الشعبي الواسع عن جريمة الصلح وما سبقها وما تلاها من جرائم . . . ولم يفزع من الإحداث الطائفية سوى الاتجاهات الليبرالية والناصرية اليسارية . . . ومن المفارقات التي تحتاج الى تأمل عميق ان الشعب نفسه لم يعجا في البداية ولعدة شهور بغضب الاسلام السياسي من زيارة القديس المحتلة . . . ولكنه في الوقت نفسه لم يسمح لايديولوجية الفتنة الطائفية ان تستثيري . . . فعندما هاجم السادات القيادة اليابوية علنا وقال ما لا يحتاج الى مصرى الى تأكيده من « اننى رئيس مسلم لدولة اسلامية » ثم تظلل على فريق اصيل من مواطني مصر قائلا « والاقباط سيكأن في مصر » تخيل أكثر المرافقين ذكاء أن حربا أهلية على الطراز اللبناني قد أعطيت الضوء الأخضر .

ولكن الذي حدث كان مذهلا ، فقد توقفت الفتنة الطائفية على الفور ، وطيلة العام الأخير كانت أغلب النصوص تعود الى ذاتها لتتري انها « لا تطابق استراتيجية الثورة المضادة » .

وبدت الأمور عامى ١٩٨٠ و ١٩٨١ (عام القطيع) كسبا لئلا أن مصر كلها في جانب ، والثورة المضادة في جانب آخر ، باستثناء اطارها الاجتماعي الثابت والمتحرك معا (الشريحة العليا الكبرادورية من البرجوازية الكبيرة وقاعدتها من البشائر الدنيا من البرجوازية الصغيرة) .

وهو الإطار الذى حاول من قمة السلطة وأجهزتها ومؤسساتها أن يدمر الإطار الاجتماعى السابق على السبعينات ، بالتشريع والاجراء والقرار ، وقد نجحت محاولته الى حد كبير ، وساهم فى تسريعه وتكثيفه زمن النفط العربى ٠٠ فلم تعد المسألة أن هناك شريحة عليا مستفيدة ومتربعة على عرش الحكم ، وأن هناك شرائح دنيا مستفيدة من موائد السادة ٠ وانما أضحت هناك هياكل اقتصادية كاملة وبنى اجتماعية وموازية ، مضطرة للتعامل مع هذا الواقع الجديد ، ومن هنا فالازدهار الطفيلى لقطاع المقاولات والتشييد وقطاع الاستيراد والتصدير وقطاع السلع الاستهلاكية والخدمات قد أثر بشكل حاد على مختلف قطاعات الانتاج وانماط ووسائل عملها ، بحيث هناك « مجمع كامل » له أسسه البنيوية المتفاعلة تلقائيا مع بعضها البعض ٠ وانه أيضا ظواهر فى العلاقات والقيم والعادات والتقاليد أنه مجتمع السقوط ٠

الفراغ

وهو المجتمع الذى لم يكن منصوحا عليه فى معادلة قديمة أو جديدة ٠ أما أصحاب النصوص القديمة وجدوا أنفسهم فجأة فى الفراغ بلا ركيزة من السلطة أو من الشعب ، وقد كان هو الموقف نفسه الذى رأت فيه دولة الثورة المضادة نفسها فى استقطاب حاد يفصل النظام عن مجمل الرموز اللامعة للنصوص التى ساندته هذه الفترة أو تلك ، والتى عارضته اقصر الوقت أو طول الوقت ، هكذا يصبح الثالث من سبتمبر - ايلول ١٩٨١ تاريخا ممتازا على هذا الوضع الذى آلت اليه الأمور بعد عشر سنوات فقط من بدء مسيرة الثورة المضادة ٠٠ ففى ذلك اليوم وقع السادات وثيقة انتحاره ، وكان الوهم أنه يوقع وثيقة انتصاره ٠ فى ذلك اليوم قام باعتقال الاسلام السياسى والكنيسة القبطية والنص الليبرالى والناصرى والماركسى والقومى العربى ، دفعة واحدة ، ومعنى ذلك ، اكرر ، أن مصر كلها امست رسميا فى المعتقل ٠

ومن الطبيعي أن يكون الاسلام السياسي القريب من وجسدان الشعب ولكن المعزول عن أى مشروع للمستقبل ، هو المرشح تاريخيا لاعداد نجم الثورة المضادة دون أن يؤدى ذلك الى اعدام النظام ، وسيبقى خالد الاسلامبولى فى المخيلة الشعبية المصرية بطلا اسطوريا كآدهم الشرقاوى وسليمان الحلبي وياسين ، لأن اختياره يبقى الرمز والاشارة التى تتجاوز البنية الداخلية لمنطق الاسلام السياسي ، وهو الرمز الذى سيريج كافة النصوص الباحثة عن بديل .

غير أن هذا الوهم ينقشع تدريجيا أمام علامات لاتخطئ : اعدام الاسلامبولى ، الاصرار على ابعاد الانبا شنوده ، نجاح الغزو الصهيونى للبنان ، تجريم كتابات هيكل ويوسف ادريس (كتب يوسف ادريس فى ربيع ١٩٨٣ سلسلة مقالات عنوانها « البحث عن السادات » هى تعليق مطول على مذكرات وزير الخارجية الاسبق محمد ابراهيم كامل . وقد حاكم المجلس الأعلى للصحافة يوسف ادريس فى الجلسة ذاتها التى حاكم فيها هيكل وادانه فى الوثيقة ذاتها) اضافة قانون الطوارئ وقانون نقابة المحامين وقانون منع نشر الوثائق قبل عشرين عاما ، وقانون المطبوعات ، الى قائمة التشريعات المضادة للديموقراطية فى عهد السادات ، استمرار التطبيع مع العدو الصهيونى بقدّم ثابتة ، استمرار التبعية للغرب لدرجة تسليم الاقتصاد المصرى نهائيا الى عجلة الاحتكارات الغربية ، اعتراض الأزهر على كتابات لسويس عوض وتوفيق الحكيم وزكى نجيب محمود .

ولم يكن هؤلاء جميعا ، بالاضافة الى سعيد صالح وعصمت السادات ورشاد عثمان وتوفيق عبد الحى ، بالخوارج الجدد . كانوا - كل حسب ميدانه - خارجين على « قانون » لايتصورون أنه « القانون » وعلى « نص » لا يتخيلون أنه « النص » .

كان النص السياسي للاسلام الاممى لايتخيل أن كلمات السادات

التالية هي القانون • الإسلام دين ودولة صحيح أي نعم ، ولكن لا سياسة في الدين ولا دين في السياسة • فهي كلمات تحمل جزئومة فسيادتها المنطقية يوضح تام أقرب إلى البداجة •

القفسدس

وكان النص الكنسي القبطي لا يتخيل أن « الصبح » المسيحي المصري إلى القديس من اختصاصات رئيس الجمهورية ، فهي مسألة دينية لا يجوز التدخل في تفاصيلها من قبل الحاكم حتى ولو كان مسيحياً ، وبالتالي فمنع المسيحي المصري من الحج إلى العاصمة الفلسطينية المحتلة هو حق ديني للبابا مهما تعارض مع سياسة « التطبيع » للدولة التي لا يتدخل في شؤونها •

وكان النص الاقتصادي في « ثريعات » الانفتاح » وفي حدود الاطار الاجتماعي لقولة التبعية الاقتصادية للأجنبي يسمح لصمت السادات وتوفيق عبد الحى ورشاد عثمان وغيرهم من بناء هندا الاطار أن « يبدعوا » في التطبييق ، ويقوموا في التاويل كما يشاؤون ، مهما سمي ذلك « بالفساد » • فهذه الكلمة في النهاية مصطلح أخلاقي ، بينما ما يمارسونه هو الاقتصاد والسياسة في حدود القانون الذي أصدره بأنفسهم وأعوانهم وموظفيهم في أجهزة الدولة ومؤسسات المجتمع ، فلماذا يكونون ولخدمهم « كباش الفداء » لنظام مستمر على نفس النهج ، وكانهم من نتائج « البضمة » المغايرة لبصمة السادات مع بقاء دولة الشقيق على حالها وأكثر •

وكان النص الاجتماعي هو الذي وفر مسرحاً أقرب إلى الكبارية ، فإن « اندمج » سعيد صالح في دوره ، فإنه أكثر أمانة مع النص الاجتماعي منه مع النص المسرحي ، ولكن الرقيب يضطر ، إلى محاكمة سعيد صالح تماماً كاضطرار المدعى العام الاشتراكي لحاكم « القضاة » رغم أن هذا القساد هو الأكثر إخلاصاً ودقة

وفهما لروح وحرفية النص الاقتصادي - الاجتماعي - السياسي
للثورة المضادة .

وكان النص الادريسي والهيكل رصاصية ليبرالية في قلب
السادات توازي سياسيا رصاصية الاسلامبولي ، ومثله لا يستهدف
أيهما قتل . النظام في أسسه العميقة ، بل تعديله الى ما يشبه
الناصرية أو ما يشبه الليبرالية . ومن هذه الزاوية فهما يلتقيان في
منتصف الطريق مع توفيق الحكيم وليس عوض اللذين يتوهمان
أحياء محمد عبده أو عبد الرزاق أو طه حسين .

الخروج على القانون

وبالرغم من أن « الخارج » مفرد خارجين أو خوارج ، إلا أن
الخارج على القانون أضحي مصطلحا شائعا عن درجة أقل جذريا
يكثير من قولنا « الخوارج » فالتعبير الأول يعني شذوذا جزئيا في
نقطة أو نقطتين ، أما الثانية فأضحت تعنى الخروج الشامل على
مجمل النظام القائم .

لذلك فصراع النصوص الراهن والعالى الضجيج في مصر
الآن ، يعني أولا أن المواجهة الجديدة والأولى بينهما وبين الثورة
المضادة قد أوشكت ، ويعني ثانيا أن أصحاب هذه النصوص بشكل
عام هم خارجون على نص غير موجود لـ«خوارج على نص قائم» .

وإن الخلاص الوحيد الممكن هو الخروج كليا على النص .
وليس البحث عن باب النجدة أو عن مقص يتناول النص بالتعديل ،
والخروج كليا على النص لن يكون فكريا أو اعلاميا بل وطنيا وشعبيا
وقوميا في ايداع المعادلة البديلة لمختلف النصوص .
وهي العدالة التي تصوغ « المجتمع المدني الحديث » .

الارهاب ليس معارضة سياسية

د . غالى شكري

كانت الشرارة المعاكسة للنهضة قد تكونت اجتماعيا وثقافيا من الهامش الطبقي العريض بين درجات السلم البرجوازي لحظة نهاية المعادلة البرجوازية للنهضة القاتلة بالتوفيق بين الاسلام والغرب . جاء حسن البنا ليحل المعادلة فقال بالاسلام فحسب ، الاسلام النقي من محاولات الاصلاح الديني دون اجتهاد .

ولا شك ان التخلي عن أحد طرفي المعادلة لم يكن حلا للمعادلة الصعبة ، ولكن اقضاء الغرب لقي استجابة واسعة في صفوف الجيل .

لماذا ! لأن البرجوازية بدأت تفقد أرضها الفكرية الليبرالية ، ولأن التكوينات العمالية الهشة لم تكن شيدت عمارتها الفكرية . ومن هنا كان اعتماد حسن البنا على الفلاحين والموظفين والقادمين من الفلاحة والوظيفة الى الجيش والجامعة .

ويجب ان نلاحظ ان صعود وهبوط ثورة ١٩١٩ المصرية كان موازيا لصعود وهبوط ثورة العشرين في العراق وثورة ١٩٢٥ في الشام وغير ذلك من انتفاضات الثورة العربية ، ومن ثم فرغم الولادة المصرية للأخوان المسلمين الا انها كانت في حقيقة الأمر ولادة عربية

سرعان ما أخذت طريقها فى الثلاثينات والأربعينات خارج وأدى النيل .

ويجب أن نلاحظ أيضا أن نشأة حركة الإخوان وتطورها مع افلاس الليبرالية المصرية الرسمية عام ١٩٣٦ قد فرض نفسه على مفكرى البرجوازية الذين توجهوا فورا الى الاسلام (هيكل - الحكيم - العقاد - طه حسين ٠٠ الخ) ، ولكن العقلانى لمدى هؤلاء ما كان يستطيع الصمود أما دعوة الاسلام للصافى الذى يتجاوز الدوائر الضيقة للمثقفين ليخاطب ملايين الاميين وانصاف المتعلمين فى المساجد والاجتماعات العامة والخلايا السرية .

ويجب أن نلاحظ ثالثا أن صعود الإخوان المسلمين بين الثلاثينات والأربعينات قد صاحب صعود النازية الالمانية والفاشية الابطالية قبيل الحرب العالمية الثانية ، وكان من الطبيعى لحسن البنا أن ينتصر تنظيميا على المسوخ المصرية للفاشية كحزب « مصر الفتاة » ، لأن الإخوان ليست تنظيما اقليميا من ناحية ولا غريبا من ناحية أخرى ، فهى تستمد فكرها من الشرق ، من أين ؟ من أبى الأعلى المودودى الباكستانى ، ومن أبى الحسن الندوى الهندى على وجه التحديد ، أى من تجربة انفصال قومى بعيدة عن العرب .

ويجب أن نلاحظ رابعا ان النشأة والتطور كليهما كانا تأييدا للحكم الملكى والانكليز تارة والألمان تارة أخرى ، وجميع الحكومات الديكتاتورية فى معظم الأحوال ، وكانت المعارضة الثابتة للجماعة ضد حزب الوفد والمنظمات اليسارية .

كانت المبادئ عن « حكم الله » وكانت الوسيلة هى الهداية أو المسدس ، ولم تكد تنتهى الأربعينات حتى كان حسن البنا نفسه قد اغتيل عام ١٩٤٩ وتراكم العنف حتى احترقت القاهرة فى ٢٦ يناير (كانون الثانى) ١٩٥٢ .

وعندما أقيمت ثورة ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢ لقيت استجابة حارة من الشارع الشعبى فى مصر ، اقبلت بعد هزيمة الليبرالية المصرية من ناحية ، والافلاس الاخوانى من ناحية أخرى ، إذ ان مرشحي الجماعة سقطوا سقوطا ذريعا فى أكثر الانتخابات النيابية حرة عام ١٩٥٠ ، ولذلك اتجهوا الى بعض الكنائس ، فى الوقت الذى كانت مصر فيه تستعد لحريها الفدائية الجيدة على ضفاف القنال .

اقبلت الثورة الناصرية وهى على وعى ضبابى غائم بأن معاملة النهضة انتهت ، وأن الحل الاخوانى ليس حلا ، لذلك رأت فى القومية العربية مدخلا الى قيام معاملة نهضوية جديدة والتحول الاجتماعى التدريجى والسلمى نحو تنمية اقتصادية منضبطة ، وبالرغم من أن الاخوان لم يكونوا بعيدين عن النسيج السياسى والفكرى لثورة يوليو ، الا أنهم تصدوا للتجربة بالسلح مرتين مشهودتين ، الأولى عام ١٩٥٤ ، والثانية عام ١٩٦٥ ، وقد تصدت لهم الناصرية بالقمع أيضا سواء بشنق الأقطاب أو بسجن وتعذيب غالبية القواعد .

فى عام ١٩٦١ بوهن الانفصال المصرى السورى على أن الناصرية لم تجب على سؤال الديمقراطية السياسية ، فانسحبت (أقصد الناصرية) الى الجواب الاقتصادى الاجتماعى بين عامى ١٩٦١ ، ١٩٦٢ فى الاطار الاقليمى ، وكانت النتيجة هى أن هذا الجواب الصحيح فقد صحته عدة مرات ، الأولى لأن دقت ساعة العمل الثورى عنت لمدى عبد الناصر ضرب الفئات العليا من البرجوازية ، وتسليم حاصل المضروب - القطاع العام - ليبروقراطية عسكرية وتكنوقراط أهل الثقة ، فكانوا هم دون غيرهم نواة التحالف مع القطاع الخاص وولادة ما سماه عبد الناصر نفسه بالمطبقة الجديدة عام ١٩٦٥ ، ولكن الزمن قد فات ، فقد كان عام نهاية خطة التنمية الأولى وانعدام القدرة على بدء خطة تنمية جديدة ، والمرة

الثانية هى تحويل الاتحاد القومى الى اتحاد اشتراكى يجمع الأفراد ويمنع الطبقات والشرائح الاجتماعية من التنظيم المستقل ، مما سمح بمراكز القوى الطبقيّة والتي كانت هى ذاتها قوى القهر والقمع .

والمرّة الثالثة ، لأن استبدال القطرية بالرؤية القومية - ولو مؤقتا - كان يسحب أهم رصيد وأخطر اضافة للناصرية لانقاسد والتحرير القومى هو الديمقراطية ، وان لا تنمية لأوسع الجماهير النهضة ، فلم يتولد قط فى هذه الرؤية ان الجسر الوحيد بين التنمية الا بالوحدة القومية مهما تعرضت للانتكاس .

والمرّة الرابعة لأن القومية العربية وهى هوية العرب جميعا لا تتجسد فى الدولة البرجوازية المنقوعة أصلا فى الاقليمية ، هزيمة ١٩٦٧ لهذه الأسباب مجتمعة كانت المناخ الأول فى الاطار العربى الاسلامى الذى هيا التطور الجديد للاخوان المسلمين وغيرهم من الجماعات الاسلامية . فقد خاب الرجاء الاجتماعى فى الاشتراكية التى لم تطبق وكأنها المسؤول عن الهزيمة ، وخاب الرجاء السياسى فى القومية العربية التى ضربت وكأنها المسؤول عن الهزيمة ، وكما برزت الليبرالية من جديد وكأنها الجواب على أزمة الديمقراطية الناصرية ، برز التدين السياسى وكأنه الجواب على الفساد والاشتراكية والانفصال القومى .

والاتجاه الدينى حاضرا فى مختلف التيارات السياسية ، ولكننى قصدت ذلك الاتجاه الدينى - السياسى القائل بالاثوقراطية والاثوقراطية معا ، أى الحق الالهى فى الحكم ، وتحويل المجتمع الى كهنوت عسكرى ، وهما المقولتان الأساسيتان فى الفكر المستورد من المودودى والندوى (من المفارقات الشائعة ان الاشتراكية فكر مستورد بالرغم من ان الصراع الاجتماعى بين الطبقات أو الشرائح أو الفئات البشرية ليس مستوردا ، واكتشاف قوانينه لا يعنى صنعه ،

بينما الحقيقة أن الفكر المتطرف بالعنف هو الفكر المستورد ولا علاقة له بأصول الفكر العربي) .

ساعد الظهور الجديد للمجماعات الارهابية المتطرفة أن الناصرية لم تحل جوهر مسألة العلاقة بين الاسلام والغرب ، وأن تيار الاصلاح الديني قد انقطع بمصادرة الاسلام وأصول الحكم أيام الملك فؤاد وعزل خالد محمد خالد أيام عبد الناصر .

ساعدتها كذلك أن مواجهتها بالقمع وحده حولها الى رموز للشهادة في سبيل الله ، وساعدها أخيرا أن الدولة الناصرية ذاتها سقطت ، وأن الثورة المضادة - بقيادة السادات - قد تسلمت زمام الحكم .

كلها عوامل مساعدة ولكن الأصل هو هزيمة يونيو (حزيران) ١٩٦٧ ، التي كانت هزيمة عربية لا مصرية أو سورية ، ومن ثم كان الجواب المتطرف بالعنف - امتدادا سكونيا لهزائم العشرينات والثلاثينات - جوابا عربيا ، فالأخوان المسلمون ومترادفاتهم ظاهرة عربية شاملة ، وأن انطلقت من مصر ، ليست ظاهرة معارضة الديكتاتورية أو الاستعمار ، وأن عارضت الوفد واليسار قديما ، فقد عارضت الناصرية واليسار وبقية المترادفات حديثا .

العنف مظهر ضعف ودليل عجز

عبد الغفار عودة

مع موجة العنف والارهاب فى مواجهة الأقلام تقفز الى ذهنى
على الفور مقولة فولتير الشهيرة :

« على الرغم من اننى اختلف معك فى رأى ٠٠ الا اننى على
استعداد لان أدفع عمري ثمنا لتدافع عن رأيك ٠٠ »

هذا هو أدب الحوار ٠٠ وتلك أصوله ٠٠ ولكننا فى الفترة
الأخيرة ٠٠ فى مواقع مختلفة وعلى مستويات متعددة - للأسف
الشديد - قد تجاهلنا هذا المنطق وضررنا عرض الحائط بتلك
التقاليد ٠

فعندما يتعرض واحد منا لقضية ويبدى رأيا ٠٠ يكون رد
الطرف الآخر ٠٠ اتهاما ٠٠ وسبا وقذفًا ٠٠ وتجريحا وإهانة ٠٠
وربما عنفا وإرهابا بديلا عن الكلمة ٠٠ وننسى القضية الأصلية
المثارة !! وعندما يمارس شخص منا شجاعته الأدبية فى مواجهة
خطأ فادح ٠٠ أو بحثا عن شرعية غائبة ٠٠ أو احقاقا لحق يوشك
على الضياع ٠٠ يصبح من وجهة النظر الأخرى ٠٠ مشاغبا ٠٠
مثيرا للمشاكل ٠٠ حاقدا ٠٠ معطلا لمسيرة ٠٠ فاشلا ٠٠
بل ويستحق القتل ٠

والوصول الى هذه الدرجة يعنى اننا وصلنا الى مستوى من
العجز لم نعد معه قادرين على رد افتراءات المفترين والمنافقين وأوهام
الكاذبين .

وليت الأمر يقف عند هذا الحد . بل ان هذه الاتهامات تخيف
الآخرين فيفضلون الصمت فى مواجهة الخطأ أو مشاركته الطرف
المهاجم . وغالبا ما يكون الاقوى . خوفا من اتهام مماثل ينوشهم
. أو حرصا على مكاسب شخصية أو دعما لعلاقات خاصة متناسين
ان الساكت على الحق شيطان أخرس .

يا سادة الأسلوب هو الرجل نفسه .
فكيف تريدون من الآخرين ان يحترموا رأيكم . وأنتم
لا تحترمون رأيهم .

يا سادة . لكل نهر شاطئان .
وهناك دائما . مساحة للاختلاف والاتفاق فى أى حوار .
حول أى موضوع . أو قضية .
وليس من الصالح العام ان نحيل الاختلاف الموضوعى .
الى خلاف شخصى . والى عنف وأرهاب . حتى لا تضيع قضايانا
ونتفرغ للتراشق والتجريح .

يا سادة .
انتبهوا . حتى لا نردد بعد قوافل الآوان -
« لمن الله قوما ضاع الحق بينهم »

علاج مشكلات الشباب يقضى على التطرف

المستشار : زكى شنودة

يخالـج المصريـن شعور لا يفتأ يزداد وضوحا بأن ثمة غيمة سوداء شديدة السواد تقترب ثم تقترب من سماء بلادهم ، وإن ربحا تشتد حيناً ، وتبطئ حيناً آخر تدفع تلك القيمة فى جو أرضهم الطيبة ، لتمطرهم فى وقت قريب أو بعيد بوابل من النار والدمار ، أو لعلهم يشعرون بأن الجو من حولهم لا يفتأ يتعبأ بما يشبه الغازات الثقيلة التى توشك أن يندلع منها فى أى لحظة لهيب رهيب ، فإن المشاكل تتراكم دون أن تتوقف هنيئة ، وتشتد دون أن تخف منها مشكلة واحدة ، حتى لقد أصبحت حلقاتها تتشابك فى سلسلة واحدة حديدية ضخمة تحيط برقابنا جميعا وتطبق على أنفاسنا حتى لتوشك أن يؤدى بنا الى الاختناق الكامل .

فالأزمة الاقتصادية أصبحت كالمرض الذى لاشفاء منه ، وإنما يزداد وطأة يوما بعد يوم ، وأسعار الضروريات التى لا حياة بدونها ترتفع وترتفع كما توالى حرارة المريض ارتفاعها حتى درجة الخطر الذى يطل من ورائه شبح الموت .

وهذه هى قيمة الجنيه الذى ظل يتضاءل ويتضاءل حتى أصبح لا يساوى أكثر من عشرة ملييمات ، فى حين ظلت الأجور فى أيدي

الغالبية العظمى من الشعب ثابتة فى مكانها وقد أصابها الشلل فهى لاتخطو الى الامام وان خطت خطوة كل بضع سننات ، سبقتها الاسعار فى السباق مئات الخطوات ، بل آلاف الخطوات ، وهكذا ظل الميزان بين الاسعار والأجور ، مختلا دائما ، فالاسعار فى أعلى عليين والأجور فى أسفل سافلين ، والناس حيارى مساكين يائسون يائسون ، مساجين فى سجن الفقر اللعين ، لا يملكون منه فرارا ، ولا يطبقون البقاء فيه ولو الى حين .

ولو احتمل الناس شد الاحزمة على البطون ، والرضا بأقل القليل من الغذاء ، وبإيسر اليسير من الرداء ، فانهم لا يحتملون الحياة فى غير مسكن يأويهم ، وقد ارتفع ايجار المساكن بصورة بلغت حد الأساطير ، كما بلغ ثمن شرائها حدا يجعل العقل يطير ، حتى أصبح من المستحيل على أى شاب ولو حمل أرفع الشهادات والمؤهلات ان يجد مسكنا يقيم فيه مع زوجة له ، ومن ثم أصبح من المستحيل عليه ان يتزوج وان تكون له أسرة فى يوم من الأيام ..

والتعليم الذى هو دعامة المجتمع وضمان سلامة الأخلاق تدهور ثم تدهور منذ زمان بعيد حتى أصبح خطيرا يهدد المجتمع ويساعد على مزيد من فساد الأخلاق ، بل انه أدى الى فراغ رهيب فى عقلية الشباب ، جعلهم يرتمون فى احضان اليأس القاتل والأحباط الشنيع ، مما أدى بهم بدورهم لان يملأوا ذلك الفراغ بالأفكار الهستيرية التى تدفع بهم ان لم يكن الى الجنون أو الانتحار ، فانها تدفع بهم الى اعتناق المبادئ المتطرفة الى أقصى اليمين أو الى أقصى اليسار ، وفى الحاليتين تحرضهم على استخدام القوة والاعتداء ، فيما فشلوا فى تحقيقه بالعلم والعقل والمنطق .

هذه المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والأخلاقية ليست وحدها هى بيت الداء أو موطن الخطورة .فما نحن فيه من أزمة عارمة ومتفاقمة ، وانما يزيد خطورتها ويفاقم عاقبتها عامل

آخر لعله هو ايشعها واشنعها وهو تلك المؤامرات الخفية التى يحكيها اعداء مصر فى الظلام ليحطموا هذا الوطن ويشنتوه ويفتتوه ويجعلوه يركع على ركبتيه فى استكانة ومذلة أمام الطامعين والطامحين والمستعمرين والمتآمرين من كل جنس وكل لون ، فهم لا يفتأون يؤججون لهيب الخلافات الطائفية والمذهبية بين الشباب مستخدمين امكر وانكر طرق الاغراء وتفريغ العقول من كل علم نافع وكل دين صحيح ليمالؤا فراغ تلك العقول بعد ذلك بكل هراء وكل فكرة نكراء ، ثم ليدفعوا بها بعد ذلك الى كل جريمة اثيمة وكل عداء وكل اعتداء ، ولو أدى ذلك الى القتل والقتال ، وإلى الفساد والاغتيال ، ثم ان أولئك الاعداء اللدء لمصر من القوى الدولية ذات الأغراض الدمية الذميمة ، يستعينون على مقاصدهم الاجرامية تلك بان يفرقوا بلادنا بالمواد المخدرة التى لا تفتنا تتدفق علينا وتجتاحنا اجتياح الأولية الفتاكة .

فاذا ادركنا حقيقة ما نحن فيه ، وتوصلنا الى جذور الاحداث التى نعيشها ونعانيتها وأردنا ان تنقشع عنا تلك الغيمة السوداء أو تلك الغمة التى تدنو منا وتهددنا أصبح من أوجب الواجبات علينا نحو شبابنا الذين هم ضحية كل تلك المشكلات التى أوضحنها ان نبادر قبل ان نلوم أولئك الشباب على ما يفعلون من أعمال عنيفة أو متطرفة ، ان نبادر حكومة وشعبا الى علاج تلك المشكلات التى يعانيتها أولئك الشباب علجا جذريا ، وذلك بأن نهىء لهم تعليما سليما وتربية صالحة ، ثم نهىء لهم بعد ذلك مجالا كريما للعمل والكسب الحلال يبتعدون به عن حالة اليأس والاحباط التى يكابدونها والتى تؤدى بهم الى الضياع أو الى اتباع طريق الشر والانسياق الى أعمال الطيش والانحلال أو العنف والاغتيال ، فلو امتلأت عقولهم بالعلم بدلا من الجهل ، وبالخير بدلا من الشر ، ووجدوا العمل الذى يوفر لهم كسبا حلالا يمكنهم به ان ينفقوا على أنفسهم بدلا من ان يظلوا عالة على اهلهم ، ويمكنهم به ان يجدوا المسكن الذى يتيح

لكل منهم الزواج وتكوين أسرة يشغلون بالمسئولية عنها وقتهم ،
وينشغلون بها عن الأفكار الرعناء التي تراودهم بسبب فراغهم
ويأسهم وشعور الاجباط الذي يسيطر عليهم ، يستغلون عندئذ أن
يتحولوا الى عناصر نافعة لأنفسهم ولوطنهم ، بدلا أن يكونوا عناصر
مدم وتخریب وتهديد لمستقبلهم ومستقبل بلادهم .

فى مواجهة العنف ..

لم يعد الصمت جائزا

د • عبد المنعم المشاط

الفكر .. ضد الارهاب والكلمة .. ضد الرصاص

اصبح التطرف والارهاب خطرا متزايدا يستحق بل يوجب
المواجهة الوطنية الشاملة لأن استمراره يهدد حاضر هذا الوطن
ومستقبله ، وفى هذه المواجهة فان جميع القوى الوطنية على اختلاف
وتعدد مواقعها ، مطالبة بالاهتمام أولا بالقضية ، وبالمشاركة
الفعالة ثانيا .

وفى هذه المواجهة فان الكلمة عرضا للرأى وحوارا مع الرأى
الآخر ، لها دورها الكبير والأساسى ، ولهذا ، تفتتح الجمهورية
ابواب العرض والنقاش والحوار حول هذه القضية دون قيد على
فكرة أو حجر على رأى ، ايمانا بأن الحوار هو الطريق الذى
يفتح الباب للقضاء على التطرف ولمواجهة الارهاب .

وعلى هذا الأساس فان كل صاحب رأى ، مدعو الى المشاركة
فى هذا الحوار الذى لا غنى عنه حتى نواجه الارهاب بالفكر ونواجه
الرصاص بالكلمة .

لا شك أن مصر تحتاج اليوم وأكثر من أى وقت مضى الى

مشاركة فعالة من جانب مفكرها وعلمائها وكافة أبنائها بقصد احتواء ظاهرة العنف الجديدة على المجتمع المصرى والغربية عنه . بيد أن تلك المشاركة الفعالة تتطلب شروطا لا غنى عنها . فالقلم أمانة واخلاصا ويتطلب ارتقاء بلغة الحوار ويشترط كذلك أن يدرك الكاتب أن ما يكتبه يقرأه الناس ويفهمونه كل على هواه وكل حسب درجة تعليمه وكل حسب انتماءاته أو تحيزاتة الفكرية والعقائدية ، من ثم يجب أن يكون ما يكتبه المشارك واضحا بسيطا راقيا وأميناً ، ومن ناحية أخرى ينبغي أن يكون هناك هدف من وراء المساهمة بالكتابة والهدف يجب أن يكون مصر ومصلحتها القومية العليا وأيغض الكتابة هى تلك التى تستهدف حزبا أو جماعة أو فئة أو مرحلة أو فترة زمنية دون أن يكون هدفها المجتمع ككل والمواطن كافة ، من هذا المنطق كان لابد من الاستجابة لدعوة الجمهورية بالكتابة حول ما يدور فى مصر اليوم من أحداث عنف وعنق مضاد وهى أحداث يجب احتواؤها وعلاجها وحلها قبل أن تتحول الى سمة تلصف بمصر حاضرا ومستقبلا .

● اول ما نلاحظه على عدد من الكتاب والكتابات هو تدنى لغة الحوار وعنفها وافرز ذلك كله تصنيفات وخلق فئات ، وقسم الناس الى مجموعات . وعنف الحوار يتضح من الاتهامات التى تطلق دون توفيق وفى بعض الأحيان صار الحوار استفزازيا ليس لجماعة ما فقط ولكن للمواطن العادى الذى يتابع ويراقب . والعنف والاستفزاز فى لغة الحوار لابد أن يولد عنفا واستفزازا مضادا .

● ان لغة الحوار عموما اما تأخذ طابعا دفاعيا حادا عن الدولة وعن مؤسساتها وهو فى النهاية طابع ضعيف ممسوخ يصل الى حد التبرير الذى يستثير المواطن العادى ناهيك عن المستهدف أو يأخذ طابعا اعتذاريا ضيقا فلا يصل الى قلب وعقل المواطن الى حد زعزعة ثقته فيما يقرأ وفيما يتابع .

ونظرا لذلك كله صارت هناك شريحة كبرى غير مهمة وغير ملتزمة يمينا أو يسارا عقائديا أو فكريا هذه الفئة هي أخطر الفئات فى النظم السياسية عامة وفى عالمنا الثالث بصورة خاصة وفى مصر بصورة أخص . فالملتزم سياسيا ، وفكريا أو عقائديا سواء كان مؤيدا أو معارضا لا خوف منه وتكمن المشكلة كلها فى غير الملتزم وغير المتهم وهؤلاء يطلق عليهم فئة اللامبالاة ، هذه الشريحة هى التى تسعى كل القوى الداخلية والخارجية الى استقطابها وتجنيدھا وتوظيفھا لخدمة أهداف قد تكون غير شرعية

ان أزمة العنف وهى أزمة فعلا تدور حول هذه الشريحة وهى شريحة لم تستطع الدولة بكل أجهزتها أن تصل اليها لا بالحوار الدائر ، ولا بالسياسات التى تقوم بها أجهزة الدولة ، والمطلوب هو وقف انحراف تلك الشريحة الواسعة الى دائرة العنف حتى لا تتسع الدائرة بصورة تهدد مستقبل المجتمع وسمعته وأخطر أشكال العنف هو الذى تتورط فيه الدولة وتتحذر اليه مؤسسات الضبط العام فيها وإذا كانت الدولة خلال نصف القرن الماضى قد بذلت جهودا ضخمة من أجل القضاء على ظاهرة التآمر فى صعيد مصر فليس من المعقول أن تصير طرفا هى ذاتها فى قضية تآمر مع جماعات بعينها مهما كان فكر وفلسفة تلك الجماعات لأن العنف الدولة لا يستعدى فقط المشتركين فى العنف ولكنه يستعدى ويستثير أفرادا آخرين من فئة اللامبالاة التى ذكرناها وتتحول الأحداث المتفرقة الفردية الى نمط عام ذى طابع جماعى .

ولا يمكن أن ينكر أحد أن وراء أحداث العنف التى نراها أسبابا اقتصادية واجتماعية وسياسية. وقد تكون داخلية وخارجية وبالتالي فان احتواءها وعلاجها لا يمكن أن يتم بالعنف لأن العنف الذى نراه هو الجانب الظاهرى. المرئى من ظاهرة معقدة للغاية وهى ظاهرة علاقة الفرد بالدولة ومسئولية مواجهة تلك الظاهرة

لا يمكن أن تكون مسئولية وزارة الداخلية وأجهزة الأمن والا فشلنا
فى ادراك وفهم ما يدور حولنا . ان مسئولية وزارة الداخلية حفظ
الأمن والنظام ومنع الجريمة أما مواجهة العنف فهى مسئولية
الدولة أولا والمجتمع ثانيا فهى اذن مسئولية مشتركة بين المؤسسات
الرسمية والأجهزة الشعبية وهذه مسألة لا تحتاج الى اثبات ولكنها
من المعطيات بل المسلمات السياسية الأولية .

وفى هذا الشأن لابد أن نتحدث عن بعض المؤسسات التى
يقع عليها عبء كبير أما فى احتواء ظاهرة العنف أو فى تفجيرها
وأولها المؤسسات الاعلامية وللمامنة والحق فان ما تشهده مصر
من حرية صحفية واعلامية هو فريد جدا فى بلدان العالم الثالث
بيد أن ما نراه على شاشة التليفزيون وفى السينما وفى المسرح
لا يمكن أن ينسجم مع ما نراه من ضرورة احتواء العنف كما أن
الاعلانات الاستفزازية سواء عن سلع يعينها أو عن أفلام ومسرحيات
وأعمال فنية لا يخدم المصلحة القومية العليا ، والذي يحيرنا فعلا
أن التليفزيون مملوك للدولة وليس قطاعا خاصا يسعى للمربح وحده
وبالتالى يجب أن ينتقى ما يعرض عليه .

وأخطر المؤسسات التى يكاد يخبو دروها هى الأحزاب
السياسية ولقد شهدنا قضايا بالحاكم من أجل انشاء أحزاب
سياسية دون أن نرى للأحزاب القائمة دورا ما فى مواجهة ظاهرة
العنف وإذا كان التعدد الحزبى لم يؤد الى الوصول الى المواطن
العادى فما فائدة الأحزاب اذن فالأحزاب موجودة ولكنها غير
متواجدة هى موجودة فى شكل مقار وأجهزة وأعضاء ولكنها غير
متواجدة فى شكل انصار وأعضاء أو فى شكل حوار أو فى حل
القضايا المحلية . . فى الماضى كان العرف يساعد القانون وكان
الوجهاء يتوسطون وكانت المساعى الحميدة تطوق القضايا حتى
المعقدة منها واليوم لا تستطيع الأحزاب السياسية أو ربما لا ترغب
فى أن تتواجد فكرا وعملا ودورا الا تستحق ظاهرة غياب الأحزاب

وممثلها عن الساحة السياسية من الناحية الفعلية دراسة وحوارا
أمنيا . ونأتى الى التعليم والتعقيدات التى أحاطت به المناخ الذى
يدور فيه والمادة العلمية التى يتعرض لها المتعلم ، وقد ذكر لى
مسئول تربوى احقرمه أن وراء كل ارباب تعليمنا فاشلا وهذا
حقيقى هل هناك هدف قومى للتعليم فى مصر غير تخريج مئات
الآلاف من الخرجين ، ما الفلسفة التى تحكم التعليم فى مصر ؟
ما الاستراتيجية التى تتبعها وزارة التعليم ؟ ما أسس اعداد
التلميذ لكى يكون مواطنا صالحا مواليا منتميا الى مصر ؟ لقد
تركت وزارة التعليم كل ذلك وتفرغت طوال عام كامل لقضايا فى
فى المحاكم رفعها الطلاب وأولياء أمورهم ضدهم ولم تكسب الوزارة
أغلب تلك القضايا .

لقد تعلمنا فى اطار ما يطلق عليه اليوم المناهج التقليدية
واستطاعت المؤسسة التعليمية بالتعاون مع المنظمة السياسية أن
تنمى فىنا الولاء والانتماء ناهيك عن الفهم والادراك من الناحية
الفنية واليوم لا تستطيع مؤسسات التعليم الأساسى أو الجامعى أن
تقوم بذلك رغم الانتفاع السياسى الواضح والهام الذى يعيشه
المجتمع المصرى اليوم .

لا نريد أن نتوسع أكثر من ذلك غير أننا يجب أن ندرك أنه
إذا كان المحيط العام بدءا بالأسرة والشارع والاعلام والمدرسة
يشكل عنصرا للمبالاه أو عدم الاهتمام فمسئولية المجتمع كله
خاصة مؤسساته السياسية أن تصل الى قلب وعقل المواطن قبل أن
تصل قوى أخرى خطيرة ومغرضة اليه وتجنده وتستثيره ضده
مصلحة الوطن أن منطق العنف والعنف المضاد يوسع من دائرة
العنف ويعقد من تلك الظاهرة ويضعنا فى حلقة مفرغة لا نستطيع
كسرها أو الخروج منها كما أن لغة الحوار يجب أن ترتقى مستهدفة
المصلحة العليا وعلى كل ممارس أو كاتب أو طرف أو مراقب أن
يعلم أن هناك من يتوقون الى تلقى أى حدث بالخارج وتضخيمه

للاضرار بسمعة الوطن والتأثير عليه • هل من صدفة أن تقع أخطر أحداث العنف والعنف المضاد على أبواب موسم السياحة الصيفي والذي ينتظره المجتمع والدولة سنويا • ان سمعة ومستقبل مصر تتطلبان التزاما أخلاقيا من كل الأطراف ، ولينتقل الحوار من الصحف والتلفزيون والمجلات والاذاعة الى الشارع الى الناس الى القرى والمدن ، هل يمكن أن يساهم أعضاء الهيئات التشريعية فى هذا الحوار ، هل يمكن أن نلتف جميعا وراء هدف واحد وهو كاف جدا لتحقيق الاجماع القومى أنه مصر سمعة ومستقبلا هل يمكن أن نكون أمناء فى عرض فكرنا هل يمكن أن ننقل من منهج العضلات الى منطق العقل والفكر هل يمكن أن نساهم جميعا فى خلق المواطن المتزئم المتأمل ان ذلك كله يحتاج أولا وقبل كل شئ الى توظيف أفضل لنعمة الله علينا وهى العقل •

الحوار هو الحل

د . عبد المعطى شعراوى
أستاذ بجامعة القاهرة

أجمع الكل على رفض الارهاب وادانة العنف بكل صوره وأساليبه ، وأخيرا بدا وكأن الحكومة قد عثرت على عصا سحرية فقد بعض بنود على عجل ، وقدمتها على الفور الى مجلس الشعب ، وصدق لها فى التو أغلبية أعضائه ، بعض العاملين فى مجال الاعلام من صحافة واذاعة وتلفزيون ، وهكذا تخيل البعض أن مشكلة الارهاب قد زالت ، لكن أخطر ما فى الأمر هو الاعتقاد بأن أى ظاهرة أو أى سلوك أو أى تصرف أو أى تعامل أو أى منهج أو حتى أى فكرة تدور فى رأس أى مواطن مصرى يمكن القضاء عليها أو تغييرها بقانون ، وأخطر ما فى الأمر أيضا أن ينسى البعض أو يتناسى أن أى سلوك سواء كان عاديا أو غير عادى انما هو بالضرورة لاحق لسلوك سابق . وهو ما يعرف بنظرية الفعل ، ورد الفعل ، اذ ان ما يحدث الآن ليس افعالا بل ردود أفعال .

وأخطر من هذا وذاك هو الدوران حول المشكلة والهروب من مواجهتها حتى تستفحل وتتشعب وعند ذكر الارهاب يجب الاعتراف أولا ان التقليل من شأن هذه الموجة أو من خطورتها يدخل تحت

باب الجهل أو الاستهتار أو النفاق لذا يجب على جميع فئات المجتمع المصرى أن تتكاتف وأن تستجمع كل إمكانياتها من أجل التصدى لهذه الموجة العاتية . فليس هناك مصرى واحد يرضى عن الارهاب أو يدافع عنه . وأن كل ما قيل أو كتب حتى الآن وكل ما قد يكتب أو يقال فى أى عصر أو زمان لم ولن يستطيع أن يجد مبررا واحدا للدفاع عن الارهاب أو استخدام العنف بين شعب من الشعوب .

فالعنف مرفوض من جميع الشعوب والطوائف والأفراد . لكنه مع ذلك حقيقة واقعة كائنة فى أكثر من مكان وزمان لست مع من يدعون أن ما يحدث الآن فى مصر شئ عادى ، فلو صدقنا ذلك الادعاء لأصبحنا مثل النعامة التى تدفن رأسها فى الرمال . لست مع من يعلن أن الارهاب ليس من طبيعة الشعب المصرى ، فالشعب المصرى - شأنه فى ذلك شأن أى شعب آخر - قد تتغير طبيعته بقدر الظروف التى قد يمر بها ، لست مع من يشيع أن أفرادا غير وطنيين يشعلون نار الفتنة ليصطادوا فى الماء العكر ، فالخيانة لم تكن ولن تكون يوما ما من الطباع المصرية ، لست مع من يروجون أن أيادى أجنبية تعيث بأصابعها بين ذرات تراب مصر الطاهر فتثير عاصفة ترابية ، فما دامت مصر صفا واحدا فسوف تقف سدا مزيما أمام أى تدخل أجنبى وسوف لا تجد أى يد دخيلة ثغرة تدخل عن طريقها . ولست مع من يقول أن قانون الطوارئ وما يتبعه من قوانين لاحقة لمكافحة الارهاب قادرة على انقاذ مصر من كبوتها ، فالقوانين وحدها - مهما كانت جسامتها - غير قادرة على وقف موجة العنف والارهاب .

إن نظرة سريعة الى ماضى مصر المحروسة قد يلقى بعض الضوء على أسباب ظاهرة العنف ، لكنه فى نفس الوقت ربما يكشف عن حقائق قد يكره البعض سماعها . فالحقيقة غالبا ما يكون مذاقها مرا فى حلوق المفرضين والمزورين .

شعب مصر شعب طيب أصيل مسالم صبور لكنه ذكى جدا .
الذكاء اذا صاحبه الطيبة والأصالة والمسالة والصبر أصبح نعمة
على صاحبه فى بعض الأحيان . فالشعب المصرى عادة يستقبل
حاكمه بالترحيب ، يعامله بطيبة بالغة ، يثق فيه ويسلم له القيادة ،
يدافع عن ويتفانى فى خدمته ، لكنه فى نفس الوقت ذكى لماح يراقب
خطوات حاكمه عن بعد ، يرصد تحركاته فى صمت ، يزن الأمور
فى هدوء ، يصبر على ظلمه اذا ظلم . لكن الذكاء والصبر والظلم
لا يتفق كل منهما مع الآخر فى مجتمع واحد . فالذكاء يكشف
الاعيب الظالم ، والصبر يضلل الظالم ، فيفسر الظالم صبر المظلوم
على أنه غباء أو ضعف أو استسلام فيتمادى الظالم فى ظلمه
شيئا فشيئا وتزداد ثقته فى قوته وجبروته بينما يفقد المظلوم صبره
شيئا فشيئا ويلم شتات ضعفه ، هنا تنطلق النكتة المعبرة والتي هى
حزمة من سمات مقاومة الشعب المصرى للظالم . فالنكتة السياسية
ليست تنقيسا - كما يرى البعض - عن الام المظلوم ، بل هى انذار
هادئ للظالم ، وفى بعض الأحيان قد لا يستوعب الظالم النكتة ،
بل قد لا يدرك أن النكتة ليست سوى تعبير رمزى عن العد التنازلى
لاستخدام العنف بعد أن يكون الصبر قد نفذ .

منذ عهد الفراعنة استقبل الشعب المصرى الهكسوس ، احتمل
ظلمهم صابرا ، لكنه سرعان ما ثار ثورة رجل واحد والقى خارج
الحدود . استقبل شعب مصر الحاكم الفارسى ثم الحاكم البطلمى ثم
الحاكم الرومانى ، لكنه طردهم واحدا بعد الآخر . استقبل الشعب
المصرى الحاكم المملوكى ثم الحاكم التمكى ، لكنه تخلص منهما
كما تخلص من كل الحكام الظالمين السابقين . استقبل الشعب
المصرى الحاكم الفرنسى ثم الحاكم الانجليزى لكنه سرعان ما تخلص
أيضا منهما . هكذا تخلص الشعب المصرى من حكامه الظالمين اما
عن طريق الكفاح المسلح أو عن طريق المقاومة الشعبية أو عن
طريق الاغتيالات السياسية . وفى اعتقادى أن الكفاح المسلح ضد

الحاكم الظالم والمقاومة الشعبية والاغتيالات السياسية ليست الا انواعا مختلفة من العنف . ولعلنا لم ننس ما قام به شباب مصر من اعمال عنف ضد المستعمر البريطانى اثناء النصف الاول من القرن الحالى والاغتيالات السياسية التى قام بها افراد جماعات منها على سبيل المثال حادث مقتل اللورد موين . وقبيل قيام ثورة يوليو هبت على مصر موجة عاتية من الاغتيالات السياسية راح ضحيتها مجموعة كبيرة من الشخصيات السياسية المصرية مثل اغتيال احمد ماهر والنقراشى وحسن البنا . وهكذا نجد ان الشعب المصرى شعب مسالم بطبعه يرفض الارهاب ولا يميل الى استخدام العنف لكنه قد يدفع اليه دفعا تحت ظروف ضاغطة . فعندما يشعر المصرى بالظلم ، يحاول ان يدفعه عن نفسه بالحوار الهادئ ، وعندما يفشل الحوار الهادئ يتحول الى السخرية من ظالمه وعندما لا تنفع السخرية يتحول الى العنف . فادا قضى على ظالمه يعود على الفور الى الطيبة والى وداعته وأصالته ويهفو الى السلام . هذا هو ما حدث منذ اربعين عاما ، فقبيل ثورة يوليو كان شعب مصر قد سئم من المؤامرات والاعتقالات وعمليات التعذيب والاختلاسات والرشاوى والتنافس الرخيص على كراسى الحكم . كان قد سئم من الاغتيالات والارهاب واستخدام العنف . لذلك فقد رحب بثورة يوليو ترحيبا منقطع النظير . وجد فيها عودة الى السلام الاجتماعى والمساواة والرخاء الاقتصادى ، وجد فيها حاكما خرج من بين صفوفه يحارب من أجله ويحمل الراية نيابة عنه ، يعيد اليه حقوقه المسلوبة ويريجحه من عذاب الكفاح المسلح . وجد فيها مستقبلا مزدهرا تبرز فيه بزور الديمقراطية التى افترقدها لسنوات طويلة . وجد فيها كذا وكذا وكذا الى آخر تلك الشعارات التى نادى بها الثائرون حينذاك . لكن سرعان ما خاب أمله واستأثر الثوار بالحكم والسلطة والنفوذ ، ازداد عدد السجون والمعتقلات وازدحمت على اتساعها بالمعتقلين جمع نفر قليل من المقربين ثروات

طائلة ، أنشأوا مؤسسات تجارية عالمية ، اقتنوا المزارع الضخمة
فى الداخل والخارج . وعندما أحسوا أن الشعب المصرى بذكائه
بدأ يطالب بالحوار بدأوا يلوحون له بقرب عهد الديمقراطية .
وهذا الشعب قليلا ظنا أنه قد ينعم بديمقراطية مقلبة . لكنه سرعان
ما اكتشف بذكائه أنها كانت ديمقراطية زائفة . بحوار سوفسطائى
عقيم . طالب بالمساواة الاجتماعية لكنه قبول بمساواة شكلية
ظاهرها عدل . قلب الأمور أكثر من مرة وعلى كل الوجوه ، لكنه
فى كل مرة كان يرى قلة تعيش فى بذخ وكثرة لا تجد الخبز ، قلة
تسكن الأبراج الشاهقة والقصور وكثرة لا تجد غرفة واحدة مأوى.
لها . قلة تشغل عشرات المناصب وكثرة لا تجد وظيفة . هنا بدأ
شعب مصر المسالم الأصيل الطيب الصبور الذكى يطالب بالحوار
ثم بدأ يطلق النكتة ، فظن المسئولون أنه قد نسي قضيته واحتار
طريقا غير جاد . بعدئذ تحول الى العنف ، وهنا فقط يمكن القول أن
أيد غير أمينة قد تلقفته فأذكت فيه نار العنف وأرضعته فوضى.
الارهاب وتسلبت الى نفسه السقيمة تسانده ماديا ومعنويا . ولولا
الظلم الاجتماعى الذى وقع تحته ما نجحت أية مؤثرات خارجية
فى التأثير عليه .

انتى متفائل جدا . فاذا عرف السبب بطل العجب فموجة
العنف بين شعبنا اليوم هو رد فعل للظلم والاستبداد الذى تعرض
له الأجيال السابقة ، انها نتيجة للظلم الاجتماعى بشتى صوره
ان أسهل طريق للقضاء على موجة العنف والارهاب هو طريق
الحوار الهادئ بشرط أن تسبقه عدالة اجتماعية . وأعتقد أن
بشائر ذلك التغيير قد بدأت . مطلوب اذن من بعض مسئولينا أن
يحدوا من مظاهر البذخ . مطلوب منهم اغلاق حساباتهم الشخصية
فى البنوك الأجنبية ، مطلوب منهم احترام عقلية الشعب المصرى.
وتقدير ذكائه . ان كان الشعب المصرى ذكى جدا . وعلى المسئولين
ان يدركوا هذه الحقيقة قبل فوات الأوان ادراكا كاملا . فالشعب

المصري ليس سانجا ولا غبيا • وإن من الغباء أن يعتقد المرء أنه يتعامل مع طرف غبي •

أقول هذا بمناسبة موجة العنف وأقوله أيضا بمناسبة إعادة بناء الحزب الوطنى ، وأقوله أيضا بمناسبة مرور أربعين عاما على ثورة يوليو ، وقد يقول قائل أن الحل غاية فى السهولة لكن من الذى يستطيع أن يعلق « الجبل فى رقبة القط ؟ »

التطرف ٠٠ وسبل مواجهته دروس عامة من تجربة مصر

أحمد حمروش

طلقات الرصاص التي يطلقها أعضاء الجمعيات المتطرفة أصبحت خبرا متكررا ومثيرا في مصر خلال أحداث تمتد من العاصمة الى الأقاليم تهدد الأمن والاستقرار وتبعث التوتر والقلق .

والارهاب أو التطرف ليس أمرا جديدا في مصر ٠٠ ولكن الجديد هو تسارع معدل الأحداث وتطور الأساليب والأسلحة المستخسمة مما يدفع شعب مصر الذي يعتز بوحدته الوطنية التي سبقت سائر شعوب العالم منذ آلاف السنين الى البحث عن حقيقة الدوافع التي تدفع بالمجتمع الى هذا المنزلق الخطير . والى أفضل السبل للخروج من هذا المازق الدموي الذي يهدد الحياة والمستقبل .

ورغم أن الحديث عن الماضي وحده لا ينفع في مواجهة الخطر الذي تتعرض له ٠٠ الا أنه لاغنى عن الرجوع الى صفحات التاريخ لمعرفة الحقيقة بكل وضوح .

بدأ التطرف في مصر يأخذ مظهرا وطنيا منذ بدأ يفرخ في عش الحزب الوطني الذي تجاوزته الأحداث بعد ثورة ١٩١٩ وغياب زعيمة مصطفى كامل وخليفته محمد فريد واتجاه بعض أعضائه

لمحاولة مقاومة الاحتلال البريطاني بالعمل الفردي وليس الجماهيرى خاصة بعد أن وصلت مفاوضات سعد زغلول ورامزى مكدونلده الى طريق مسدود ٠٠ فى وقت كان الحزب الوطنى يتبنى فيه شعار (لا مفاوضة الا بعد الجلاء) ٠

وفى طريق التطرف المعبر عن نفاد صبر وقصر نظر تمت محاولات اغتيال سعد باشا زغلول فى يوليو ١٩٢٤ ، اسماعيل صدقى باشا فى ١٩٣٠ و ١٩٣٢ ومصطفى النحاس باشا عام ١٩٣٧ ، واغتيال أمين باشا عثمان عام ١٩٤٦ ٠

وعقب اقامة حكومة الوفد فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ وبعد الحرب العالمية الثانية ٠٠ انبعثت فترة من المد الثورى طالب فيها الشعب بالجلاء والتحرر الوطنى والعدالة الاجتماعية ووصلت الى حد اضراب معظم الطوائف بما فيهم ضباط البوليس فى أكتوبر ١٩٤٧ وابريل ١٩٤٨ ٠٠ وكان غريبا ان يظهر الارهاب والتطرف بشكل مثير بدلا من التفاعل الصحى مع الحركة الشعبية ٠

ظهر الارهاب والتطرف فى اتجاهين مصدرهما واحد ٠٠ (الحرس الحديدى) التنظيم الذى شكلته السراى ، وجماعة (الاخوان المسلمين) التى شجعها اسماعيل صدقى باشا ٠

وهكذا كانت السراى خلف تنظيمات الارهاب الجديده سواء بطريقة مباشرة ٠٠ أو غير مباشرة ٠

وظهر اتجاه (الحرس الحديدى) فى محاولات الاغتيال التى قام بها بعض أعضائه ٠

أما الاخوان المسلمون فقد بدأت عملياتهم العنيفة باغتيال أحمد باشا ماهر فى البهو الفرعوى لمجلس النواب يوم ٢٤ فبراير

١٩٤٥ ، ثم توالى عمليات الارهاب الى محاولة اغتيال جمال عبد الناصر فى أكتوبر ١٩٥٤ بالاسكندرية .

وعندما تمت مواجهة الارهاب بشدة تجاوزت الحدود أحيانا انحسرت عمليات ومحاولات الاغتيال الى أن تولى الحكم أنور السادات وبدأ فى تشجيع بعض الجماعات المتطرفة كوسيلة لدعم سلطته فى مواجهة المعارضة ، وانطلق الارهاب مرة أخرى فى السبعينات . وظهرت تنظيمات جديدة حاولت أن تأخذ صبغة دينية مثل التكفير والهجرة ، والناجون من النار ، والجهاد الاسلامى وغيرها .

وتطور أسلوب العمليات الارهابية وأصبح بعضها يحمل تهديدا حقيقيا للسلطة مثل محاولة الاستيلاء على الكلية الفنية العسكرية . . ومواجهة قوات الأمن فى معارك مسلحة يسقط فيها القتلى من الجانبين . . وتفجير الخلافات الطائفية كما حدث فى الزاوية الحمراء . . وتصفية بعض الشخصيات التى يكون لها رأى متعارض مع رأى هذه الجمعيات الارهابية حتى ولو كانت من علماء الدين مثل الشيخ محمد حسين الذهبى وزير الأوقاف .

وأخيرا . . ارتد السهم الذى استخلمه أنور السادات الى نحوه عندما اغتيل فى حادث المنصة يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١ على يد بعض المتطرفين الذين تسربوا الى صفوف الجيش . . والذين شكلوا بتسربهم تهديدا وخطرا على استقرار المجتمع وأمن المواطن .

وبدأت فى مصر مرحلة جديدة مع الثمانينات تحقق فيها قدر من الديمقراطية أتاح للصحافة حرية كاملة مطلقة للأحزاب فرصة العمل ، دون قيود ، وأعطى لجميع القوى السياسية ساحة واسعة للتنافس السلمى . . ولكن التطرف لم ينجده لنفسه مكانا فى هذا المجال فواصل العدوان والإغتيال دون تقدير لسلامة الوطن .

وتصاعد معدل الحوادث الى درجة تبعث القلق . . وتمت

مخازلات لاغتيال وزراء الداخلية السابقين .. النبوى اسماعيل وحسن أبو باشا كما تم اغتيال الدكتور رفعت المحجوب وكان المقصود هو محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية .

ويتضح من هذه الرؤية الكاشفة للحقائق ان هناك عدة معالم يجب أن نقف عندها :

١ - ينبت التطرف فى التنظيمات التى ينشود فيها نقاد الصبر وقصر النظر فى كسب ثقة الشعب بوسائل ديمقراطية .

٢ - يحاول الارهاب دائما اخفاء أعماله الاجرامية بشباب وطنية أو دينية .

٣ - لا تحسن التنظيمات الارهابية تقدير خطورة ردود الفعل الحكومية التى تلحق الى اتخاذ اجراءات قد تتنافى مع حقوق الإنسان وتصيب هذه التنظيمات باضرار وخسائر شديدة .

٤ - ينحصر الارهاب والتطرف عند مواجهته مواجهة حاسمة من كافة الطوائف والفئات الشعبية التى تتعرض للخطر الى جانب أجهزة الدولة .

٥ - عجز الارهاب مهما بلغت ضراوته عن هز قواعد النظام ..
ودليل ذلك فشله فى احداث أى تغيير بطلقات الرصاص أو انفجار القنابل .

ونأتى الآن الى التساؤل عما يجب عمله ازاء هذه الحالة التى تبعث على التوتر والقلق بعد تضاعف معدل الاحداث وانتشارها وتطور أساليبها وتضاعف احتمالات الخطر المتباعدة منها .

وفى ايجاز يمكن بلورة وجهة النظر لما يحلث فى مصر الآن بنا على :

١ - الارهاب ليس مباراة بين المتطرفين ورجال الأمن نتجس فيها لطرف أو آخر .. ولكنها معركة بين جميع المواطنين وخاصة الأحزاب والهيئات الشعبية الحريصة على الاستقرار والأمن والديمقراطية وبين التنظيمات التي تفرخ الارهاب وتعتنق مبادئ العنف والمعدون .

٢ - التعليم والصحافة وأجهزة الاعلام لها دور رئيسى فى توجيه المجتمع ضد الارهاب وهو ما يجب أن تقوم به بجدية وأسلوب حضارى يضىء الحقائق ولا يرتجف أو يتراجع أمام الدعاوى الباطلة .

٣ - اخفاء الضائقة الاقتصادية التى يعانى منها الكثيرون مثل محاولة اخفاء الشمس فى الصباح .. وهى أرضية صالحة يستغلها المتطرفون الذين لا يملكون وسيلة للاقناع سوى الاثارة .. ولذا فواجب الحكومة أن تواصل دعم الانتاج ومطاردة الانحراف وتقريب الفوارق الاجتماعية .. مع تطوير القوانين وأسلوب العدالة حتى لا تتراكم القضايا لسنوات دون حكم .

٤ - التأكيد على أهمية الحوار بين قيادات هذه التنظيمات الذين ينظرون للعنف ويجعلون من أنفسهم قضاة وجلادين فى نفس الوقت وبين المستنيرين والعقلاء من علماء الدين والمجتمع على أن يكون الحوار مستمرا ومتصلا .

٥ - تعميق وتطوير الديمقراطية التى تشعر المواطنين بحقوقهم فى قيادة المجتمع عن طريق المشاركة حتى ينتفى تماما شعور البعض بأن بعض الأحزاب قد وجدت لتبقى فى الحكم الى الأبد ..

هذه هى وجهة نظر لما يحدث فى مصر .. ونحن ندرك أننا نواجه مرحلة من أخطر مراحل تاريخنا المعاصر .. نرجو ألا نزلق فيها الى مزيد من العنف والتطرف .. وأن تحتفظ فيها بأصالة وحدتنا الوطنية التى تعتز بها .

(*) رئيس اللجنة المصرية للتضامن الأفريقى الآسيوى .

مع الذين الخالص

تغيير المنكر باليد وظيفة من ؟

د. محمد سيد طنطاوى

مفتى الديار المصرية

لا يختلف عاقلان فى ان فضيلة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، على رأس الفضائل التى حضت عليها الشرائع السماوية بصفة عامة ، وشريعة الاسلام بصفة خاصة . والمتدبر للقرآن الكريم يراه قد سلك فى وجوب اعتناقها ، والمحافظة عليها ، والجهر بها ، أساليب شتى .

فتارة يأمر القرآن اتباعه أمرا صريحا بوجوب القيام بها ، كما نرى فى قوله - تعالى : « ولتكن أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف ، وينهون عن المنكر ، وأولئك هم المفلحون » (سورة آل عمران : الآية ١٠٤) .

والمراد بالأمة هنا : الطائفة من الناس التى تصلح لمباشرة الدعوة الى الخير ، والأمر بالمعروف ، والنهى عن المنكر .

والمراد بالخير : ما فيه صلاح للناس سواء أكان هذا الصلاح دينيا أم دنيويا . والمراد بالمعروف : ما حسنه الشرع ، وتعارف العقلاء على حسنه ، كالصدق ، والعفاف ، وأداء الواجب بإخلاص واحسان ..

والمراد بالمنكر : ما يكون ضد ذلك ، كالكذب ، والفحش ،
والخيانة ، واهمال الشعور بالمسؤولية نحو النفس أو الغير .
والمعنى : ولتكن منكم - أيها المؤمنون - طائفة قوية الإيمان ،
تبذل أقصى طاقتها وجهدها في الدعوة الى الخير الذي يصلح من شأن
الناس ، وفي نهيبهم عن المنكر الذي ياباه شرع الله ، وتنفر منه
الطباع الحسنة ، وأولئك هم المفلحون الفائزون .

والمأمل في هذه الآية الكريمة يراها قد اشتملت على مطلبين :

أحدهما : موجه الى الأمة كلها يطالبها بأن تعد طائفة من
أبنائها لهذه المهمة السامية ، وهي دعوة الناس الى الخير ، وأمرهم
بالمعروف ونهيهم عن المنكر ، وإن تزود هذه الطائفة الصالحة لهذه
المهمة بكل ما يمكنها من أداء مهمتها .

وثانيهما : موجه الى تلك الطائفة الصالحة لهذه المهمة ، بأن
تخلص فيها ، وتؤديها على الوجه الأكمل ، الذي يرضى الله تعالى .

ونتيجة يجعل خيرية هذه الأمة مقيدة بأمرها بالمعروف ونهيها
عن المنكر ، وإيمانها بالله - تعالى - فيقول - سبحانه : « كنتم خير
أمة أخرجت للناس ، تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر ، وتؤمنون
بالله » (سورة آل عمران : الآية ١١٠) .

والخطاب في هذه الآية الكريمة يقوله - تعالى - « كنتم » :
للمؤمنين الذين عاصروا النبي - صلى الله عليه وسلم - ولأن أتى
بعدهم الى يوم القيامة .

ولذا قال الامام ابن كثير في تفسيره ج ١ ص ٣٩١ : « والصحيح
ان هذه الآية عامة في جميع الأمة ، كل قرن بحسبه ، وخير قرونهم
الذين بعث فيهم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ثم الذين
يلونهم » .

واللفظ « كنتم » هنا : الرأى أنه من كان التامة التى بمعنى
وجسد ، فىكون المعنى : وجدتم بامعشر المسلمين العاملين بتعاليم
الاسلام وأدابه لالعاملين بتعاليم الاسلام وأدابه وسننه خير أمة أخرجت
للناس ، لانكم تأمرون بالمعروف ، وتنهون عن المنكر ، وتؤمنون بالله
تعالى - وبوحدانيته وقدرته ، إيماناً خالصاً ٠٠ فانت ترى ان الخيرية
للأمم الاسلامية ، منوطة بتحقيق أصليين أساسيين :

أولهما : الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، لأنهما سباج الدين ،
ولا يمكن أن يتحقق ببيان أمة على الخير والفضائل الا بالقيام بهما .
وثانيهما : الايمان الكامل بالله - تعالى - وبجميع ما أمر
بالايمان به .

فاذا لم يتحقق هذان الأمران فى أمة ، سلبت عنها هذه الخيرية ،
ولا يمكن أن يتحقق ببيان أمة على الخير والفضائل الا بالقيام بهما .
لا توصف بالخيرية قط ٠٠

وكانه - سبحانه - قبله آخر « الايمان بالله » عن « الأمر
بالمعروف والنهي عن المنكر » ، ليكون كالباعث عليهما ، لأنه لا يصبر
على تكاليفهما ومتاعبهما الا مؤمن يبتغى بقوله وعمله وجه الله -
تعالى :

وتارة نرى القرآن الكريم ، يعقد مقارنة بين أخلاق المنافقين ،
وأخلاق المؤمنين الصادقين ، فيجعل على رأس الفروق بين الفريقين ،
ان المنافقين يأمرن بالمنكر وينهون عن المعروف ، بينما المؤمنون على
العكس من ذلك فيقول : « المنافقون والمنافقات بعضهم من بعض ،
يأمرن بالمنكر وينهون عن المعروف ، ويقبضون أيديهم - أى : عن
فعل الخير - نسوا الله فنسيهم - أى : تركوا طاعة الله - تعالى -
فتركهم وحرمهم من رحمته - ان المنافقين هم الفاسقون ، ثم يقول :
سبحانه - بعد ذلك : « والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض ،

يأمرهم بالمعروف ، وينهون عن المنكر ، ويقيمون الصلاة ، ويؤتون الزكاة ، ويطيعون الله ورسوله ، أولئك سيرحمهم الله ، ان الله عزيز حكيم » (سورة التوبة : الآيات من ٦٧ - ٧١) وقال - سبحانه - فى شأن المؤمنين والمؤمنات : « بعضهم أولياء بعض » بينما قال فى شأن المنافقين والمنافقات : « بعضهم من بعض » : للاشعار بأن المؤمنين فى تناصرهم وتراحمهم ، مدفوعون بدافع العقيدة السليمة ، التى ألقت بين قلوبهم . . .

أما المنافقون ، فلأتوجه بينهم هذه الروابط السامية ، وانما الذى يوجه بينهم ، هو التقليد الأعمى ، واتباع الهوى ، والسير وراء الباطل والمطامع الشخصية ، فهم كما قال - سبحانه - « ومنهم من يلمزك فى الصدقات فان اعطوا منها رضوا وان لم يعطوا منها اذا هم يسخطون » (التوبة : ٥٨) .

وفى موطن رابع يملح القرآن الكريم المؤمنين الذين نصرهم الله - تعالى - على أعدائهم ، ومكثهم فى الأرض ، فيجعل من صفاتهم ومناقبهم حرصهم على الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فيقول : « الذين ان مكناهم فى الأرض أقاموا الصلاة ، وآتوا الزكاة ، وأمروا بالمعروف ، ونهوا عن المنكر ، ولله عاقبة الأمور » (سورة الحج : الآية ٤١) .

الارهاب والتطرف ٠٠ وجوهر الحل الاسلامى

د ٠ محمد شوقى الفنجرى

يجب أن نفرق بمصطلح الشرعيين بين « التدين المطلوب » ، وبين « التطرف المقبول كراهة » ، وبين « الارهاب المرفوض تحريما » . والمرحلة الحرجة الخطيرة هى فى انتقال المرء لسبب أو لآخر . من « التطرف الفكرى » الى « الارهاب والعنف » . فالتطرف فى الفكر لا يواجه الا بالفكر والمعلومية الصحيحة . أما اذا تحول التطرف الفكرى الى التحدى والتصادم ، فانه يخرج من حدود الفكر الى نطاق الجريمة مما يستلزم حتما تغييرا فى مدخل المعاملة وأسلوبه .

يجب أن ندرك التطرف أو الارهاب ليس من طبيعة الانسان أو الشعوب عامة ، وليس بصفة خاصة من طبيعة الفرد أو الشعب المصرى والذى عرف على مر العصور والأجيال بالدعة والمسألة ومواجهة الأمور بالرفق والتى هى أحسن وعليه فإن ظاهرة التطرف أو الارهاب فى مصر أو غيرها ، هى ظاهرة « شاذة » أو « مرضية » لها أسبابها المختلفة . وهى غالبا ما تكون كرد فعل للأوضاع السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الأخلاقية المتردية . والا فأجبونا لماذا لا نرى ولا نسمع الا نادرا عن التطرف والارهاب فى أحياء الزمالك أو جاردن سيتى أو مصر الجديدة أو الدقى أو مدينة نصر ، بينما نرى ونسمع دائما عن التطرف والارهاب فى الزاوية الحمراء وامبابة

وكحك الى آخر هذه الأحياء الفقيرة التي مازال سكانها يعيشون حياة القرون الوسطى . وذات الحال في مختلف المحافظات ١٩ .

واعجب أيضا لهؤلاء الذين ينادون بالخلافة ، متناسين أنها ليست بأصل إسلامي وإنما مجرد اجتهد وتطبيق ارتضاه المسلمون الأوائل وقد لا يناسب ظروفنا اليوم . وهم اذ يرفعون شعار الشورى، يردد بعضهم بأنها غير ملزمة لولى الأمر ، فيفرغها من مضمونها ويشجع على الاستبداد محتجا بقوله تعالى (وأن تطع أكثر من فى الأرض يضلوك عن سبيل الله) ، غافلين أن تلك الآية إنما تنصب على الكترة الجاهلة من عوام الشعب وليس خيار الأمة وعلمائها . ثم نرى بعضهم ينكر الديمقراطية بزعم أنها افتتات على حكم الله ، حتى اذا أوضحت أن ذلك ينطبق أيضا على الشورى اذ حكم الله لا يطبق الا من خلال أهل الحل والعقد ، راح يحتج بأن الديمقراطية فى الغرب أجازت الشذوذ الجنسى غافلا عن أن الأخذ بالديمقراطية وحكم الشعب بمقتضى الاسلام لا يكون الا فى حدود الشرع والقيم الاسلامية . ومشكلة أغلب هذه التيارات كما أظهر بحق فضيلة الشيخ محمد الغزالي أن قادتها من « أهل الرواية » وليسوا من « أهل الدراية » وأنه يعوزهم دائما حسن قراءة « النصوص الشرعية » ويعوزهم أكثر حسن قراءة « الواقع العملى » .

ان أوليات الصحوۃ الاسلامية يجب أن تركز على أحياء القيم الاسلامية وعلى رأسها قيمة العمل ، فانه ما من آية قرآنية تتكلم عن الايمان الا وتقرنه بالعمل الصالح . وتتواتر الأحاديث النبوية على اعلاء قيم كفاية الانتاج وعدالة التوزيع وضمان حد الكفاية لكل فرد ، اذ كما عبر بحق مالك ابن نبي : (كيف أصلى وأنا جائع ١٩) . وأن مقياس المسلم الصالح ليس مجرد الصلاة والصيام والاكثر من الذكر والتساييح ، وإنما فى الايمان الذى صدقه العمل ، ومن هذا المنطلق تميز مفهوم العبادة فى الاسلام بتجاوزه الفرائض والشعائر ،

ليصبح شاملا لكل فعل منتج وكل سلوك ايجابي يلتزم به المسلم
ازاء مجتمعه ، وصدق الله العظيم « لا خير في كثير من نجواهم الا من
أمر بصدقة أو معروف أو اصلاح بين الناس » ، وصدق الرسول
عليه السلام بقوله (أحب الناس الى الله أنفعهم للناس) ولم يقل
أكثرهم صلاة أو صياما أو تسبيحا •

أن رفض الاسلام لفكرة السلطة أو الحكومة الدينية مؤكّد ويراد
بالحكومة الدينية أن يتولاها رجال الدين أى ما يسمى بالمصطلح الغربى
بالتيقراطية ، أى حكم رجال الدين سواء كانوا كهنة أو مشايخ أو
آيات الله ، فى حين أن الاسلام لا يعرف رجال الدين ، اذ كل المسلمين
رجال دين وانما يعرف رجال العلم • فالعبرة فى تولي السلطة فى
الاسلام ليست بهوية من يتولاها ، وانما بكفايته وخبرته واختيار
الناس له ورضائهم به ، وأن حكم باسم الاسلام والتزم بشريعتة •
فالحكم فى الاسلام كما أظهر الشيخ محمد عبده بجلاء ، لا يمكن
الا أن يكون مدينا والدولة المدنية ليست هى الدولة العلمانية بالمفهوم
الغربى الذى يستبعد الدين ، اذ الدولة الاسلامية منذ فجر تاريخها
على مر العصور والأجيال ، كانت دولة مدنية تحكم باسم الاسلام •
وفى مصر منذ عهد الاستقلال ، ودساتيرها تنص بأن دين الدولة
الرسمى هو الاسلام وأن الشريعة الاسلامية هى المصدر الرئيسى
لقوانينها •

واذا كانت مهمة ولى الأمر فى الاسلام ، هى بتعيين فقهاء السلف
(تحقيق مصالح العباد فى المعاش والمعاد) ، وبتعبير الامام الماوردى
فى كتابه الأحكام السلطانية هى (حراسة الدين وسياسة الدنيا) ،
الأمر الذى دعا بعض فقهاء الشيعة الى المناداة (بولاية الفقيه) ،
وأدى ببعض فقهاء السنة الى اشتراط أن يكون ولى الأمر مجتهدا ،
الا أن هذا الاتجاه الاجتهادى ينبغى أن يفهم فى اطار الملاحظات
التاريخية التى طرح فيها ، وعندما كان للقيادة دورها الاكبر فى أمور

التشريع والفتوى وقبل أن يبرز - شأن اليوم - دور المؤسسات الدستورية التي عهد إليها بتلك الوظيفة .

وأن الخطاب الإلهي بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ليس موجها إلى الحاكم فحسب أو مقصورا عليه ، وإنما هو موجه إلى كافة المسلمين كل في حدود طاقته ومسئوليته ، إذ كما ورد في الحديث النبوي « كلكم راع وكل راع مسئول عن رعيته » ، فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو في الإسلام حق وواجب على كل فرد حاكما أو محكوما ، اسهاما في التغيير إلى الأفضل وصناعة التقدم المنشود ، كل في حدود قدرته واستطاعته ، شريطة أن يباشر ذلك بالرفق والتي هي أحسن . ورحم الله الخليفة عمر بن عبد العزيز وقد أثار عنه قوله : « لو أن كل امرئ لا يأمر بالمعروف ولا ينهى عن المنكر حتى يلزم بذلك نفسه ، لما كان هناك أمر بالمعروف ولانهى عن المنكر ، ولقل الواعظون والساعون لله بالنصيحة » .

كذلك ينكر الإسلام كلية فكرة قدسية الحاكم أو الحكم بالتفويض الإلهي الذي يربط البعض بينها وبين الدعوة إلى الحل الإسلامي ظلما وعدوانا ، فلقد ظلت السلطة في فكر المسلمين وممارساتهم طوال خمسة عشر قرنا ذات طابع مدني ، ولم يدع أحد سوى السفاح أبو جعفر المنصور أنه « ظل الله في أرضه » وهذا شذوذ ينكر ولا يذكر ، وما هو الرسول عليه الصلاة والسلام بكل قدره وجلاله يقول لمن حوله « من جلدت له ظهرا ، فهذا ظهري فليستقل منه » وهذا خليفته أبو بكر يعلن على الملأ يوم تسلمه القيادة « قد وليت عليكم ولست بخيركم ، فإن أحسنتم فأعينوني ، وإن أسأت فقوموني » ، ومن بعده يقول الخليفة عمر بن الخطاب « من رأى منكم في اعوجاجا فليقومه » ، وها هو علي بن أبي طالب وهو على رأس الدولة يلجأ إلى القاضي شريح لينصفه من يهودي نازعه ظلما على درع له ، بل وصل الحال في عهد معاوية أن دخل

عليه أحدهم وهو عهد معاوية أن دخل عليه أحدهم وهو مجلس الخلافة فحياه قائلا « السلام عليك نفر من الجالسين أصر على مقولته متسائلا (ألم يستأجرك الله لرعاية هذه الأمة !؟) ، وهو ذاته الذي هب في وجه معاوية عندما حبس بعض الهبات المالية عن المسلمين وقال له أمام الجميع « كيف تمنع العطاء وأنه ليس من كدك ولا كد أبيك أو أمك ! » .

فكيف يزعم البعض أن الاسلام يسمح بالسلطة الدينية والتفويض الالهى ، والمسلمون يخاطبون حكامهم بهذه اللهجة ، وكيف يتأتى ذلك فى مجتمع يعتبر بيعة الناس للحاكم أو انتخابه بأى أسلوب هو شرط لشرعيته ، ويعتبر فقهاء الاسلام تولى الحاكم لسلطاته بمثابة عقد يصفونه بأنه نوع من الاجارة أو الوكالة ، بحيث يجوز دائما فسخ العقد اذا ما أخل الحاكم بشروطه ، ويعتبر باغيا اذا أبى الامتثال لراى الأمر فى عزله .

ان قوانين واجراءات السلطة ليست هى الحل الاول ، لمواجهة التطرف والارهاب كما يذهب البعض أو يستسهلون ، ولكنها الحل الأخير ، فالمسألة ليست قوانين وأبنية ومؤسسات ، ولكنها بالدرجة الأولى قيم اسلامية ينبغى أن تسود ويعلو مقدارها ، وعلى رأسها الشورى والعدل فى المجال السياسى ، وكفاية الانتاج وعدالة التوزيع فى المجال الاقتصادى ، والصدق وحسن المعاملة فى المجال الاجتماعى . وتلك مهمة يجب أن يتضافر المجتمع كله ، حاكما ومحكوما ، على اقرارها وترسيخها ، وبقدر سيادة هذه القيم ، تكون حصانة المجتمع ومصدر قوته الأساسية ، وبالتالي قدرته على احتواء سلبياته والتغلب على آفاته وانحرافاتة .

ولاهمية قيمة العدل فى أى حل أو تطبيق اسلامى ، تنقل عن شيخ الاسلام ابن تيمية قوله « ان الله يقيم الدولة العادلة وإن كانت

كافرة ، ولا يقيم الظالمة وان كانت مسلمة » ، وقوله « ان الدنيا تدوم مع العدل والكفر ، ولا تدوم مع الظلم والاسلام » ، ويفسر ذلك بقوله « ان العدل نظام كل شيء ، فإذا أقيم أمر الدنيا بعدل قامت وأن لم يكن لصاحبها في الآخرة من خلاق ، ومتى لم تقم بعدل لم تقم وأن كان لصاحبها من الايمان ما يجزى به في الآخرة » : وهذا ما جعل السلف من قبل ينحازون الى الكافر العادل دون المسلم الجائر بقولهم « ان المسلم الجائر اسلامه له وجوره علينا ، في حين أن الكافر العادل كفره عليه وعدله لنا » . وهذا ما جعل الشيخ محمد عبده من المتأخرين يقول عقب زيارته لأوروبا « أنه وجد فيها اسلاما دون مسلمين » ، وقوله « ان الاسلام محبوب بأهله » . وصدق شيخنا فضيلة محمد الغزالي في قوله : « ان المسلمين اليوم عبء على الاسلام » ، وقوله « ان مناهضة الغرب للاسلام تقع أوزاره على متدينين بغضوا الدين الى خلقه بسوء كلامهم أو بسوء صنيعهم » .

انه لن يعصمنا من التطرف والارهاب مظللتان أساسيتان هما :
 الشورى الفعلية أو مصلح اليوم الديمقراطية الكاملة ، والمشروع القومي . فبالشورى أو الديمقراطية تطرح كل الأفكار والتيارات بضاعتها في النور ، ويحدد كل اتجاه مكانه في المسيرة فلا يتنكر ولا يتخفى . وبالمشروع القومي يتحقق اللقاء حول الأهداف الكبيرة التي تعبى حولها الجماهير والشباب في المقدمة ، فتستنهض الهمم وتنفجر الطاقات وتتلاشى المعارك الصغيرة التي تطفو على السطح بين الحين والحين .

واذا كان التطرف في الاسلام مكروها بقوله الرسول صلى الله عليه وسلم « إياكم والغلو ، فإن المنبت لا أرضا قطع ولا ظهرا أبقى » ، وقوله عليه السلام « ان هذا الدين متين فأوغل فيه برفق » .

وإذا كان العنف فى الإسلام محرما ويشكل جريمة ، وأن الالتزام بسلطة الدولة ونظامها وقانونها ومؤسساتها ورموزها أمر ليس مطروحا للمناقشة ولا يقبل المنازعة فيه بأى حال .

وإذا كان قد تبين لنا أن مختلف صور التطرف أو العنف فى أى مجتمع ، هى ثمرة مناخ فاسد ووردود فعل لأوضاع سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو اخلاقية متردية .

وإذا كان قد تبين لنا أن مختلف صور التطرف أو العنف فى وأعسر من أن يعالج فى أسطر مماثلة ، ولكننا فى المحصلة نستطيع أن نؤكد أن ثمة فراغا فكريا ونفسيا يعانيه شباب اليوم ، وأنه يدمى قلوبنا حين نراه يتسكع بين المسجد والمقهى والمهى ، لا يجد راحة ولا أمنا ، ويضخم هذا الضياع الزيادة المطرودة فى نسبة بطالة الشباب ذوى المؤهلات العالية والمتوسطة ، مع شيوع شعور الاحباط بافتقاد الشباب المتعلم الأمل فى شق طريقه وأن يكون له بيت وزوجة وحياة لاثقة يحقق من خلالها ذاته . وهذا الفراغ والضياع خاصة لدى المثقفين العاطلين ، هو البيئة الطبيعية لنمو التطرف ثم التحول الى العنف والتحدى غير المشروع ، يغذى ذلك شريحة كبيرة فى المجتمع لانسأل من أين جاءت ثرواتها ، ولكننا نقول انها تجاوزت حد الغنى والثراء الفاحش الى مرحلة الترف والبطر ، بحيث أصبح لها سلوك استفزازى ظاهر على النطاقين الخاص والعام فى الوقت الذى تغلى أو تتلظى فيه الكثرة المسحوقة دون متنفس أو أمل فى الخلاص .

ولا تطالب الدولة بالمستحيل الذى التزمت به قولاً ولم تقدر عليه فعلاً ، من حيث إيجاد عمل للجميع ، ولكننا نطالبها ، وكما نطالب سائر المؤسسات من أحزاب ونقابات واتحادات وجمعيات خيرية وأجهزة أعلام وأجهزة شباب ، باستثمار طاقات الشباب المعطلة

بأثارة اهتمامه وجذبه الى العمل العام بصورة تلبى رغبته فى العطاء
وتعصمه من الزلل فى هذا الاتجاه أو ذاك .

انه باسم الاسلام ومن خلال مبائنه فى الجهاد ، والأمر بالمعروف
والنهي عن المنكر والحرص على ابتغاء وجه الله ورضاه والتسابق
للفوز بجنته التى هى غاية المرتجى ، يمكن بغير تكلفة تذكر ، توجيه
الشباب العاقل المتعلم بل أيضا المحالين الى المعاش ذوى الخبرة
ويعانون الفراغ ، الى مشروع قومى يخطط له ويسأل عنه الوزير
المختص . ومن قبيل ذلك مشروع قومى لمكافحة الأمية وتنشئة وزارة
التربية والتعليم ، ومشروع قومى للتشجير وغزو الصحارى وتنشئة
وزارة الزراعة ، ومشروع قومى للمحافظة على البيئة وتنشئة وزير
الدولة لشئون البيئة ، ومشروع قومى لتطهير مجرى النيل وتخليصه
من ورد النيل المعوق وتنشئة وزارة الري والأشغال ، ومشروع قومى
لعلاج المرضى الفقراء مجاناً وتنشئة وزارة الصحة ، ومشروع قومى
لرعاية اليتامى أو خريجى السجون وتنشئة وزارة الشئون الاجتماعية
... الخ . ولكن - بكل أسف - ان ما يشغل الوزير المختص هو
الأعمال المكتبية وتسيير أعمال وزارته بأسلوب تقليدى ، بالإضافة
ان شبكة الطرق فى ألمانيا أقيمت تطوعاً بسواعد الشباب عندما شق
هتلر طريقه الى الحكم . وفى سيبيريا سد للمياه شيدته الشباب
باعتباره رمزاً لما يستطيع أن يفعله الشباب تطوعاً . وأن كافة دول
العالم المتقدم تقيم معسكرات عمل للشباب الجامعى يقدمون من خلالها
خدماتهم تطوعاً لمختلف المرافق ، فيفيدون مجتمعهم ويستفيدون
خبرة . فالمشكلة ليست مشكلة تمويل ينقصنا ، وانما مشكلة
افتقارنا الى التنظيم والتخطيط ، وبعبارة أدق غياب ارادة التغيير
وعزيمة التخلص من التخلف والضياع الذى نكابه ونترجع مرارته
شراً وعلقماً . لقد بلغت اللهم فاشهد ..

نهارك أبيض

على سالم

وأعضاء الجناح المدني فى التنظيمات الارهابية معتدلون على ما يبدو ، ولكنك اذا كشفت الغطاء عن أى شخص فيهم فستجد بداخله واحدا من الجناح العسكرى يحمل قنبلة ٠٠ هم معتدلون فى تطرف ومتطرفون فى اعتدال ٠٠ يمدون أيديهم ويقبضون فلوس البشر وأرواحهم بأكبر قدر من التطرف ثم يصدرن بياناتهم بأكبر قدر من الاعتدال .

استمع لآى عضو فى الجناح المدني للتنظيمات الارهابية ، ستجده يقول جملة بصوت مرتفع ثم يعقبها بعدة كلمات يقولها همسا لكى لا يسمعا أحد . حضرت ندوة تكلم فيها عضو بارز منهم ، قال بصوت عال ، لا أوافق على أن الرشاشات تصلح وسيلة للحوار . ثم بدأ يتمم بكلمات أخرى ، قرأت شفتيه ، كان يقول : ولكنى أوافق على أنها تصلح وسيلة للقتل .

قرر صديقى أن يخوض معركته ضد الجماعات الارهابية فتظاهر بأنه منهم ، ألقى بالتليفزيون من النافذة ، منع دخول الكتب البيت ، نادى بما ينادون به ، امتنع عن الذهاب الى وظيفته فى وزارة البحث العلمى ، وذات يوم فوجئت به يحمل الرشاش ويقتلنى قبل أن أموت غمزلى باحدى عينيه فعرفت ان ذلك جزء من خطة التمويه .

الاحياء الاسلامى المعاصر و ضرورة المواجهه

د . جمال الدين محمود
عضو مجمع البحوث الاسلاميه بالأزهر

لاشك أن الاهتمام العالمى بالاسلام - على الصعيد السياسى والاعلامى - يكشف عن الأثر الذى أحدثته حركة الاحياء الاسلامى المعاصر - والتي تعد فى بعض البلاد الاسلاميه فى المشرق أو المغرب العربى قضيه معقدة وشائكة من بعض الجوانب - لأن الطابع السياسى هو الغالب على حركة الاحياء الاسلامى المعاصر ، كما أن استخدام العنف ضد السلطات أو ضد الآخرين يدخل فى منهج أو وسائل العمل فيها مما يجعل الصدام مع السلطة حتميا فى كثير من الأحيان .

ومن ناحية أخرى فقد تنوعت وتعددت مفردات حركة الاحياء الاسلامى بحسب اتجاهاتها ووسائلها وأشكالها المشروعة وغير المشروعة ، وسباهمت أجهزة الاعلام الغربيه والعربيه أيضا فى نشر مصطلحات لم يتحدد معناها بدقة. وتعتبر السلطات عن التفرقة بينها. هناك السلفيه. والتشدد والأصولية. وجماعات العنف والارهاب والتيارات الاسلاميه فى النقابات والهيئات وفى الأحزاب السياسيه

أيضا وكل هذه المفردات تعمل - فى الظاهر على الأقل - داخل نطاق الاحياء الاسلامى المعاصر أو بما يسمى بالصحة الإسلامية .

والحقيقة المؤكدة أن حركة الاحياء الاسلامى المعاصر تكتسب مزيدا من التأييد على مستوى الشعوب الاسلامية ، والحقيقة الثانية ان الوقوف ضدها جملة أو محاولة القضاء عليها يبدو مستحيلا . فهى حركة تكاد تكون دروية فى التاريخ الاسلامى . وتفرزها وتظهرها ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية معقدة . وهى حركة مرحلية بطبيعتها . حتى ولو امتدت لعشرات السنين . ولكن الخطر الذى نواجهه ليس فى الاحياء الاسلامى ذاته ، وانما فى تزايد وتنامى ظاهرة العنف واستخدام القوة ضد السلطات أو ضد الآخرين لأسباب وبواعث اجتماعية لها مظهرها الدينى بين الجماهير . وتزايد ظاهرة العنف الاجرامى فى السنوات الأخيرة يكشف قطعا عن القصور أو حتى الفشل فى التصدى لهذه الظاهرة من جانب المؤسسات التى تتولى التوجيه الدينى والاجتماعى ، فهذه المؤسسات مطالبة بتوفير الوقاية من ظاهرة العنف ، ومنع نموها فى المجتمع وهى تملك وسائل عديدة للقيام بهذه المهمة بنجاح . حتى ولو كانت تحتاج الى مفاهيم وأفكار جديدة . لتحقيق رسالتها . أما المواجهة الأمنية فى اطار القانون فهى بطبيعتها محل اقتناع من الجماهير ، لأن القضاء على العنف واستخدام القوة فى المجتمع هو هدف فى ذاته وهو أول واجبات الدولة للحفاظ على أمنها وعلى حرية أفراد المجتمع ، وفى نطاق هذا الهدف لاقية للبواعث أو الظواهر الظاهرة أو الخفية لآى عدوان أو عنف يوجسه الى الدولة حريات المواطنين وحقوقهم ، فالشريعة تحمى حقوق الأفراد فى الحياة . وفى حرية الاعتقاد وتحرم التعدى على النفس والمال مطلقا بسبب الاختلاف الدينى أو الطائفى أو العرقى . وهى حقائق واضحة وراسخة من وجهة النظر الإسلامية وتبدو معالجة ظاهرة العنف وما يثيره من

فتنة طائفية فى مصر على أساس أنها مجرد سوء فهم أو جهل بقواعد الاسلام ، يحتاج الى النصح والارشاد والتوجيه الدينى من العلماء المسلمين أو رجال الدين المسيحي نوعا من السداجة وتبسيط الأمور فضلا عن تعارضه مع معطيات المجتمع المصرى فى العصر الحديث .

لقد نشأت حركة الاحياء الاسلامى المعاصر منذ نحو قرن تقريبا وكانت فى بدايتها ذات طابع ثقافى ودينى وساهمت فى توعية الشعوب الاسلامية فى المشرق والمغرب العربى بحقوقها وشاركت فى تحريرها من الاستعمار ، ولم تظهر هذه الحركة عدا للوطنية أو للاديان بل تميزت فى مصر بالذات بازدهار الوحدة الوطنية على الرغم من وجود القوى الاستعمارية فكانت مصر مثلا فريدا فى الاخاء القومى والدينى والانفتاح على العسروبة وعلى غير المسلمين وفى ذروة الكفاح المصرى ضد الاستعمار ظهرت الوحدة الوطنية فى مصر بصورة كانت محل اعجاب وتقدير على المستوى الدولى ، ويكفى أن زعيما عالميا مثل « غاندى » كان يتطلع الى هذا المثل المصرى فى التسامح الدينى والاخاء الوطنى لتحقيقه فى الهند .

ولذلك تبدو الفتنة الطائفية فى مصر أمرا غريبا على المجتمع المصرى وتقاليدته السياسية والاجتماعية والدينية ولايكفى فى مواجهة الأحداث المتفرقة التى تصدم مشاعر المصريين لقضاء واجتماعات رجال الدين أو الحديث عن التسامح الدينى حتى يمكن امتصاص مشاعر الحزن والغضب ومنع تصاعد الأحداث . لأن تكرار هذه الحوادث وتتابعها يستهدف تعديل أو تغيير التقاليد الاجتماعية والدينية فى مصر ويستهدف أيضا ربط ظاهرة العنف الدينى والطائفى بحركة الاحياء الاسلامى فى مجموعها ، والوصول بذلك الى اضعاف السلطة الشرعية ووضعها فى مأزق . فهى لاتستطيع

التهاون في شأن الوحدة الوطنية ولا تملك الوقوف ضد الاحياء
الاسلامى دينيا وثقافيا واجتماعيا .

والمراجعة ضرورة عاجلة : ان احداث الفتنة الطائفية بعد
تتابعها وزيادة حجم العنف فى بعض أحداثها تحتاج الى رؤية
أشمل وإلى بحث أعمق عن أسبابها داخل المجتمع المصرى وما يمكن
أن يكون سببا خارجيا يرجع الى اضطراب منطقة الشرق الأوسط
سياسيا وغموض المستقبل السياسى لبعض النظم فى المنطقة .
واعادة النظر فى هذه الأحداث بفكر جديد ليست مسئولى الدولة
وحدها . بل يجب أن تشارك فيها أيضا حركة الاحياء الاسلامى
بجميع مفرداتها وتياراتها المشروعة والتي تعمل داخل المؤسسات
السياسية أو الشعبية أو الثقافية والدينية . ان المراجعة ضرورية
للأهداف والغايات والوسائل وأساليب العمل - فالفتنة الطائفية
فى مصر بالذات - بوزنها السكانى والحضارى والاسلامى .
تعتبر من أشد الأخطار على حركة الاحياء الاسلامى ذاتها ، فالطائفية
كفيلة بهدم جانب من الحضارة الاسلامية يعتز به المسلمون وهو
قد رتبها على التعايش فى ظل الاخوة الانسانية وقيم الأديان الكتابية .
كما ان الطائفية تهدد خصوصية مصر الاسلامية وقدرتها على التأثير
الثقافى الاسلامى خارج حدودها ، ولا يمكن لمصر ان تفقد صحوة
اسلامية وهى ممزقة أو أسيرة لفكر متزمت أو منغلق أو يؤمن بالعنف
أو بالانعزال ونفى الآخرين ، ولذلك فإن البحث عن أسباب الفتنة
الطائفية داخل حركة الاحياء الاسلامى وحدها يبدو غير منطقي ،
فهذه الحركة هى أول المتضررين من التمزق الوطنى . وهو كفيل

بالقضاء عليها واستنفار الرأى العلم كله فى مصر من المسلمين والأقباط للمشاركة فى ذلك ان المراجعة ضرورية داخل حركة الاحياء الاسلامى أو الصحوة الاسلامية • وهى مسئولية مختلف مفرداتها ورموزها وتنظيماتها السياسية والثقافية والدينية ، والأحداث المحزنة التى يمر بها العالم الاسلامى تدعو الى التمجيل بالمراجعة وتصحيح المسار •

جنازة المليون ؟

عيد الستار الطويلة

عدت من رحلة صحفية في الخارج وأنا أشعر بالضيق الشديد لأن الحكومة وأحزاب المعارضة .. ما عدا الحزب الموالي للتطرف والارهاب . فوتوا الفرصة الذهبية لضرب الارهابيين في الصميم .. بعد ان تزكت أرض مصر بدماء الشهيد الكاتب والمفكر د . فرج فودة الذي كان يمثل أقوى قوة ضاربة ضد التطرف والارهاب بين المثقفين في مصر ..

ولقد كانت الفرصة مواتية لقلب الحياة جحيما ضد التطرف والارهاب .. فانه اذا أتى اليوم الذى يشعر فيه أولئك المهووسون العبيثيون ان كل مواطن في مصر يريد أن يرحمهم بحجر حتى يكفوا عن محاولاتهم المتوترة لجبر الأمة كلها الى الهاوية اذا حدث ذلك فسيلزمون الشقوق والجحور أو يشرق الوعي في أذهانهم ويدعون الى الدين بالاسلوب الذى دعت اليه الأديان جميعا .. وتلزمنا به فى ظروف عالم اليوم بديهيات الحضارة والتقدم .. فلا أحد فى العالم كله يجروء على رفض الدعوة بل حتى الدعاية للأديان .. ولا أحد ينكر قط اقتباس أو الأخذ بما جاء فيها من تعاليم تواكب مصالح الانسان ومشاكله المعقدة فى العصر الحديث المليء بالتناقضات .. فما يسود العالم اليوم هو مبدأ اطلاق حرية الاعتقاد ..

والدين الاسلامي والمسلمون لهم بصمات راسخة ومعترف بها فى أوروبا وأمريكا على تقدم وتحضر مسيرة الانسان ويمكن حتى ادراك ذلك حتى فى الدولة اللا دينية السابقة « الاتحاد السوفيتى » حيث احتلت أسماء معظم علماء المسلمين ومفكرهم العباقرة الساحات والمكتبات الكبرى بطريقة لاتوجد حتى فى أى بلد اسلامى مائة فى المائة .

ولكن كيف يمكن الزام الارهابيين الشقوق والجحور ؟

ان بيدنا - حكومة وشعبا وأحزابا - سلاح بسيط جدا ٠٠ ميسور استخدامه ٠٠ فقد كتب عنه الأستاذ ابراهيم نافع رئيس تحرير الأهرام مقالا واضحا ، بعد ارتكاب جريمة فودة مباشرة ، وربما كان فى ذلك المقال ما خفف الضيق ، بل الحنق لدى أغلب المثقفين ٠٠ اذ دعا ٠ فى بساطة فى مقالة ٠ الى مشاركة الشعب فى مواجهة التطرف والارهاب ٠٠

ولم يقل الكاتب الكبير كلاما عاما ٠٠ وانما حدد بالتفصيل دور الأحزاب والنقابات والهيئات والجماعات ، لتكون سندنا للأسلحة التقليدية لمكافحة الجريمة ٠

لقد كانت جنازة د ٠ فودة مهزلة بكل المقاييس ٠٠ اذ كيف يمكن ان نسمح فى مناسبة هائلة كهذه ان يمشى ألفان أو ثلاثة آلاف من المواطنين المتحمسين تتصدرهم مجموعة من الكتاب والصحفيين والفنانين والمسؤولين ٠٠ وهتف البعض ٠ بعض الهتافات ٠ لادانة الجريمة والارهاب ثم تلقت الأسرة العزاء ٠٠ وكتب البعض المراثى التقليدية فى هذه المناسبات ٠٠ وانقض السامر ٠٠ والارهابيون قد حققوا أهدافهم ٠٠ ولو كانوا سيضحون بحياة أو حرية واحد أو اثنين ٠٠

ويخفت كل حديث عن الجريمة .. وينسى الناس الموضوع
.. متى يقرر الارهابيون حتى ينفخون في الصور من جديد لتستيقظ
خلية عنقودية أخرى تقتل هذا الكاتب أو ذاك .. ويدور الحديث
عنه حسب وزنه وشهرته وتكرر المأساة .. ذلك لأن الذي يتحكم
في عمليات التخويف والترويع والقتل هي عصابة الارهاب التي
تحدد متى وكيف ولن توجه الضربة أو الضربات ..

ان أساليب القمع للارهاب لا تكفى ، ولن تكفى بحكم الخبرة
التاريخية لكل الأمم والعشوب والدليل واضح جدا .. من حكاية
صغيرة. هي حكاية اتهام صفوت عبد الغنى بأنه نظم وأدار قتل
فرج فودة فهو محاصر حصارا عنيفا ، ومع ذلك يقول وزير الداخلية
شخصيا انه استطاع أن يوصل تعليماته لخلية ارهابية فى الزاوية
الحمراء بواسطة أحد المحامين الذين يدافعون عنه ..

وللأسف انه لا يوجد وزير فى مصر . على تعاقب الحكومات
فيها . قد مارس العمل السرى والا لكان المسئولون أدركوا ان من
يعملون تحت الأرض قادرون على اختراع وسائل مختلفة لمواجهة
كل ظروف التضييق والحصار .

والمشكلة أن التطرف الدينى قد تسرب الى مراكز ومؤسسات
فى الدولة .. حتى باتت ضحيحة تلك المقولة التى ذكرها كاتب
السيناريو اللامع وحيد حامد ان المثقفين يضربون من جهاز الدولة
التطرف الكامن فى الجهاز الحالى .

ثم ان تعقد الظروف الاجتماعية والاقتصادية يدفع باحتياطي
مستثمر يمد جيش التطرف والظلام والارهاب بالمزيد فى كل يوم .
لهذا ما عادت الاجراءات البوليسية وحدها تكفى . لقانون
الارهاب ولا تعديل قانون الطوارئ كما يدعو الى ذلك وزير
الداخلية .

انما السلاح الحاسم البتار هو دفع الجماهير المصرية الى المشاركة فى المعركة ضد الارهاب .

وهذه الجماهير مستعدة . . ولكن الدولة هى التى « تجنبها » أى تدفع بها الى الورا بعيدا عن المعركة أصلا .

وهو فهم قاصر امتدادا لمفهوم ساد الطبقات الحاكمة فى مصر وفى العالم الثالث احقابا من الزمان لقد كان المستشارون يهمنون دائما فى اذن الحاكم .

لا تعتمد على الجماهير فى سياستك لأنها ستشاركك بعد ذلك فى الحكم وصنع القرار وسيمهد ذلك الطريق لوثوب اليسار الى السلطة !

ولكن هذه نظرية عفى عليها الزمن . . فلم يعد أولا هناك خطر يسارى من أى نوع فى بلد فى العالم بعد فشل اليسار نظرية وتطبيقا فى كل مكان .

وأصبح اليوم فى اطار النظام العالمى الجديد للجماهير دور كبير حتى فى مجال المساومات والتوازنات الدولية بعد ، اذ يتجه العالم الى لفظ أسلوب الحرب وأصبحت الجماهير هى سند الحاكم وقاعدته اذا كان ذلك الحاكم لا يقف موقفا معاديا للشعب أصلا مثل بعض الحكام الأفارقة . .

ولا أحد يستطيع انكار حقيقة ان السر فى ثبات نظام حسنى مبارك رغم كل الضغوط والتعقيدات المحلية والدولية هو مساندة الشعب له وقد رفض الشعب دائما كل اغراءات البديل الدينى لا مبرر اذن للخوف من الشعب وتحركاته واذا ظل النظام على طريقته الحالية فى مواجهة الارهاب . . فان كل كتابه ومثقفيه سيسقطون واحدا وراء الآخر أما مباشرة أو بطريقة غير مباشرة بمعنى

ان الخوف على حياتهم سيخرسهم ٠٠ أو سيدفعهم الى الهجرة خارج البلاد وستسلم الجماهير لليأس وترفع رأيه التسليم فى النهايه متأثرة بالتضليل والديماغوجية بعد اذ يبدو عجز النظام الفادح عن حماية رجاله من ناحية أخرى وهو جانب أخطر ان التيار المتطرف والارهابى يلجأ الى أسلوب جديد فى تحدى النظام عن طريق الضرب فى مقتل فعلا ٠٠ وهى سفك دماء أبناء الوطن الأبرياء لمجرد انهم أقباطا محاولا بذلك لابعث فتنة دينية فقط فلن يفتتن الأقباط فى تأخيرهم الوطنى مع المسلمين لأنهم يعرفون ان هذه الجرائم كلها ظاهرة العنف الاجرامى فى السنوات الأخيرة يكشف قطعاً عن مواجهة ضد الشعب المصرى كله وأغلبه مسلمون ومعظم ضحايا الارهاب منهم لكن ما يهدف اليه الارهابيون من اغتيال الأقباط هو تحطيم هيبة الدولة واثبات ان عصابات الارهاب أقوى وأقدر على اثارة العالم الغربى ضد النظام المصرى بحيث نسمع يوماً عن محاولات لبعث شعار حماية الأقليات ٠٠ فيحاول المتطرفون اثارة النبصرة الدينية ضد ما يسمونه أحياناً بالزحف أو الخطر الصليبي وهكذا يغرقون الوطن فى دوامات ٠

اذن ما العمل

كان ما يجب عمله عندما اغتيل الشهيد فرج فودة ٠٠ ان تؤجل الحكومة دفنه ويوضع فى ثلاجة عدة أيام حتى تستعد الحكومة والأحزاب لاقامة جنازة لافى القاهرة وحدها بل فى كل عاصمة ومدينة فى مصر ٠

لا من أجل فرج فودة بل من أجل وقف التطرف والارهاب ٠

فى القاهرة كان يجب تنظيم جنازة من مليون أو مليونين يتقدمها مندوب الرئيس ورئيس الوزراء ورؤساء كل الأحزاب والجماعات والهيئات رافعة شعارات مخدودة ضد التطرف والارهاب ٠

فى كل مدينة تنظم جنازة كهذه يتقدمها المحافظ ورؤساء
الأحزاب فيها ••

ان التيار الاسلامى معتدلا كان أو متطرفا يزعم ان الشعب معه
وضد الحكومة •

وكانت هذه المظاهرة ضد الارهاب مناسبة لاثبات وهمية ذلك
الاعتقاد •

ان الشعب المصرى بعيد عن المعركة ضد الارهابيين ••• (*)

••••• ولذلك كانت هذه السلبية التى شاهدها عنما استطاع
الارهابيون ان يهربوا فى شوارع بنى سويف فى رائعة النهار
وعندما أغلقت كل الأبواب فى وجه سائق د • فودة الباسل ما عدا
بيت ذلك السفير الشجاع !

ويشعر رجال الشرطة انهم منعزلون عن الشعب فعلا وهم
يكافحون الارهاب ويتعرضون للمخاطر ولكن الحكومة هى المسئولة
عن هذه العزلة وليس أحب الى جماهير مصر من ان تمشى فى الشارع
رائعة لافتة مكتوبا عليها نحن مع وزير الداخلية فى مكافحة الارهاب
لكن من يسمح لها على أى حال ان الارهابيين مازالوا يمارسون
ارهابهم وسيستمررون وبالتالي فالفرص الذهبية لبدء هذه السياسة
مازالت موجودة وعندنا ذكرى الأربعين لاغتيال الشهيد فرج فودة •

وعلى الأحزاب والهيئات ان تتحرك فى هذا الاتجاه ومن الغريب
ان حزب التجمع تخلو جريدته من الدعوة الواضحة المحددة لحشد
الشعب وتحريكه ضد الارهاب وارهابيين هذا التحريك الذى هو
الطريق الوحيد لتلافى الكارثة •

(*) غير واضحة فى الأصل •

ونحن نعرف ان ما نقوله ليس أفكارا خارقة نحتاج الى اكتشاف
ومكتشفين فهي من بديهيات السياسة ولكننا نعلم ان قوى عديدة
تعارض تطبيقها وتضغط وستضغط لعزل الجماهير عن المعركة ضد
التطرف والارهابيين •

ونقول لكم بصراحة ان هذه القوى هي الاحتياطي للتطرف
والارهاب داخل الحكم نفسه !

انفجارات الريف ومسئولية الحكومة !

د . عبد العظيم أنيس

من سوء الحظ أن نجد - ضمن الحوار الدائر اليوم حول أحداث أسبوط الأخيرة - اتجاهين أحدهما يحاول أن ينكر صلة هذه الأحداث بالحالة الاجتماعية الاقتصادية في مصر عموماً والصعيد خصوصاً ، والآخر يحاول أن يقلل من أهمية العامل الاقتصادي الاجتماعي عند فهم تلك الأحداث والبحث في العلاج .

والمثال على الاتجاه الأول نجده عند أمين فهمي (الأهرام ١٩٦٢/٦/٢٩) الذي يقول : « وكما أن الطائفية ليست هي السبب في أعمال العنف البغيض التي نسمع عنها ، فإن الحالة الاقتصادية ليست هي الأخرى كما يظن الكثيرون منبعا لأعمال العنف . والمثال على الاتجاه الثاني نجده عند د . عاطف العراقي (الأهرام ١٩٩٢/٦/٢٨) الذي يقول : « من الأخطاء الشائعة التي تتردد على ألسنة المتحدثين وكتاب المقالات محاولة إرجاع التطرف وضرب الوحدة الوطنية الى أسباب اقتصادية . ولا نقصد من ذلك استبعاد الجوانب الاقتصادية التي تتمثل في عدم توافر فرص عمل أمام الشباب ، بل كل ما نود التأكيد عليه هو وجود أسباب أقوى وأعمق من مجرد الاستناد الى الجوانب الاقتصادية » . وهنا يشير الكاتب الى العوامل الثقافية والإعلامية والتعليمية التي تحتاج الى معالجة صحيحة لتستقيم أوضاعنا .

ولا يختلف أحد مع العوامل التى يبرزها الكاتب وضرورة
المسارعة الى تدارك تلك العوامل بخطة تنويرية صحيحة فى مجال
التليفزيون والراديو والصحافة ومناهج التعليم . . الخ . لكن
الخلافاً يبدأ عندما تعطى لهذه الاعتبارات الأولوية فى برنامج
الإصلاح على الاعتبارات الاجتماعية الاقتصادية .

والا فكيف نفسر اندلاع تلك الأحداث المؤسفة فى أفقر أجزاء
ريف مصر ومدنها؟! كيف نفسر وقوعها فى الصعيد وليس الدلتا؟
وكيف نفسر وقوعها فى دبروط « أفقر مراكز أسبوط الاثنى عشر
وأقلها دخلا » كما يقول مندوب الأهرام فى صنبو فى تحقيقه المنشور
فى ١٩٩٢/٦/٢٨ . وكيف نفسر الانفجارات المشابهة فى حى
« الزاوية الحمراء » بالقاهرة وفى حى امبابة بالجيزة ، وهما من
أفقر أحياء محافظتى القاهرة والجيزة ؟

بالطبع هناك ظروف محلية أخرى التجمت مع الوضع الاجتماعى
الاقتصادى البائس فأدت الى هذه الانفجارات ، لكننا نخطئ تماما
وإذا لم ندرك أن هذا الوضع البائس هو الوقود الحقيقى للانفجارات
المتتالية فى ريف مصر ومدنها . وليست القضية هى مجرد البطالة
- على أهميتها - وإنما هى مجمل الوضع الاجتماعى الاقتصادى
بما فى ذلك البطالة والغلاء الفاحش وتدهور الخدمات الأساسية
أو انعدامها مثل خدمات التعليم والصحة ومياه الشرب والرى
والمجارى . . . الخ .

يقول الحاج زهير الفولى عضو مجلس الشعب السابق عن
دبروط « مجلة اليسار - عدد أول يونيو » : « من جنوب القاهرة
حتى الأقصر لا توجد صناعة أو سياحة والأرض لا تكفى والهجرة
أصبحت صعبة ، والشباب العاطل لا يجد أمامه سوى المساجد التى
يسنطرون عليها المتطرفون حيث يعدونهم بعالم أكثر عدلا وجنات تجرى
من تحتها الأنهار شريطة أن يبدأوا فوراً جهادهم ضد الدولة
الكافرة . »

ويقول مدير القوى العاملة بأسبوط لملندوب الأهرام « الأهرام ١٩٩٢/٦/٢٨ » : « هناك ثلاثة آلاف سنويا من المؤهلات العليا منذ عام ١٩٨٣ لا يجدون عملا بالإضافة الى ألفين من خريجي المؤهلات المتوسطة ، الأمر الذى يسهل معه تجنيد هؤلاء العاطلين فى صفوف الجماعات الدينية » . ومعنى هذا الكلام أن هناك فى أسبوط منذ عام ١٩٨٣ فقط نحو ٥٠ ألف شاب من حملة المؤهلات العليا أو المتوسطة عاطلين عن العمل لا يلتفت أحد لمساعدتهم . ويشكو أهل قرى ديروط من تدهور حالة رغييف العيش وبيعته فى طوابير طويلا بسبعة تروش لا خمسة كما هو فى مصر كلها ، ويقول أحد أعضاء المجلس المحلى فى صنبو ملخصا الحالة : « الصعيد تقنل بالفقر وكله عاين يهيج » .

فى مثل هذه الأوضاع بالغة السوء تبدو الجماعات الاسلامية المحلية وكأنها البديل عن اهمال الدولة لأبناء قرى الصعيد ، خصوصا ان قادة تلك الجماعات يرفعون راية الاسلام ويوفرون من الخدمات المحلية للناس ما يخفف عنهم بؤسهم وعوزهم . فأمرير الجماعة فى صنبو « عرفة درويش » الذى قتلته الشرطة فى أحداث الجمعة ١٩٩٢/٦/٢٥ قام بدور المصلح الاجتماعى فى القرية وحل مشاكل المحتاجين باعانات اجتماعية ولحوم فى عيد الأضحى « انظر تحقيق الأهرام فى ١٩٩٢/٦ » .

كما قال شاب، آخر أن المسيحيين كانوا يلجأون الى عرفة درويش فى حل خلافاتهم رغم علمهم أنه مدرس لغة عربية ومن خريجي الأزهر وأنه أمير الجماعة فى صنبو .

ان هذه الصورة تجعل البعض يميل الى الاعتقاد بأن ما جرى فى قرى ديروط هو شكل من أشكال الاحتجاج الاجتماعى ضد السلطة ، وان كان قد أسىء توجيهه ضد أعداء وهميين هم الاقباط وهو احتجاج يتمتع بتأييد فقراء هذه القرى بدليل أنهم رفضوا التعاون مع أجهزة الشرطة فى الادلاء بأى معلومات عن القيادات .

لماذا نهتم أن نؤكد أولوية الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية في فهم أحداث أسيوط وغيرها من الأحداث المشابهة ؟ هل هو مجرد اهتمام أكاديمي ؟

بالطبع لا ، وانما نفعل هذا لسبب واحد هو أنه عند البحث عن مسئولية هذا الذي جرى فإن الحكومة تتحمل بعض المسئولية في هذا تماما مثل الجماعات الاسلامية المتطرفة في أسيوط ومسئولية الحكومة ، هي انها تركت الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية تتدهور الى هذا الحد ، تركت البطالة تتسع الى هذا الحد والغلاء يستفحل الى هذا الحد ، وسمحت للتعليم والصحة أن يتدهورا الى هذا الحد ، وتخلت باسم « الإصلاح الاقتصادي » عن فقراء هذا الشعب لمصالح انفتاحية وكبار ملاك الأراضي هذا هو الوضع الحقيقي الذي علينا أن نفهمه . ومن المؤكد أن الحكومة قادرة على القضاء على خلايا التطرف الديني في ديروط ونتوقع انها سوف تنجح في ذلك . ولكن ما لم يعالج جذر المشكلة فإن الدولة سوف تفاجأ بانفجارات في قرى أخرى بمحافظة أخرى في صعيد مصر أو مدينتها . ومن السهل أن تتورط الدولة في التأكيد على الجانب الأمني فتضيف الى قانون الطوارئ قوانين جديدة ضد الارهاب . ومن الضروري أن نلتفت الى السموم التي يبيثها البعض في التليفزيون والصحف وأن ننتبه الى السموم الموجودة ضد الوحدة الوطنية في مناهج التعليم في الدين والتاريخ خصوصا . ولكن العلاج الحقيقي هو الذي يوفر لمصر قاعدة من الاستقرار السياسي انما يتمثل في العمل من أجل العدالة الاجتماعية وهو من صميم عمل الحكومة ، وهو أيضا ما أهملته هذه الحكومة والحكومات التي سبقتها باسم الإصلاح الاقتصادي وباعتماد روستة صندوق النقد الدولي . وما هي الأمم المتحدة تؤكد في آخر تقاريرها مسئولية

الدولة في توفير « البنية التحتية والعمل على الاستقرار المالى والنقدى وتوفير الصحة والتعليم وتوزيع الدخل القومى بالعدل وحماية البيئة » .

ان من سوء الحظ أن تقع أحداث ديروط ويعلمها بأيام يوافق مجلس الشعب على قانون جديد للعلاقة بين المالك والمستأجر ، وكان هذا المجلس لم يدرك شيئاً من مغزى أحداث أسيوط .

لغة التطرف والارهاب بين « تكنولوجيا العداء » و « المبدأ الديني القسري »

د. حسن وبييه
كلية اللغات والترجمة
جامعة الأزهر

إذا كان ملف لغة الحوار الاجتماعي والسياسي بحاجة الى أن تفتحه من وقت لآخر لتتأمل ونتدارس ما يستجد من أحداث في إطاره . فإن أحداث ما سمي « بالفتنة الطائفية » أو « الارهاب » خاصة بعد اغتيال د . فرج فودة ، لابد وأن تتم دراستها من خلال هذا الجزء من الملف الذي ينبغي أن يتعرض المحلل من خلاله الى تحليل لغة الحوار التناري الذي يعقبه لغة اللاحوار أو لغة الرصاص . . . وهذه النوعية من الحوارات يسميها خبراء علم اللغويات الاجتماعي السياسي Bog Fight Discoursp والتعبير بالانجليزية مأخوذ من مصطلحات القتال الجوي حين يحاول الطيارون من خلال تحركاتهم ومناوراتهم المتعددة أن يصلوا الى « ركوب ذيل الطائرة المعادية » حتى تكون في مرمى نيرانهم .

أخشى أن الأحداث الأخيرة المتلاحقة في مصر تقول أننا قد بدأنا في مشاهدة فصول قاتمة من هذا النوع من الحوار المشابه

لروتين القتال الجوي ٠٠٠ من هنا تنضم الى الصوت القائل ان الامر جد خطير ومؤسف ويستوجب الهمة والسرعة والعزم والحسم الشديد في مواجهته ، حيث أنه لا ينبغي أن يكون هذا النوع من التفاعل المقيت قائماً على أرض مصرنا الحبيبة . أرض التسامح . وملجأ الأمان على مر التاريخ ومن خلال هذا الجزء من ملف لغة الحوار . أود أن ألقى الضوء على أمرين يمثلان امتداداً للحوار الذي بدأه الجديد من الأساتذة الأفاضل على هذه الصفحة ، وهما مرتبطان أولاً بتركيبية العقلية العدائية مصدرها هذا النوع من الحوار الذي سرعان ما يتحول الى اللاحوار وثانياً « المبدأ الديمقراطي » وهنا نطرح كيفية التعامل بحسم مع مصادر التطرف والارهاب في الوقت الذي نحافظ فيه على « سوق طبيعية ومتنوعة للأفكار دون احتكار أو هيمنة » .

أولاً - « تكنولوجيا العداء » :

المقصود بالتكنولوجيا هنا هي كل تلك الوسائل المتاحة لتجسيد الصورة المنفرة للآخر على كونه « العدو » من قبل العقلية العدائية والسؤال الذي ينبغي وأن نجيب عليه - في ظل الأحداث الراهنة - هو كيف تمكنت هذه العقلية العدائية من خلق هذا الفيضان الهائل من الشر لدى البعض الى الحد الذي هان عليه أن يطلق الرصاص ويستخدم الجنازير في تفاعله مع الآخرين بتسرع وسطحية ؟! اننى أود أن أستشهد فى هذا السياق بمقولة لأفيليسوف المعروف سام كين الذى يقول فى كتابه الهام بعنوان « صورة الأعداء بين الدعاية والحقيقة » أن الامر يتجسد فى صراع ثلاثة أنواع أصيلة أو صفات رئيسية فى الانسان حيث ان الانسان يتصف أولاً : بكونه مخلوقاً عاقلاً - يحاول تعقل الأمور وفهم الدوافع (Homo sa-piens) ويتصف ثانياً بأنه كائن يستطيع صناعة الوسائل التى تساعد على تحقيق ما يفكر فيه (Homo Faber) . وثالثاً يتصف الانسان بخاصية العداء أو عقلية

الكرهية التي قد تتملكه في لحظة أو لحظات ماو تجعل قلبه قاسيا لدرجة أن يقترب أبشع الأفعال (Homo hosilis) ٠٠٠ وهذه الخاصية أو الصفة الثالثة هي التي تمثل المشكلة الحقيقية ٠٠٠ ويقول سام كين في كتابه أيضا : « أن المشكلة بالطبع هي صفة التعقل ولا في صفة التكنولوجيا (أى صناعة الوسائل) وإنما الكارثة تكمن في تلك اللحظات التي يقسو فيه القلب آدمى . وهذه هي الصفة المزعجة التي توارثها الانسان جيلا بعد جيل ، فاننا في كثير من الأحيان نخلق الأسباب الكافية التي تجعلنا نكره الآخر من بنى البشر الى الحد الذى يدفعنا الى تجريده من انسانيته بالكامل في لحظة درامية ما ، وهنا نحاول بشتى الطرق أن نجد كافة البررات المنطقية أو تلك التي تبدو منطقية في معظم الأحوال والتي تجعلنا الرأى الصائب الذى يبرر تلك الكرهية التي أصبحت تملأ وجداننا . ومن ثم نبداً في التحرك بدافع الشيطان فتؤكد على أن الآخر المستهدف هو « العدو » الذى يصبح أمر التخلص منه خدمة للانسانية .

مما سبق يمكننا القول بان المشكلة التي تواجهها الآن في مصر لها طبيعة عالمية ، بالإضافة الى الخصوصية الثقافية المتمثلة في هيمنة خطاب الاستبداد والتسلط والتعليم التلقينى وفقدان التألف العدمى مع تقنيات إقامة الحجج وتقنيدها ٠٠ من هنا ومن منطلق معالجة وجهى المشكلة أطالب مرة أخرى بشيء محدد للغاية وهو أن يتم تدريس مادة تسمى لغة التخاطب على كافة المستويات التعليمية اذا كنا بصدد عرض أحد الحلول العلمية والعملية على المدى الطويل كذلك أقترح أن يواكب هذا اعداد برامج اعلامية ناجحة وذكية تتعامل مع نقل رسالة هذه المادة الى الجماهير فى وسائل الاعلام لتساهم فى حل على المدى القصير لهذه المشكلة المستعصية ، التى تتسبب وسوف تتسبب فى كوارث كثيرة. اذا لم تتحرك فوراً ٠٠ فمثل هذه البرامج التعليمية والاعلامية من شأنها

أن تساهم فى صياغة جديدة للغة الحوار فى عمليات التفاوض الاجتماعى والسياسى ويكون من شأنها زرع ما يسميه علماء اللغويات الاجتماعية « بالشك الصحى Hegthg-Donbt أى ذلك الشك الذى تزرعه عن الآخر فى محاولة عادة للوصول الى الحقيقة ... أى ذلك الشك الذى يجعلنا نسلك كل الطرق الممكنة ، قبل أن نتهم الآخر أو نكرهه على نحو يتسم بالاطلاقية والتصنيف المتعسف والمتسرع .

وإذا كان من الواجب التعامل مع عقلية العلماء بتركيبها ووسائلها على المستوى الداخلى ، فإن على مصر وفى إطار دورها التمييز على الساحة الدولية أن تتعامل مع « عقلية العلماء » خارج الحدود ... ففى ظل مفهوم « القرية العالمية » حيث أصبح الجنيح فى حال تأثر وتأثير متبادل نجد أن أمر التطرف والارهاب الداخلى مرتبط بطريقة أو بأخرى بتطرف وارهاب خارجى .. والمتمثل فى حركة من أسموا أنفسهم بالمسيحية الصهيونية والتى تنادى بهدم الأقصى ومحاربة المسلمين ، جهارا نهارا .. كذلك على الأزهر الشريف وحيثا فى الخارج أن تبذل جهدا مكثفا لتبديد الريبة والشك التى ينظر بها الغرب الى الاسلام وكذلك لتوضيح الصورة الحقيقية للاسلام ، فلقد وصل الأمر بوسائل الاعلام الغربية الى ترديد كلمة ارهابى - وعربى ومسلم وهذا ليس فى صالح قضايانا الداخلية والخارجية على السواء .. ولقد لاحظ هذا الأمر العديد من المحللين الموضوعيين أمثال ادورد سعيده كما فى كتابه الهام بعنوان « كيف تصف وسائل الاعلام الغربية الاسلام » وكتاب جاك شاهين بعنوان « العربى على شاشات التليفزيون » وكتاب صموئيل سليمان بعنوان « صورة العرب فى عقول الأمريكين » .

ثانيا - المبدأ الديمقراطي :

المقصود بمبدأ الجوهر الديمقراطى ، أن تقام فى المجتمع سوق مفتوحة لكافة الأفكار المختلفة ، ويكون على وسائل الاعلام

الدور الرئيسى فى إقامة هذه السوق فى الوقت الذى يعمل فيه على تمكين الشعب من التمييز بين الحقيقة والزيف وإعطاء المعلومات الصادقة ، وبالتالي تحقق عملية تنافس الأفكار بنزاهة وعدل ، الأمر الذى يؤدى فى النهاية الى اختيار أفضل البدائل المتاحة وانتهاج أنسب السياسات الخاصة بموضوع ما .

إذا كان ما ذكرته من تعريف للمبدأ الديمقراطى هو بمثابة تعريف منالى لهذا المبدأ ، فأننى أود أن أقول ، بأن ما نراه فى مصر من سوق للأفكار من خلال وسائل الاعلام والصحف المختلفة يمثل سوقا للأفكار المتعددة التى لم تشهد منطقتنا مثيلا لها على مدى السنين الماضية . ولابد لأى منصف أن يشيد بما يحدث لأن هذه السوق قد خلقت جامشا ديمقراطيا لا بأس به على الإطلاق وينبغى حمايته والعمل على تعميقه والوقوف فى وجه أى ممارسات يكون من شأنها تحجيم هذا الهامش من هنا أود أن ألقى الضوء على بعض السلبيات التى أعقبت حادثة اغتيال د . فرج فودة والمتمثلة فى ملامح الحوار الذى سرعان ما يتحول الى مرحلة التناحر واللاحوار . . . وأقصد هنا تلك المقترحات بمصادرة الكتب والتصنيف المتسرع والمتعسف الذى يتجسد فى حوار أنصار التيارات المختلفة لبعضهم البعض بهدف احتكار الساحة . . . فعلى سبيل المثال لا الحصر يقول د . رفعت السعيد « ان المناخ المتطرف صنعه القتل الحقيقىون . . . التليفزيون الذى لم يزل يمنح الفرصة لليوم كى ينق بخراب الوطن . . . وصحف قومية تعطى الكتاب الدائمى فيها الحق فى امتداح المتطرفين وتمجيد ما يفعلون وتدعو للاعتداد بأرائهم !! » (الأهالى ١٠/٦/١٩٩٢) . . . ان أى محلل منصف لا يتفق مع مقولة د . السعيد ويتساءل على الفور أى يوم ذلك الذى ينق بخراب الوطن ويمجد أفعال المتطرفين ويمجده التلفزيون والصحف القومية ؟! . . . هل هناك أذن من - يخلط بين الفكرة الدينية وبين المتطرف !! .

وعلى النقيض لما ذهب اليه د . السعيد نجد ان أحد القادة من التيار - الاصولي يتهمون التلفزيون ووسائل الاعلام بأن ممارسات هذه الأجهزة تتسم بالقصور الشديد ، وإن ما حدث يقع مسئوليته على الاعلام الحكومي !! . واذا كان في هذه المقولة ما يمثل نقداً لوسائل الاعلام في الوقت الذي ندد فيه هذا الطرف بأسلوب الارهاب والاعتقال نجد ان أحد الصحفيين في الصحافة القومية قد قام بتصنيف هذه المقولة على انها « صوت يشجع على الارهاب » ، واذا كان هذا الجزء من تفاعلات النخبة ويتسم بهذا القدر من الاطلاقية والأسلوب التقريري تارة والتبسيط الزائد للأمور والتصنيف المتعسف تارة أخرى ، فما بالنا بحجم المشكلة على مستوى العامة ! . ان هذه الظواهر الحوارية التي تعرضنا لها هي بذرة التحول الى اللحوار من قبل أطراف الحوار على اختلافاتهم ، . ان هذا الوضع يوضح مدى حاجتنا الى التأكيد على النداء الذي نطرحه ، وهو ان تقوم لجنة من خبراء التعليم المتخصصين ومن الاعلاميين بادخال مادة تسمى بمادة لغة التخاطب في العملية التعليمية ، وأن يكون لها وجهها الاعلامي في نفس الوقت فهذا الأمر من شأنه تقويم جذور المشكلة وتدشين صياغة جديدة للغة الحوار الموضوعي الذي يكون من شأنه التعامل الجذري مع « العقلية العدائية » وكشف وسائل « تكنولوجيا العدا » حتى لا يكون البعض ضحية لها من ناحية ، وحماية وتنمية الاحساس بالمبدأ الديمقراطي على أصول سليمة تتناسب وواقعنا الثقافي من الناحية الأخرى والله ولى التوفيق .

الهروب من الذاكرة

د. غالى شكى،

أخطر ما يصيب أمة أن تفقد ذاكرتها ، وكان يقال من بعض ملوك مصر القدماء أنهم يحون أمجاد أسلافهم المحفورة على المسلات أو الجدران ، ويكتفون بتسجيل أمجادهم حتى يأتى من يمحوها ، وهكذا .^{١٠} وقيل الكلام نفسه عن ثورة يوليو وموقفها من تاريخ الحركة الوطنية السابقة عليها ، ولكن ذاكرة الأمة ليست التاريخ السياسى للحكام ، وإنما هى التاريخ الجماعى للشعب ، تاريخ الأرض والناس والقيم ، تاريخ الزراعة والصناعة والثقافة ، تاريخ العلاقات الاجتماعية والضوابط والمعايير ، تاريخ الفنون والآداب والعلوم ، تاريخ اللغة والأفكار والأخلاق والجمال .

وقد أصيب العالم بالذعر فى الحرب العالمية الثانية حين سقطت معظم العواصم الأوروبية الكبرى بين أيدي القوات النازية ، وخاصة العاصمة الفرنسية باريس ، خوفاً بل رعباً على منجزات التاريخ الحضارى فى المتاحف والمعارض والمسارح والقصور القديمة والشوارع ذاتها المليئة بالتماثيل والآثار الباقية على الزمان ، ولم يكن مصدر الرعب سوى الخوف على الذاكرة من الضياع ، اللوحات والمنحوتات والمخطوطات والعمارات من قبيل التجميل والزخرفة والزينة ، وإنما هى الصائغ العبرى لجواهر

التاريخ بخيره وشره فليست الجواهر سوى المعادن الثمينة على اختلافها سواء اكانت تاجا لامبراطور طاغية أو فاسا بيد فلاح بسيط ، قصرا لاحدى غايات العصر أو مخطوطا لقصيدة شاعر مجهول .

ليست الذاكرة اذن كتابا أو عدة مجلدات فى التاريخ يقرأها الخاصة من اهل العلم ، وانما هى خطاب الزمن الممتد فى الاغاني الريفية العتيقة وأقلام السينما الحديثة ، فى الموسيقى الشعبية والعادات والتقاليد والمعتقدات وقواعد السلوك وكل ما تدركه الحواس بدءا من الميراث البصرى الى ميراث الالان الى ميراث العقل والوجدان ، لذلك تعددت أدوات صنع الذاكرة فى البلدان المتقدمة ، فهى لا تقتصر على المتحف والارشيف والمكتبات الوطنية يرتادها المتخصصون فى البحث العلمى أو السياح ، وانما هى تتجاوز ذلك كله الى برامج التعليم فى مراحل الاساسية الالزامية والمنتديات العامة والخاصة وبرامج الاعلام المختلفة والمؤسسات حتى الطرقات ووسائل النقل ومحطات المترو والسكك الحديدية أسماء هذه المحطات والشوارع والقرى والمدن ، واللوحات الجدارية والموسيقى والمكتبات الصغيرة أو السريعة كما يسمونها ومسارح الاحياء والحداثى العامة تملأ « فراغ » المسافر ، المقيم والعابر ، والشروح الصوتية فى المعارض ، كلها تشحن الذاكرة وتجدد شبابها ، تشترك فى ذلك الدولة والاهالى والشركات والاحزاب السياسية والنقابات والاتحادات والروابط لا تتدخل الايديولوجيا فى بناء الذاكرة الفرنسية أو الانجليزية أو الالمانية أو الايطالية أو الأمريكية لا أحد يستنكر تاريخه بكل ما فيه من بطولات ونذالات ومن فضائل ورذائل ، ولا أحد يحتكر معانى أو رموز التاريخ أو يزعم ملكيته « لحقائق » التاريخ وقائع التاريخ مشتركة ، اما التأويل والتفسير فحق مطلق للجميع .

والى وقت قريب كانت مصر ، بالرغم من كل ما يقال عن

ملوكها ، واحدة من أهم الأقطار التى تعنى ببناء ذاكرتها ، فهى البلد الذى حافظ على كنوزه الحضارية التى تمثل التاريخ للشعب المصرى على مدى العصور ، بقيت لنا مصر الفرعونية ومصر اليونانية الرومانية ومصر القبطية ومصر العربية الاسلامية فى « كل » واحد متفاعل مع بعض بعضا ربما لا تملك التكنولوجيا الحديثة والادارة الحديثة التى تساعدنا فى حفظ الذاكرة فضلا عن بنائها ، ولكننا حرصنا دوما وفى ظل أصعب الظروف كالاحتلال والحروب والفقر - على حماية الذاكرة الوطنية من خلال فقدان .

ولكن الذاكرة ، كما أحب أن أكرر ، ليست التاريخ المكتوب . أو « المحفوظ » فى الاضابير والملفات فقط ولا هو « التراكم » السردى للحوادث ، فهناك مصفاة داخلية فى العقل الجمعى لا تبقى على غير التاريخ الحى باعتباره حياة مستمرة وليس « آثارا » من الماضى تكفيها المتاحف والمكتبات خلف أسوار زجاجية .

وهناك شواهد مهمة بالرغم من بساطتها على أن هذا « التاريخ الحى » الذى ندعوه بالذاكرة الوطنية يتعرض منذ وقت للتبدد من الخيال العام ، ولا أقول من رأى العام ، ففى برنامج تليفزيونى لم يتمكن المواطنون بدرجاتهم الاجتماعية والثقافية المختلفة (طلاب وعمال وموظفون وتجار ومزارعون) من التعرف على بعض الرموز والوقائع فى بيئتهم التى يعيشون فيها ، كأحمد عرابى وآدم الشرقاوى ومأساة دنشواى وسعد زغلول ، وفى استفتاء مطول تجربة جريدة « الأهالى » بين عينات مختلفة من الجيل الذى ولد منذ ربع قرن - بمناسبة ذكرى هزيمة يونيو ١٩٦٧ - لم يتعرف الشباب على أبسط الوقائع والأشخاص ، ويدت الاجوبة أحيانا كما لو أن هذا الجيل قد ولد فى كوكب المريخ ، حالة من الغيبوبة الكاملة ، وفى امتحان شفى عقده احدى المؤسسات ، وتقدم اليه مئات من الجامعيين لم يفرق بعضهم بين محمد على مؤسس مصر الحديثة وأحد التجار فى شارع الموسيقى ، ولا بين قصر المنتزة فى

الاسكندرية وكازينو قصر النيل ، ولا بين سيد درويش الفنان العظيم
والصحفى القديم عبد العزيز جاويش ، ولا بين مصطفى مشرفة عالم
الذرة ويونس شلبى الممثل المعروف •

وليسست هذه الا أمثلة مما آلت اليه الذاكرة الوطنية من
ضعف ، تحولت خلاله ثقوب المصفاة التى تمزقات واسعة سقطت
منها « الجواهر » التى صنعت المعدن الثمين للشعب المصرى •

ولا تقتصر الذاكرة بالطبع على « المعرفة » وانما تتجاوز ذلك
الى السلوك ومنظومة القيم ، وكل ما يندرج فى باب « الوعى » لذلك
فان هناك خطرا متزايدا على ذاكرة الأمة لأن محوا تدريجيا قد طرأ
عليها من جهة ، ولأن سطورا أخرى لا بد انها تملأ « الفراغ » •

هذه السطور من شأن بعضها ان نقيم الحواجز حينما بين
عصر وآخر وبين مصر وأخرى ، ومن شأن بعضها الآخر ان تخترع
تاريخا لا وجود له ، ومن شأن بعضها الثالث ان ترتب الوقائع على
نحو يخدم الايدولوجيا أو السياسة ، فتحذف وتضيف وتعديل ما شاءت
لها الايديولوجيا والسياسة •

والضحية الأولى فى ذلك كله هى مصر ذاتها ، عقلا ووجدانا ،
أرضا وانسانا •• ذلك ان تمزق الذاكرة هو فى خاتمة المطاف تمزق
الوطن الواحد والشعب الواحد ، انها على هذا النحو تضرب فى
جذور الوحدة الوطنية ، لا بين اقباط ومسلمين فحسب ، بل بين
مختلف الخيوط التى يتكون منها نسيج هذا الشعب فالذاكرة الوطنية
أداة التوحيد الأولى ، وفقدانها - لا قدر الله - يهدد الوطن فى
الصميم •

وليسست السموم البيضاء الا هروبا فرديا من الذاكرة الشخصية
اما السموم السوداء التى ينتهى مدمنها الى العنف والازهاق ،
فانها تشيع مناخا يحرض على الهروب الجماعى من ذاكرة
الوطن •

فاذا ما اتجهنا الى السنة النبوية المطهرة ، وجدنا كثيرا من الأحاديث النبوية ، قد فصلت ما جاء مجملا في القرآن الكريم بشأن فضيلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وبينت أن المسئولية مشتركة بين أفراد الأمة كل في حدود طاقته وقدرته وولايته ، بالنسبة لجلب الخير لها ، ودفع الشر عنها . ومن الأحاديث التي تدل على ذلك دلالة واضحة ، ما أخرجه الامام البخارى فى صحيحه ، عن النعمان بن بشير ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - انه قال : « مثل القائم على حدود الله والواقع فيها ، كمثل قوم استهموا - أى : اقترعوا - على سفينة ، فصار بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها ، فكان الذين فى أسفلها اذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم ، فقالوا : لو أنا خرقنا فى نصيبنا خرقا ، ولم نؤذ من فوقنا ، فان تركوهم وما أرادوا هلكوا جميعا ، وان أخذوا على أيديهم - أى : منعوهم من الخرق - نجوا ونجوا جميعا » .

وإذا كانت المداومة على أداء فضيلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، من كل فرد فى الأمة على حسب قدرته وولايته ، تؤدى الى الخير والرقى ونشر الفضائل ، فان تركها وإهمالها مع القدرة عليها ، يؤدى الى الشقاء والتعاسة وشيوع الرذائل .

ويكفى ان القرآن الكريم قد بين لنا ان من أسباب الملعنة التى حلت ببعض الأمم ، تركهم لهذه الفضيلة ، واستمع الى قوله - تعالى : « لعن الذين كفروا من بنى اسرائيل على لسان داود وعيسى ابن مريم ، ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون . كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه - أى : كانوا لا ينهى بعضهم بعضا عن ارتكاب المنكرات والفواحش - لبئس ما كانوا يفعلون » (سورة المائدة : الآيتان ٧٨ ، ٧٩) .

ويكفى ان الرسول - صلى الله عليه وسلم - قد بين لنا ان من الأسباب التى تؤدى الى نزول العذاب ، الى عدم اجابة الدعاء ،

أعمال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فقد روى الامام الترمذى فى سننه ، عن حذيفة بن اليمان - رضى الله عنه - عن النبى صلى الله عليه وسلم انه قال : « والذى نفسى بيده لتأمرن بالمعروف ، ولتنهون عن المنكر ، أو ليوشكن الله ان يبعث عليكم عقابا منه ، ثم تدعونه فلا يستجاب لكم » .

وقد يسأل سائل فيقول : كيف نجتمع بين هذه النصوص التى تحض على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وبين قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا أمنوا أنفسكم لا يضركم من ضل اذا اهتديتم ، الى الله مرجعكم جميعا فينبئكم بما كنتم تعملون » (سورة المائدة : الآية ١٠٥) .

والجواب عن ذلك : انه لا تعارض بين هذه النصوص وبين هذه الآية ، لأن هذه الآية الكريمة مسوقة لتسليية المؤمنين ، ولادخال الطمأنينة على قلوبهم ، اذا لم يجلبوا اذا صاغية لدعوتهم .. فكانها تقول لهم : يا من أمنتم بالله حق الايمان ، انكم اذا قمتم بما يجب عليكم ، لا يضركم تقصير غيركم ، ولا شك ان مما يجب عليهم القيام به : الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، اذ لا يكون المرء مهتديا الى الحق مع تركه لفريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وانما يكون مهتديا متى أصبح نفسه ودعا غيره الى ذلك .

ويبدو ان هذه الآية قد فهمها بعض الناس فهما غير سليم ، حتى فى الصدر الأول من الاسلام . فقد جاء فى سنن داود والترمذى عن قيس بن أبى حازم قال : خطبنا أبو بكر الصديق رضى الله عنه فقال : أيها الناس ، انكم تقرأون هذه الآية وتتأولونها على غير تأويلها ، وانى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ان الناس اذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه ، أوشك أن يعمهم الله بعذاب من عنده » .

ولقد حكى لنا القرآن الكريم ، ما يدل على ان الناس بالنسبة
لوقفهم من غشيان المنكرات ، ينقسمون الى ثلاثة أقسام : قسم
يرتكب المنكر بدون تحرج أو تردد • وقسم لا يرتكب المنكر ولكنه
يسكت أمام مرتكبيه • وقسم يتنزه عن ارتكاب المنكرات وينهى
غيره عن ذلك •

وهذه الأقسام الثلاثة نراها فى قصة حكاها القرآن فى قوله
تعالى : « واسألهم عن القرية التى كانت حاضرة البحر اذ يعدون فى
السبت ، اذ تأتيهم حيتانهم يوم سبتهم شرعا ويوم لا يسبتون
لاتأتيتهم ، كذلك نبلوهم بما كانوا يفسقون • واذا قالت أمة منهم ،
لم تعظون قوما الله مهلكهم أو معذبهم عذابا شديدا ، قالوا معذرة
الى ربكم ولعلهم يتقون • فلما نسوا ما ذكروا به أنجينا الذين يهتدون
عن السوء ، وأخذنا الذين ظلموا بعذاب بئيس بما كانوا يفسقون »
(سورة الأعراف : الآيات ١٦٣ - ١٦٥) •

ولمخص هذه القصة ان قوما من بنى اسرائيل كانوا يسكنون
بقرية « ايلياء » على ساحل البحر ، وهؤلاء القوم أخذ الله عليهم
عهدا بأن يتفرغوا لعبادته فى يوم السبت ، وحرم عليهم الاصطياد
فيه دون سائر الأيام ، واختبارا منه سبحانه لايمانهم ارسل لهم
الحيتان فى يوم السبت دون غيره • • وهنا سال لعاب اطماعهم
ففكروا فى حيلة لاصطاد هذه الحيتان فى يوم السبت ، فحفوا
أحواضا تنساب اليها المياه ومعها الأسماك ، ثم تترك محبوسة فى
الأحواض يوم السبت ، ثم يصطادونها بعد ذلك • •

ولقد تصحهم الناصحون بأن عملهم هذا هو احتيال قبيح على
محارم الله • ولكنهم صمموا آذانهم عن النصيح ، فقال الساكنون عن
المنكر للناصحين : « لم تعظون قوما الله مهلكهم أو معذبهم عذابا
شديدا » فأجاب الناصحون الإهرون بالمعروف الناهون عن المنكر
الساكنين عن ذلك بقولهم : « معذرة الى ربكم ولعلهم يتقون » أى

قالوا لهم - فنصحبهم لنؤدى ما أمرنا الله به ، ولعلهم بسبب هذه النصيحة يتقون .

فماذا كانت النتيجة ؟ كانت النتيجة ان نجا الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر ، وان هلك الظالمون المعتبدون . أما الذين لم يرتكبوا المنكر ولكنهم سكتوا عن مرتكبيه وآثروا السلامة ، فقد أصبل القرآن مصيرهم ، وفوض أمرهم الى الله تعالى .

(أ) والذين يتصدون للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، يجب أن تتوافر فيهم صفات معينة ، من أهمها : العمل بما يقولون ، فقد ذم الله - تعالى - قوما يقولون ما لا يفعلون فقال : « يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون كبر مقتا - أى بغضا وخسرانا - عند الله ان تقولوا ما لا تفعلون » (الصف : ٢ - ٣) وقال فى الآية أخرى : أنامرون الناس بالبر - أى : بالخير والفضائل - وتنسون أنفسكم وأنتم تتلون الكتاب أفلا تعقلون » (البقرة : الآية ٤٤) .

(ب) الاخلاص فى النصيح ، والموضوعية فى العرض ، بمعنى أن يقصد المرء بقوله وعمله وجه الله ، وخدمة دينه ، وخدمة الأمة جمعاء لا خدمة فرد أو هيئة أو حزب ، وأن يكون عادلا فى عرضه للقضايا التى يتحدث عنها ، فلا يحابى ولا يتحامل تبعاً لهواه ومنفعته الشخصية . . .

(ج) العلم بصحة ما يأمر به أو ينهى عنه ، فكمن أناس لجهلهم ، أو لسوء نيتهم أو لحماقتهم ، يتحدثون عن الأمور القابلة للاجتهاد على أنها فرائض ، ويتحدثون عن الفرائض على أنها سنن ، ويهملون الحديث عن المصالح العامة للأمة ويخوضون فيما ليس لهم به علم ، ويحسبون ذلك هيئنا ، وهو عند الله عظيم ، لأن خوضهم فيما لا علم لهم بحكمه الشرعى يؤدى الى فتنة وفساد كبير .

(د) الرفق واللين ، فان الرفق خير كله ، وما كان في شيء الا اذانه ، وما فقد من شيء الا شانه ومن أعطى الرفق أعطى خيرا كثيرا ، والكلمة الطيبة الرقيقة تنفع مع الأصدقاء لأنها تزيد من صداقتهم وتنفع مع الأعداء لأنها تخفف من حدة عداوتهم ...

ولقد أمر الله - تعالى - موسى وهارون - عليهما السلام - أن يترفقا مع فرعون الذي قال لقومه « ما علمت لكم من إله غيري » ، فأوصاهما - سبحانه - بقوله : « اذهبا إلى فرعون انه طغى » فقولا له قولا لينا لعله يتذكر أو يخشى » (سورة طه : الآيتان ٤٣ ، ٤٤) .

ورسم - سبحانه - للدعاة - في شخص نبيهم - صلى الله عليه وسلم - أحكم الطرق في الدعوة إلى الحق فقال : « ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ، وجادلهم بالتى هي أحسن ، ان ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين » (سورة النحل : الآية ١٢٥) .

والخلاصة أن الأصل في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، يكون بالرفق واللين ، والحكمة والموعظة الحسنة ، والمجادلة بالتى هي أحسن ..

فاذا لم ينفع كل ذلك مع الطغاة والبيغاة والسفهاء فلا بأس من استعمال الشدة في القول ، مع التزام الحق والعدل ، وحسبنا أن القرآن الكريم قد قال في شأن السادرين في ضلالهم المصرين على كفرهم وفسوقهم : « ولقد ذرأنا - أى : خلقنا وأوجدنا - لجهنم كثيرا من الجن والإنس لهم قلوب لا يفقهون بها ، ولهم أعين لا يبصرون بها ، ولهم أذان لا يسمعون بها ، أولئك كالأنعام بل هم أضل ، أولئك هم الغافلون » (سورة الاعراف : الآية ١٧٩) والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر له درجات ، حددها النبي - صلى الله عليه وسلم - تحديدا دقيقا حكيميا في حديثه الصحيح ، الذى أخرجه الامام مسلم

بسببه عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : من زانى منكم منكرا فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبأسنانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الأيمان » .

فأنت ترى فى هذا الحديث الذى يعد من جوامع كلام النبى - صلى الله عليه وسلم - تحديداً واضحاً لمراحل تغيير المنكر ، متى رآه أو علمه المكلف القادر على تغييره .

وأولى هذه المراحل : التغيير باليد ، بمعنى إزالة المنكر بالقوة ، أو بما يشبه ذلك من الوسائل المشروعة وتغيير المنكر باليد ، واجب على أولى الأمر بصفة خاصة ، وواجب على الأفراد كل فى حدود ولايته بصفة عامة .

ونقصد بأولى الأمر : الحكام أو من ينوبون عنهم فى رعاية مصالح الأمة وحماية أمنها وآدابها ، وكل ما يوصل الى استقرارها ورفقيها .

فمثلاً ، من الواجب على الحكام ، التصدى بالقوة لكل الذين يعملون على اشاعة الجرائم والذائل والفتن فى الأمة ، وتقديمهم الى الهيئات القضائية ، وتنفيذ العقوبات التى تصدرها هذه الهيئات بشأنهم . وعلى الأفراد ان يساعدوهم فى ذلك ، عن طريق عدم التبستر على المجرمين ، وعدم كتمان الشهادة الحق ، وعدم الاتيان بأى قول أو فعل يقضى الى ما فيه ضرر بالفرد أو الجماعة .

ونحن نرى فى تاريخ الأمة الاسلامية ، ان نظام « الحبسة » - بكسر الحاء - كان متوافراً فيها . والحبسة - كما جاء فى المعجم الوسيط : ح ١ ، ص ١٧١ - : منصب كان يتولاه رئيس يشرف على الشئون العامة من مراقبة الأسعار ، وحماية الآداب . والمحتسب : من كان يتولى هذا المنصب من جهة الدولة .

وكان من حق من يتولى هذه الوظيفة ، أن يتدخل لحماية الناس من الظلم والغش والتطغيف فى المكيال والميزان ، ١٠٠ وغير ذلك من المنكرات والرذائل ، كما كان من حقه - أيضا - احالة كل متلبس بجريمة ما ، الى القاضى للفصل فى شأنه .

وفى عصرنا هذا نرى ما يشبه نظام الحسبة قائما ، فى مصر - مثلا - أجهزة متعددة لوزارة الداخلية ، منها ما يتعلق بحماية أمن الناس وأموالهم وأرواحهم ، ومنها ما يتعلق بحماية الآداب العامة ، ومنها ما يتعلق بمكافحة المخدرات والمسكرات . ومنها ما يتعلق بصيانة الأموال العامة من الاعتداء عليها عن طريق التهرب الضريبى وغيره ، الى غير ذلك من الأجهزة المتعددة والمتنوعة ، والتى وظيفتها الأساسية ، غرس روح الأمان والاطمئنان فى المجتمع ، والقبض على المنحرفين والمجرمين والمفسدين ، واحالتهم الى الهيئات القضائية ، للفصل فى شأنهم ، وانزال العقوبة العادلة بهم ١٠٠ .

أما تغيير المنكر باليد بالنسبة للأفراد ، فأمر مقرر لكل فرد فى حدود ولايته وسلطته . فالآباء والأمهات من الواجب عليهم أن يهتمون بتربية أبنائهم ، وأن يعملوا على تنشئتهم تنشئة صالحة ، وأن يؤدبوه إذا ما انحرفوا عن الطريق القويم .

ففى الحديث الشريف : « علموا أولادكم الصلاة وهم فى سن السابعة ، وأضربوهم على تركها وهم فى سن العاشرة ، وفرقوا بينهم فى المضاجع والأزواج من الواجب أن يعاشروا زوجاتهم بالمعروف ، وإن يعاملوهن معاملة تقوم على المودة والرحمة ، وإن يؤدبوهن إذا ما ارتكبن ما يوجب ذلك قال تعالى : « الرجال قوامون على النساء - أى يقومون على شئون النساء بالرعاية والتأديب - بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم ، فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله ، واللاتى يخافون نشوزهن - أى أعصيانهن وخروجهن عما تقتضيه الحياة الزوجية من آداب -

فيعطونهم ، واضجروهم . فى المضاجع ، واضربوهم فان اطعنكم فلا تبغوا عليهم سبيلا ، ان الله كان عليا كبيرا » (سورة النساء : الآية ٣٤) .

ومن الواضح وضوح الشمس ان الخطاب هنا للأزواج ، فهم الذين يعطون زوجاتهم بالقول الطيب ، وهم الذين يقومون بالهجر فى أماكن النوم وهم الذين يضربون زوجاتهم ضربا غير مبرح عند التشويز وارتكاب المعاصى . .

وهكذا نجد أن شريعة الاسلام قد حددت تحديدا دقيقا من يملك تغيير المنكر باليد ، فقررت أن ذلك موكول الى الحكام أو من ينوب عنهم ، أو الى الأفراد فى حدود ولاية كل فرد وسلمته ومستوليته .

ولا يصح شرعا أن يخرج تغيير المنكر باليد عن هذا التحديد ، لأنه لو خرج عن هذا التحديد فأباح كل فرد لنفسه ما ليس من حقه ، لعمت الفوضى ، وانتشر الفساد والاضطراب ، ولتستمر كثير من الناس باسم تغيير المنكر فاعتدوا على غيرهم ، ولما كان هناك مقتضى للسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية مع أن ذلك من مستلزمات صيانة مصالح الأمة ، وحماية أمنها ، ولما وجدنا الرسول صلى الله عليه وسلم — يحدد تلك الدرجات الثلاث فى تغيير المنكر ، مع أنه — صلى الله عليه وسلم — قد حدد ذلك تحديدا دقيقا ولم يكنف بتغيير المنكر باليد . فضلا عن كل ذلك فاننا لم نسمع ولم نقرأ ، لا فى العهد النبوى ، ولا فى عهود الصحابة . ولا فى العهود التى تلت ذلك ، ان هناك جماعة نصبت نفسها بدون اذن من ولى الأمر فى الأمة ، لكي تغير المنكر باليد على حسب هواها وتنفذ العقوبات التى اتواها ، وانما تغيير المنكر باليد يكون من حق الحكام ، ومن حق كل فرد فى حدود ولايته ومستوليته وسلطته أما التغيير باللسان للمنكر وهو الدرجة الثانية ، فمن وظيفة العلماء الذين يعرفون ما هو حلال وما هو حرام ، وما هو منكرو وما هو غير منكرو ، وما هو فرض وما هو

وما هو سنة ٠٠٠ ومن وظيفة كل فرد - أيضا - ولكن في حدود علمه وفقهه تيفنه بأن هذا الأمر خير وهذا الأمر شر ٠٠٠

ويدخل - أيضا - تحت تغيير المنكر باللسان ، ما تنشره الصحف ووسائل الاعلام من مقالات في هذا الشأن ، وما يقوم به خطباء الجمعة في خطبهم ، وما ندوات ومحاضرات تعمل على نشر الوعي الدينى السليم ، وبيان ما هو حلال وما هو حرام .

فإذا ما عجز الفرد العادى عن تغيير المنكر باليد أو باللسان ، لجأ الى الدرجة الثالثة ، وهى تغييره بالقلب ، بمعنى كراهته لهذا المنكر ، ومقاطعته لمرتكبه ، وتهوينه من شأنه ، وعدم مجالسته أو مخالطته أو التعامل معه .

وقد أمرنا القرآن الكريم فى آيات متعددة بمقاطعة المصرين على ظلمهم وغشيانهم للرذائل والمنكرات ، ومن ذلك قوله تعالى : « ولا تركنوا الى الذين ظلموا فتمسكم النار ، وما لكم من دون الله من أولياء ثم لا تنصرون » (سورة هود : الآية ١١٣) .

وقوله سبحانه - : « واذا رأيت الذين يخوضون فى آياتنا فأعرض عنهم حتى يخوضوا فى حديث غيره وأما ينسينك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين » (سورة الأنعام : الآية ٦٨) .

ولاشك ان مقاطعة العقلاء للمصرين على ارتكاب المنكر ، لها اعظم الاثر فى ازالة هذا المنكر والقضاء عليه واذا أخذ المسلمون بهذه الأحكام السديدة ، وفهموها فهما سليما ، وطبقوها تطبيقا صحيحا ، عاشوا أمنين مطمئنين ، وفتح الله عليهم بركات من السماء والأرض .

الفهرس

٣	• • • • •	د حسين أحمد أمين	من يملك سلطة الفصل بين الصحيح والباطل ؟
			انقاذ ما يمكن انقاذه
١١	• • • • •	د أحمد صبحى منصور	نجوم الشباك فى صناعة التطرف
١٥	• • • • •	على سالم	مواجهات الخروج على النص
٢٢	• • • • •	د غالى شكرى	الارهاب ليس معارضة سياسية
٣٢	• • • • •	د غالى شكرى	العنف مظهر ضعف ودليل عجز
٣٧	• • • • •	عبد الغفار عودة	علاج مشكلات الشباب يقضى على التطرف
٣٩	• • • • •	المستشار زكى شنودة	لم يعد الصمت جائزا
٤٣	• • • • •	د عبد المنعم المشاط	الحوار هو الحل
٤٩	• • • • •	د عبد المعطى شعراوى	التطرف وسبل مواجهته
٥٥	• • • • •	أحمد حمروش	مع الدين الخالص
٦٠	• • • • •		

	الارهاب والتطرف ٠٠ وجوهر الحل الاسلامى
٦٤	د محمد شوقى الفنجرى
	نهارك أبيض
٧٢	على سـالم
	الاحياء الاسلامى المعاصر وضرورة المواجهة
٧٣	د جمال الدين محمود
	لُجْنازة المليون ؟
٧٨	عبد الستار الطويل
	انفجارات الريف ومسئولية الحكومة
٨٥	د عبد العظيم أنيس
	لغة التطرف والارهاب
٩٠	د حسن وجيه
	الهروب من الذاكرة
٩٩

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٩٣/٤٢٤٧

ISBN — 977 — 01 — 3352 — 3

المواجهة

بلغت مؤامرات التطرف والارهاب فى مصر معدلات غير مسبوقة خلال السنة الأخيرة . ولم تعد هذه الظاهرة مجرد تهديد للدولة والنظام الحاكم ، بل أصبحت تهدد المجتمع المصرى كله ، سواء فى بنيته الداخلية أو فى اقتصاده أو أمنه الاجتماعى والسياسى ومكتسباته الثقافية والفكرية ، وكذلك انجازاته الاقتصادية والمادية . ولا تقل الحرب التى يشنها المتطرفون والارهابيون ضراوة عن أى حرب خاضتها مصر مع أعدائها الخارجيين فى هذا القرن . بل ربما كانت هذه الحرب أشد ضراوة ، لأن أحد أطرافها هم أبناء لنا ، أعمامهم التطرف : فاخترأوا العنف سبيلا لفرض إرادتهم وزعزعة استقرار الوطن : واستهدف عنفهم أبناء لنا فى أجهزة الأمن ، أو أخوة لنا من المدنيين المسالمين العزل ، مسلمين وأقباطا .

إن ما تمر به مصر الآن هو مأساة إنسانية وثقافية وحضارية ، وكارثة إقتصادية وسياسية ولذلك أصبح من الضرورى أن ينتفض المثقفون المصريون ، ومؤسسات مجتمعهم المدنى ، للوقوف فى وجه التطرف والإحاصرتهم واحتوائهما ، تمهيدا لاقتلاعهما تماما .

من أجل هذا تصدر الهيئة المصرية العامة للكتاب بيت المذاكرين هذه السلسلة للوقوف أمام هذه الظاهرة بالفكر المستنير والحق الشريفة .

